

كتاب عنوان الشرف الوافي
في علم الفقه والتاريخ والنحو والمروءة والتقوى
تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة وحيد
دهره وفريد عصره اسمعيل
ابن أبي بكر المقرئ رضي
الله عنه ونفعنا به
آمين





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ا	الحمد لله ولي	الحد	ومستحقه الذي لا يقصوم	محمد	ه احم من خلقه واشهد ان لا
م	معبود الخلق الا الله	ولا اله الا هو	ولا اله الا هو	الله	على سيد البشر رسول
رب	ربنا ما رفيع منار	حق	فلح واضاء نور علم واطمع	ا	علم ان العلم بمصباح
ث	تستضي به الامة قد	جده	الله وانسنى عليه واشرف ما	ستفخ	من السلام علم
ا	الفقه من صام	وصلى	فضرورته اليه ومن عامل ونكح	و	طاق فهو كل عليه فلا يد
ل	لعباد مما خضعوا	الله	به عليهم اركان الاسلام كالخو	الملاة	والصيام ومنقول ومنقول
كا	يذكر تحمليه	على	الاتام الالاء اعلام يذوقهم	على	الحلال والحرام وكل
ف	فضل يروي عن سنة	محمد	نبيه المختار من السيرة و	رسوله	المبعوث باكرم صحبه
هذا	هذا انتبه وصفته	واله	اهل الله وغاسته بهم تحفظ شريفة	محمد	وسته اللهم اجعلنا
ال	اليك هادين لاضالين	و	لامضلين وادخلنا في رحمتك اجمعين	وبعد	فهذا كتاب جليل
كت	كتبته لم اسبق	بعد	اليه انتبه مختصرا في الفقه	فا	واعان الله وتم حيث نذ
ا	امره على هذا	فهذه	نعمة من الله لا يوفي شكرها	قول	ولا في رسمته بماني
ب	بديهة يبينه منها	نبذة	من تاريخ الدولة الرسولية وشي من	الكلام	في معاني العريضة بديع
و	واحرف معدودة اذا	جمتها	من اوائل مسطوره استطلعت عروضا لهذه	ثلاثة اشياء	وعلم رابع يحتمل
جه	جهه من آخر كل قطر	وطرفه	في علم القوافي فانفتحت هذه	وهي	خسة علم
م	من تاملها بحسب	اختارها	لاصلى من سوال ورسم لها من	اسم	على غير مثال فجاء مقفها
و	وجاء مؤيدا وباء	مؤرنا	في كتاب الطهارة في المالمهور وطاهر	و	نجس قاسم الطهور وما صل
ل	للكل ما بان على صفته	دو	ان غير ونشيط الطاهر ما استعمل في	فصل	الطهارة او ناطا طاهرا
ا	الغش تقديره وليس له	له	اليه حاجة فان تغير بالقباسة تنجس	وسر	م استعماله ولو كثر وان
نا	ناه ولم ينسره فنه	اثة	العلماء نجس مادون القلبين والعصرو	ف	ان الشمس يكره للانسان
ال	الاستعمال له في جميع	الزمن	وقيل في الميف خاصة في باب الاتية في	والا	ستعمال الطاهر من ليس محرما
من	سواء كانت خشبا	وعظما	الامن النة دين ويكره التنجيس به ما الا	سم	الحاجة اذا قفل
ل	للممكنه وان مكان	ملو	ما لظهارته تصح وان نجس بعضها ولم	يعرف	قوضا بما قدم

طهارته فلما	باب السوا	ك	يستحب السواك لكل من هم	يدخل	في الصلاة وتستر في
الغيم بما	يستوى	الشام	والجليل ويستاك عرضا و	الا	راك أفضل اذا كان يسمع
تداو واكل خشن	و		من يلبس يجرى	باب الوضوء	في استحباب التيممة قبل
الوضوء لما فيها من	العين		والبركة ثم يسوى رفع الحدث	والا	ثم ان تغسل اول يوم
مفسول من وجهه ولو	بنى		على نية قارنت الغضضة فلا حتى تدو	م	الى غسل الوجه ولو
ل لازمها الى فراغ غسل	ال		جلين فهو حسن ويستحب غسل الكف	والا	ستشاق والمضمضة ثم المبالغة
ك كرهت للصائم اقتداء بر	سول		الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ا	مضافة	الاستنثار اليهما والجمع قد
ا اقبوا انه ثلاث غرقات	افضل		ثم يغسل بعد ذلك وجهه والكتاب	والاخبار	شاهدة بوجوده بيلي
ل لو كان في منابت اللحية	ماو		ها من الشعر لم يجب غسل ما تحته وما تزل	غنه	من الشعر وبيان
الوجه وحده وكد	ك		يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرقبه	وبر	يان الماء على الاعضا
ش شمس عرا وبشر واجب	الا		الرا من فقرضه المصح ولو شعر	ه	ويستحب مع كل
ر رأسه ولا يجرى ما تحته	ر		عن حده من الشعر ثم يجله مع كفيه	والافعال	هذه ترتيب العمل ل
في فيها كاهما فسر	ض		وتستحب الموالاة وعدم الاستمالة ليعامنه	بد	والتثليث وتخليل الثابت
ا اما التشفيف ففيه وجوه	اول		يكوه وقيل لا وقيل يكوه بعد	خول	المسح بالبرد وفي
س سبيل الله قتل	الاطمان		لتارك الوضوء	باب مسح الخف	مدته
م مسافرائلا ولا يشترط	الملك		بل يجزى خفه مضموم ولا يجزى الا	السا	لرلقدم ولا يجزى
ع على المخشوق في القول المنصور			حجه ولا يابس الا بعد غمام الطهارة لا	كنه	لا تحسب للعدة حتى
ي يحدث ولو مسح مسافرا ثم	نو		ي القامسة او مسح مقبعا	ولم	يقم بل مسافر لم يسبق في
ل له الامدة مقبوع وظهور	ر		الرجل من الخف ومباشرتها التماسية	وكونه	اتخذت مدته او اجنب او
ب بد بالمرأة الماسة	الد		م من حيش او نفاس	ككل ذلك	امر يستوجب الغسل ثم
ن بدب مصه خطوطا او	بن		ما مسح من اعلى الخف اجزاء و	ا	نقل ويستحب مسح اعلى قدم
ال الخف واسفله وتقليل الماء	عر		له فليتمه	باب ما ينقض الوضوء	وهو
ع عاده وتلاصق رجل وامرأة لا	بن		وام ومثلهما سائر المحارم	قا	او او زوال العقل الامن جالس

ب	عمل المحدث	على	الارض نام ممكنا مقدمته ولو زل	لت	احدى اليقه عن المكان	ن
ا	انتقض ومن فزوج	ال	جل والمرأة يظن الكف	ولم يقل	احد بفرق فيه	ه
س	سواء الصغير والكبير	سو	له القيسل والدرمن الحى والميت	والامر	لن يتقن طهر الواحد نا ثم	م
ا	استراب وشك انه يرجع	لى	البين الذى هو الاصل ويقال للمحدث	انك	الملاذ والطواف ومع	ح
د	دقة المصنف بلائيل وحله	وهو	سواء حله فى كيس او صندوق واذا	اكتب	فى مثل الدراهم	م
ا	ابيع للمحدث حلها	باب	الاستطابة يقدم داخل الخلاء ياره	وما	حبه من ذكر تباعد	د
م	منه واعتماد اليسرى	خير	واستقبال القبلة واستدبار هادون ما	عداها	حرام وهذا افضل نخص	ص
الله	الله هذه الجهة	فقه	لناوان استقبال القسمين او تكلم	فهو	مكروه ومن بال	ل
ا	او تقوط ونفرغ فليعمد	الله	ولا يسول فى ثقب وسرب ومهبر و	حرف	من الامكنة قسوى	ى
ى	يرش عليه البول ولا	على	طريق وناد ومساقت الثمر	والا	سنتبه واجب والاولى ما	ا
ا	اثنى الله على	أهل	قيام جموا فى الاستنباء بين الماء والخبروا	سم	الاستنباء يقع بكل	ل
م	منه الماء افضل	الا	بحار كافي الا النجس والمترم وللطعموم	نكره	له الاستنباء باليمين ولا يستعمل	ل
ه	هنا يسهل ولا تنجس	ر	وكل جامد قال له حكم الجسر	ومعرفة	الاستنباء واجبة لمن اراده	ه
و	واكتفى بالجسر فالنسر	ض	الانقاء وليكن بثلاث مصات	لها	فوقها وان انتشر ووقع	ع
ب	باطن الا لينة او	واصل	البسول ولم يماوز القطع الخلقى	صح فيه	الجبر وان زاد عليه	له
ع	عادى الماء لم يجزه الجبر	بعده	باب ما يوجب النسل يجب بالانز	ال	وبالاج حشفة فرجا ولو	و
د	دبر اثم الانزال	الا	يلاج وجبه على المرأة والفروج كلها	مؤزة	من آدمى وغيره وبعض ونفاس	س
ف	فلو نام وحده ووجد	سلا	لفى مرقده تشبه الحى وتشبه المذى	فهو	غير بين ما وجب من الافعال	ل
ه	هيسر على المحدث فهو	م	على الجانب المكثف المسجد وقراءة القرآن	نكره	له عبور مسجد الا اذ ارام	م
ذ	ذلك انفس مرض ولو ذكر النتم	وتواتر	ها فقال الحمد قرب العالمين لم يضر	باب	صف النسل وهو	و
ا	امر شرطه النية فيجب	على	من يدينه النسل واستباحة واحد من	جلة	مالا يستباح الا بعد	بعد
ا	النسل ولا يصح الا من	المسلمين	في عبده الكافر اذا سلم والفتنل يتهد	لما	طف فينبى	فى
ل	لكل ان يتوضأ قبل	الا	غشال ثم يغسل جسده ويتيمم الماتين والما	وف	الشعر ويغسل الى	الى

ل	كتفها بفسه ثلاث	كرا	ت والفرس غسلة واحدة وستة	خص	غسل الاذى ان ن
ت	تلقبه والخشوع اما	م	النفل على الرأس والتثنية والبيان وتعد	الماخر من الشعر ثم الغسل اذا	ا
ا	اجتمع مع الوضوء تد	خلا	والحيض والجنابة يتد اخلاصا واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا يغسل التلخر
ب	بدخول الاثر الا اذا عسر	فته	مع به بالنية باب التيمم	هو	عند الحاجة اليه واجب في
ال	الاحداث كلها بالطاهر	من	التراب الخالص من مخالط كلبس والدين	و	ان يكون بضربتين للجميع ع
ف	قصاعدا ناقلا له الى	سنة	وجهه وبديه والنفل ركن عند أهل	العلم	ويشوى استباحة الصلاة اول ل
ت	تيممه وفرائض التيمم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النفل كما تقدم م
هـ	هناك وضربان قصاعدا	و	مسح الوجه وتقديعه ومسح اليدين و	زيد	ت المسوالة أيضا ا
في	في قسول ومبجاة	عشر	عدم الماء او كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لمطش محتم أو تحصيل ل
ال	التفقة أو فضله	ين	يبعه أو وجده ولم يجد	ما	بشتره به أو وجد الفل ولم يلق ق
ع	عنه غنى أو كان قد	و	جده باكثر من ثلث أو خشي عدو أو	دخل	اليه أو خشي منه عدوا وا
د	رعدة أو مرض رجعا	ست	نفسه منه التسلف أو برد يخشى	عليه	منه التلف وكذا زيادة مرضي في
و	وجهه صحيح ومضيق	مائه	في الوقت يتيمم ويقضى فلو تيمم فز	ال	العذر بطل تيممه الا ا
ض	ضارب في الارض قد أحرم أو	كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشروطه الوقت فن
ا	اراد التيمم له لا تميز	له	قبل وقتها ولا قبل الطاب ولا يصلي	الانسان	به أكثر من فريضة ويصلي ي
و	وراءها وقبلها من النسو	ا	فل ماشاء والكبير مع الجبيرة بالماو يتيمم	والرجل	الجريح يغسل ما عرفت د
له	له من الصحيح ويتيمم في	لو	جبهه واليدين الجريح باب الحيض	واسم	الحيض يقع على الدم المتبد
ب	بصفات تذكرها	قا	لواو أول سنه تسع وأقله يوم وإياله و	الا	كتر خمسة عشر كالطهر وهو و
خ	حداقله وما لا كثره حد	ثع	فان عبر الاكثر فقدم الحيض	شارة	تميزه فلتخرج اذا ا
ر	رجعتا اليها والصحيح	المشهور	ان التيمم يندفع على العادة قا	ذا	فقدته ردت الى عادتها من قبل ل
ا	اما اذا لم تمكن ممتد	ة	فانها ترد الى أقل الحيض	وهذه	تسمى في مطبق في
ل	لفظه سم البتداء والالتام	الالتام	العقل عليها لمدة الحيض ووقته	ونحوها	التميز اذا نسيتها ثم ثم
ط	طلبت التمسلاص	ا	حداقله واغسلت حتى غرض وصلت وصامت	وما	للسزوج ان يطأها ا

ويحرم وطنها في هذه الحالة	الذكورة	ويحرم بالحيز ما يحرم بالجناس	أشبه في ذلك عدم التيسر	ل
لعبورها في المجرى	ولما	تحت الأزار والمصوم وإذا انقطع حل لها	واحد منها وهو المصوم	م
وبقي ساثرها حتى تنفصل	د	م التماس يحرم ما يحرمه الحيز	من هذه وأقله حجة والاكتر	ر
هو هوسون وغالبه	ا	ربعون فان عبرته والحيز في الداني هذه	المعارف من العادة والقيز والد	د
في مكنكا	نت	مبتدأة الى الأقل والاضحية لاتح السلة	وفايم تصفون وتطهر ولا تنف	ف
عن الصلاة مبادرة	اصولته	باب الصلاة وهي الكلاب	ب	ع
والدم والمذى والودي	ال	جميع والبول والقيح والجمر والميت	وهو	و
لا ينسب الاذى لكرامته	قا	لولا يظهر من التماسه بالاستحالة الا	شيان	ل
نقيب بالدياغ لا الكلاب	ب	والخنزير ثم الجمل اذا تظلمت فان طرح ما ين	الاسم	ن
منع الحكم طهارتها	و	نجاسة الكلاب والخنزير لا يظهر الا بالاسم	المتكبر	م
فالما ماسواها فاذا	انقا	الفصل عينها ولو بواحدة كفي	والفعل	قا
على بول غلام ما اعتاد	دت	معدته الطعام واجب بل يكفي التضع	للمضارع	ع
ييزى في بول الجارية بل لا بد	له	من الفصل باب الصلاة	وما	ي
لها وجب سوى	الا	سلام والبولوغ من عاقل طاهر ما	عد	ل
نام لم تقط عنه	رباب	الاعذار هذه لاتصح منهم الصلاة	ا	ن
ثم وقت الظهور	من	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله	ذلك	نم
ازداد اذنى زيادة	حضر	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو	ا
نية الجواز بالغروب والمغرب	مو	قته بقدر وضوءه واذا نين وخمس ركعات	مبنى	ن
يوم بين جبريل الاوقات	ت	والعشاء يدخل بغروب الشفق الاحمر	والاعراب	ي
هو آخر الاختيار والجواز	الى	طالع الغبير الثاني ثم يدخل الصبح	والقابه	ه
الوقت منه بطول الشمس	حرم	الخارج صلاة عن وقتها واول الوقت	رفع	ا
جمله القول انه انعمى	الله	بتأخيرها وجب فوروا الا فلي التراخي	و	ج
زمن الحاضرة متساو فان	اشتد	ضيقه بدأها باب الاذان	نصب	ز

١	لاذان شرط ويسن	ذلك	الحاضرة والاولى من الفوائت ويتم الباقين	و	لا تؤذن المرأة وتقسيم ولو	و
٢	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاصح افضل من الامامة ويبنى وتفرد الاقامة	و	جرت السنة بترتيبه وادراجها	١
٣	مع تنقية لفظ الاقامة	صاحب	الصوت الجهوري الحسن اولى	و	العلماء باشتراط ذكر عاقل	ل
٤	قائل بالاسلام ويؤذن في	ديار	ومسجده جماعة ومنفردا ويستحب	الرفع	للموت به ولا يصح	ح
٥	بالاقامة فان كان في	مصر	كبير ندب للمسجد مؤذنان فان لم يستن الا	بالضم	لأثنين اليهم المضر	ر
٦	ولا يكون المؤذن تحت	المللك	بل تستحب فيه الحرية والعلة	والنصب	له بمسيرا فان ترك	ك
٧	ضرب سيرا جاز امكن	الكامل	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يصرخ	بالفتح	ويؤذن متطهرا رجاء	لا
٨	اصبعه في صحابه فان ابي	فرسل	يديه لم يضر ويؤذن مستقبلا	و	في الجملة يلتفت	ت
٩	لليمين والشمال ولا يتكلم	الى	تمامه ويشترط الوقت ويصح في	١	الصبح بمسند زوال	وال
١٠	عهاد الليل وهو نصفه و	البلد	اذا عدم التطوعين تصدى الامام	لجر	بان رزق للمؤذن ويجعل جعل عمل	ل
١١	رزقه لبرة وقيل ذلك من	الحرام	باب استراة العورة لا يباخذ طرفه	بالكسر	عن نطقها بل	ل
١٢	واجب عليه سترها	سرا	وعملانية وقيل لا تجب في المسواة	والجزم	وبجوبه الا في موقف	ف
١٣	ض ضرورة اصح ويسن ان	يا	في الى الصلاة في خيص ورده ويؤمر	بالزلة	ثياب الحرير ويصفي عما في الحريرة	١
١٤	والاطراف منه والسر	ة	لبسه وعورة الرجل من السرة الى الركبة	الحر	فما عدا الوجه والكفين وليست	ت
١٥	عورة الامة الا كالجل	ومن	وجذرة سقطت قبله ثم دبره وليس له تركه	كه	وسترضيه فان اعوز	ه
١٦	ر يابض صلى عريانا ولا عادة	عليه	باب تطهارة البدن وما يصل فيه	و	عليه تبطل صلاة المصلي اذا	ا
١٧	وقعت عليه نجاسة	والعدة	لا تسقط عن جبر عظمه بضمير لا يترفعه وان	نصب	في تركه الا اذا حصل	ل
١٨	ض ضرورة متلف ويعني عن قليل	من	دم البراغيش والنصد والبثر تركه ان يبرم	الجمع في	الاصح وذكره فيما يروى	روى
١٩	هنا الصلاة في طريق وحام	وه (ح)	ابل لا غنم ويحرم في المصوب والحرير الاعلى	الاثان	ويصح في جميع الاحوال	وال
٢٠	والانسان اذا تجسس أحد قوبه	جا	زله الاجتهاد باب الاستقبال	استقبال	البيت لازم للمصلي ولا يضر	ر
٢١	جز جزما لا بشدة الخوف وبياح	له	تركه في نافذة مسفرة سواء كان مسفرا	ه	طويلا او قصيرا او استبعد	د
٢٢	الاخير في وجهه	فا	تسهل الاستقبال على المتنقل المسافرين	مثل	المائى ومن ينحطف	ف
٢٣	مركوبه ويسترسل حيث	رسل	لزمه الاستقبال بالاسرام والركوع	والجعدات	والفرض اصابة العين فلو	و

ان تأتى عن الزممه ذلك بالنظر	اهل مكة	يلزمهم ذلك يتقين	وا	البعيد اذا أخبره طام قال ال
ن تخرج القبلة هنا قبل	الخبر	وان أخبره بمجته فلا ومن صلى	و	سط الكعبة أو عليها صحت
ص صلاة اذا صلى والى بين يديه	والى بين يديه	سنة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سنة فلا ومن بان له الخطا
ف فى الله تعالى أعاد	والله أعلم	فبالبصحة الصلاة	وا	المصلى بين الفريضة بالنية وناس
ا الزموا النطق وبحين الرتبة	لما	فما لو يكن لغير هاتية الصلاة لعدم	خو	ف اللبس وبو اذى
ل لفظ التكبير بالنية وتنب	رفع	اليدى بالتكبير الى المنكبين وبمذا	ك	يضهما تحت صدره ولا باس من
ب بوضع اليدين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم باقى بدعاء الاستفتاح	و	يتنوذو بقرا الفاتحة وهو و
ى يرتل وقرأتها فرض وان لم يقرأ	اليه	فى السورة فانها سنة ولما مومون لا يزا	جو	نه فى المهرية على قراها وما
ت تلاوة الفاتحة فيلزمهم اذا	وجد	الامى من صلته الفاتحة تعلمها وذا	ك	اجب فان هجر عنها أبدل
وال والبديل ان يقرأ قد وهما من	سأرا	القرآن فان هجره فذكر ان هجر	فو	فوقها قد رها وعليه أن يردد
جزأ جزأ فقطه ثم يركع	الى ان	تبلغ يده ركعتيه مطمئنا وذا	ك	هو الفرض وما عداه دخيل
لا الاكمال الاجر مثل	ا	التكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه	و	يقول سبحان ربى العظيم وهو و
تغير غير ويكره ولا نأخذ	ق	بذلك اعتدل حتى يطمئنا	ذ	ذلك فرض والوصل
ل له بالحميد والذكر المعروف	الى	آخره سنة ثم بعد بجهته وأنفه ولو انصرف	ومال	على جانب سكره ولو و
ل لم يسجد الا على الجهة كفى و	الر	جس يستقبل الجاهة واقلل البطن و	وفها	عن الخفض والنسا
ب بمكس ذلك ثم	يا	فى التسليم المشهور ويدعو بثلثا حتى	بالو	الدخول للبلد والخروج
ى يجوز على ذلك ثم يرفع ويقرأ	نه	ان يجلس مطمئنا وتب انراج اليه ظاهر	اومنها	وافترش اليمنى ولا ينفخا
ت تلك الهيئة فلو	نوح	وجلس من تحت كره الا فى آخر الصلاة وان	بالا	ذكر ثم يسجد ثانية وهل ل
ى يجلس للاستراحة وجهه و	المصر	حسب سبلها الاكثر ون ولا تخاف	لف	ان الثانية فى جميع ما روى
ص سنة وفرضا كالاولى ولكن لا	يو	فى قبل الاستفتاح ثم يجلس للتشهد	و بر	ت السنة أن يتشهد وهو هو
م مقبوض أصابع عناده و	ن	المسجدة على نخذه واليسرى بسبوة وينشر	ها	هنا بالمسجدة عند الحرف الذى
ى يثبت فيه كلمة الشهادة	منه	التشهد الاول مستغنى فيه	با	لصلاة على النسي ونهى
ا ان يرد عليها وقبل هى	دخلها	اليسرى ايضا فترك والتشهد الاخير فرض	ليه	تعليم الصلاة على الا ولستب

ل	له ان يدعوا آخرها ولا يزال محروما	حتى يلم فينبوي الخروج وسلام الماضين والايثار	سنة وفي وجهه لنا
من	من ضحيه يجب الاول وفرق	بين الركعات باختصاص الاول بين بالسورة والرفع	للموت زيادة على
ر	ركعتي آخرها وثانية الصبح فيها	القنوت بعد الاعتدال واذا نزلت بالا	نام نازلة استقبلوها
ب	بالقنوت سواء اصاب اموالا	او اديانا باب صلاة المتطوع لا يحاط	في ان الصلاة من افضل ل
و	وجوه القرب وانها عظيمة	الثواب والتعب ووسط الليل افضل والنصب	بقيام كل الليالي المطلق
ال	الكل القول بكرهاته وطلب	التنفل في غفلات الناس وانخفاضه وانخفاض	به افضل ومنه ما يخص من
ق	قيامه وشرع في جماعة	واذله العبدان ثم الكسوة ثم الاستعداد والاذن منها	كسوف الشمس والتاكيد
ب	بعد هذه الروايات يأتي من	قبل الصبح ركعتين وبعد الظهر ركعتين و	ربع قبل الظهر وقبل المصروحة
ض	ضايقة في اثباتها بعض	العلماء ركعتين بعد المغرب وبعد العشاء	ت بالوتر اذى العكس الهو و
ا	ان يأتي بثلاث واقبل الامران	يصلبه وكفوا كره احدى عشرة وصلاته ركعتان	ركعتان والقنوت بعد الاعتدال ال
س	سنة فيه في النصف الا	خير من رمضان والغنى وهو من ركعتين	الى شان ونسبة من ورد
قا	قادم الميعاد ركعتان	ما لم يحس (باب صلاة التلاوة) وهي اربع عشرة	سجدتان منها في الحج ومنه صرف
طا	طالها انها للشكر فان	سجدة احرى مكبرا او افايد به بسجدة لا	سجدتين وفي القول الرابع
ل	لا يتشهد بسلم ومنهم	من قال يتشهد ومن سجدها في الصلاة سجدة	وي الرفع ولا يرفع يديه كما ذكر
خا	خارجها ومن فاجأته نعمة	كبيرة او اندفع عنه ضررا وعدو سجدة	لجميع شكر او يشترط فيها ما ادفع
م	من الطهارة وتوجيع الامر	للمشروط في الصلاة باب ما قصد	اصلاة حدث الساهي والامام مد
س	سواء في ابطالها وكذا	مبا شرعية القياس فان وقعت يابسة فمضاه فور	فكاسا لها منها وتبطل بكنف الامة فلو و
ا	ان التراجع فستراها	وز على الفور لم تبطل وتقطع التنية و	بالو عدي بقطعه الى ن
ل	لقيا غائب بالخرج من	الدين فلو ترك فرضا من فروضها عامدا	او زاد ركعتا فليامس ن
س	سائرها او تركها بصرفين مثل	بن او بحرف مفهوس مثل ق عامدا بطلت	وقته ناه انصمت اذا ضمه الى ي
ا	الصلاة او تضع مختارا فا	يز زحرفين وتبطل بفسك استعداه	وجوه لاجتماعه ولو يكون
ك	كثيرا بطلت وقبل لاوان	طا لو كذلك تبطل بتمم الاكل و	يا لفضل الكثير غير المفرق ق
ن	نعم سهوه حكمه ولا بان	س باصلاح الرداء ونحوه ويكره الالتفات و	ليه تهاوه وفارغ القلب ب

ث ثابت الخشوع فيها	فا	ان صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	مثل من حضره الطعام فاقبل
م مصليا قبل الاكل	منه	ونفسه تشبهه أو يدافع الاثنين كرهه	لما شئت ان رأوا
ال السترة بين يديه	وا	وتعكبوها أقنوا والافلا تم على	لما شئت واذا نصب عصا أو جعل
م ما بين يديه خطأ كفي وكر	كر	مقلبه الى السماء في باب سجود السجود	ر جب اعتماد اليقين ولا عذر
د دونه من شك في عدد رك	مه	الاخذ بالاقبل ان كان فيها وتذب	ن يسجد لله وهو ولو
ي يسهو بزيادة فعل كقيام	و	وركوع وسجود أو بكلام يسجد في	الائنتين وان نهض ساهيا الى
د دون القيام ثم عاد ولم ينصب	لم ينصب	لم يسجد وفي المسئلة قول لكن حجة	مكسورة انه يسجد ولا شيء
ر فاعلم على من معها	بعد	الامام واداسها امامه يسجد لله	ووفو جب الفارقة بينهما
ا ان ترك امامه فرضا وها	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض و	ن كان عامدا ثم ثم
ن تنهت القول الصحيح من	من	المذهب ان محله قبل السلام عند	الجميع وخالف بعض الاقوال
ر فاعلم ان بانه ان كان	هناك	زيادة وأردت السجود لها	جعلت
ث ثبت السجود فتنبيه	احد	وسجد بعد السلام جاز اذا	با
م مسرفة طوله وقصره با	لقا	دير بل بالعرف في باب اوقات نهى عن	لعض
ا اول الاستواء الى الاز	وا	ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس	واذا
ن نعم بالنهي جميع صلوا	نه	بل لا يكره شيء منها بجملة ولا ما	أضيف
ي يمتلي في استوائه يوم الجمعة	ولم تزل	الشمس لم يكره في باب صلاة الجماعة	وا
ه هناسنة وأقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلازم المأموم	حد
ا اذاكثر الجاع أفضل و قد	م	بعد المصدين اذا كان الابد	منهما
ج جماعة به ومتى	اراد فراق	فهم بطلت وكراهه غير الامام اقامتها بمسجد	سقط
ز زمنها أبدا بل اذا هبت	مسا	وكانت شديدة ويخوف معسر لغير	ورفع
ا الجليس به كالجملة و	عد	منه الغيل لجشائه ويخفف الامام	افعال
ل استعمال ذلك مع من برضا	ه	والداخل في الركوع والتشهد الاخير هذين	الائنتين
ل لم يطل انتظار الامام	ه	ومن أدركه واكها أدرك الركعة	و
			بحرم ان يكون بينهما وبين

م	من يأتي به رخصان	في	السابقة سابقا كان أو موقفا	الجميع	حرام وتحصل إن أدرك منها
ج	جزأ الفضيلة ولو أدرك	ما	قبل السلام باب صفة الأئمة الأولى	با	لتقدم ذوو الكمال
وا	واذا اجتمعوا قالوا	يقدمو	بعده امام المجد وصاحب البيت ثم	لنو	ثلاثة ثم الاقربا وروى
و	وجهه ان الاقرب والاقرب	يؤخر	ان من الاورع والصحيح من المذهب	ن	الاورع بعدها ثم يرجح
ل	الاستحقاق على التسيب وما	احد	يتقدم بفضيلة مع الفسق وذلك	مثل	ان يكون الفاسق أعرف
م	من العدل بالعقبة فتر	ي	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منها	يقترعان	ويكره للرجل ولو
ج	جمع فضلا ان يتقدم	و	يصلي اماما يقوم واكثرهم	يكرهون	ولا تصح امامة المحدث وكذلك ذلك
ز	زائل العقل وغير هذين	عشر	كافروا ومن ولدت والنحو وأي مستحاضة	و	الخنثى في حق الرجال
و	والخنثى والمرأة في حق	ين	والخنثى ولان تفسير المعنى كاذبا ابدل	النصب	بالجهر في حرف
ال	الكساف من اياك وأ	عا	د المؤتممهم لا بالحدث وفي الاى وجه	والجهر	بعدم التردد في
ذ	ذلك أولى سواء علم الا	ما	م يحدث نفسه أم لا باب يفتي في الامامة	ا	يعين الامام والاخوان تبيع
ي	يقف على يساره	وانقل	كل منهما الى خلفه ويصطفان	لنو	ضع الحكم اذا حضر
ذ	ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صف الرجال ثم صف الصبيان	ن	ثم الخنثى ثم النساء ويقف
هـ	هؤلاء بموضع مقار	ر	بالامام في العصراء يجب ان لا يكون بينه	و	بينه فوق ثلثائة ذراع والقرب
ب	بالمسجد غير لازم	ضا	قام اتسع لكن بشرط مرقته	الافعال	وان حال حائز بينهما
من	منع الاستطراق نظرت	ا	ن كائنا أو احدهما في غير المسجد لم يجز وأ	ما	المسجد فكل بناء وكل
عر	عرصة منه في حكم	قه	موضع الجماعة وان يمدوم الفتر	ض	ان لا يتقدم المأموم وورد
و	وجهه انه لا يضر وتقف	ما	مة النساء وسطهن باب صلاة الرض]]	من يجز عن القيام أو توخى
ض	ضرا منه جاز	ت	صلاته قاعدة ان يجزى على مضطجها	مستقبل	القبلة ويوقى ولو آل
هـ	هذه الى ان يجز ان	و	في راسه أو ما بطرفه ويوقى بقلبه	فا	ان قدر على القيام وهو
و	وسط الصلاة	قا	وان صلاته باب صلاة المسافرين	وا	في حاجته له الترخص
ضر	ضرورة للمسافر	التا	م وهو سنة وأربعون يلا في مباح	مثل	مغفرا لا يقى والمشتغل
به	بهذا السفر الشا	سح	لغير عرض فاذا فارق بينان البلد	على	الظهور والعصر والعشاء كلها

بازن في البسيط مستعملان فاعل غائبة

بازن في البسيط مستعملان فاعل غائبة

ج	جيماركتين ركمتين و	من	أحرم مسافرا ثم أقام أو عكسه	أ	و شك	هل أحرم مسافرا أو مقبلا أو
ز	زاحم مصليا غير	ذی	سفرا ولا يملك حاله فصل على خلفه	و	و	لم ينو والقصر ثم ولو نوا
ن	ناو وهو مسافر	القعدة	في بلد أربعة أيام صحاح ثم و	المستقبل	حاجة يتوقها الذم ينو و	حاجة يتوقها الذم ينو و
ث	ثم أقامة يقصر ولو	سنة	فاكثر في القديم والمذهب انه	يقصر	الغافي عشرة ليال هذا	يقصر الغافي عشرة ليال هذا
ال	الصبح والى	صبح	عشرة في وجهه والسادس الجح	ويقدم ويؤخر	بين ظهر وعصر كما روى	بين ظهر وعصر كما روى
ب	بوقت احداها ومغرب و	و	عشاء كذلك وللتقديم شروط	وهو	ان تكون الاولى منهما	ان تكون الاولى منهما
س	سابقة وان ينوي ما	ار	اده من الجمع قبل فرغها ولا يفرقو	من	يده في وقت الثانية لا	يده في وقت الثانية لا
ي	يلزمه الا ان يأتي	يعين	نية الجمع في وقت الاولى قبل	فو	انها والتقديم للنزول اولى ولو	انها والتقديم للنزول اولى ولو
ط	طربان وهو سائر اخر	شديد	نابك السنة باب صلاة الخوف هي انا	ع	فاذا كان القتال	فاذا كان القتال
م	من القبلة وحارب عدو	اقله	مباح رتبهم الامام صفيين وصلى بهم	ثم	اذا عجز في ركعة بصف	اذا عجز في ركعة بصف
س	سجد في الثانية بالآخر	مرس	من لم يصعد ثم لحق به ولو ظهر	له	المصدق ولم يك	المصدق ولم يك
ث	تجاء القبلة أحرم و	و	صلى بفرقة ركعة ثم غارقته وانفت	احر	من بعده الاخرى ثم يقومون و	من بعده الاخرى ثم يقومون و
ف	في ثمره فيضرجون	عما	بقي عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو	ف	الانتظار يقصر اولى المغرب	الانتظار يقصر اولى المغرب
ع	على الصبح بالا وبن ركعتين باو	ليك	ركعة وفي الرباعية ركعتين ركعتين لا	فو	جب حمل السلاح ووقع	جب حمل السلاح ووقع
ل	لنا قول يوجه فيها و	له	مستند من الكتاب اما اذا القسم	ا	القتال واشتد	القتال واشتد
ح	فاعلم انهم يصلون رجلا	و	ركبانا مستقبليين وغير مستقبليين وان جرح	صب	جرحه دما عفى عنها	جرحه دما عفى عنها
ن	نسم لو تلحق بها ثقي و	كان مستقبلي	عنه القاء في باب صلاة الجمعة ووجوبها	له	شروط التكليف المستقول	شروط التكليف المستقول
ثم	ثم الذكورة وان لا يكون	بهم	رفق وان يكونوا اقيمين في البلد	وفعل	الجمعة يسقط باعذار	الجمعة يسقط باعذار
ا	الجماعة ويكون المفسور	محسنا	اذا صلاها وهو مخبر ومن خالف	الامر	فصل على الظهر وهو و	فصل على الظهر وهو و
ن	نقى من الاعذار وفي	ظنه	ان الجمعة لم تنفسه لم يصح في قول	مجزوم	بعضه بل يحرم عليه في	بعضه بل يحرم عليه في
ي	يومها المفرج حتى تغرب ويصلى	فيهم	جماعة باربعين ذكر كراما خيرا و	و	مستوطنا تارك كل ظن وانظروا	مستوطنا تارك كل ظن وانظروا
هـ	هذا الذي تشاهده ا	با	بالبادية وان لا يكون معها ولا قبلها جماعة	والفاعل	لها يضبط قبلها	لها يضبط قبلها
ا	ان سكان اماما خطبتين	شا	ملتين الحمد والملا على النبي والوصية	مرفوع	بنك صوته ويقصر في احد حد	بنك صوته ويقصر في احد حد

جزءها اياه والاشاره
 ١ الخطبة الا بالعدد الذي
 استعملها العربي
 ٢ مسلما ويجلس للاذان و
 خ غير في الصلاة ولا با
 ب بالجمعة والمناقضين
 و وجهه له الفروج ويمرئى بعد
 ن تنسا ويتطب عند روا
 ال الهابكينة ويقرأ الكهف
 ع على النبي فيه ويسأل
 ر ركوعه الاتعية المسجد
 و ولوا ذلك جماعة ركوع الثانية
 من صفه يحرم بالطهر والذى
 و وافق امامه في الحال
 ال الرجال والنساء والمياني
 من ضوء النهار بطول الشمس ثم
 ر ركنى الفطر وقت ا
 ب بان الصبح لمن اراد اجرا وتقر
 و وفي الثانية يكبر خمسا
 الخ انما طهر فيها با
 ب بالاضحية في عيدها وتندب
 ن ندى التكبير ليلي العيد ومتو
 ا الى الاحرام بصلاة العيد في القول

بالدعاء الى المؤمنين في الثانية ويشترط اذا
 في الجمعة ومن قيام والقعود
 يجب الترتيب الصبح لا يجب وتندب
 ندى بان يعتمد على سيف أو قوس ولا يتركه
 باظهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان
 اعلم باب هيئة الجمعة يستعمل
 ية الغبر والسنة ان ينتظف لها
 و ياخذ من ظفروه شعره ويلاص احسن
 يومها ويكثر من الدعاء فيها ساعة
 والمقرفة واذا حضر
 ليضفها او يستمع ويذكر ان بعد ولا يتكلم
 به واقوها جماعة واعدها انما
 بين العلماء حجتها انه يحرم بالجمعة لانه
 (باب صلاة الميدين) وهي من الصف التي
 لغوا في اظهار الزينة وتنظيف
 دتمت الى الزوال ويستحب تقديم الاضحية
 لفضي والى قبل الصلاة بخلاف ما هو
 اليها وهي ركعتان الاولى يكبر
 برغ اليد ويصلى بقاءه واقرب
 عاد الى التوبة و بانواع الفطرة ان كان الحيا
 ن يستفتح الاولى بنسج تكبيرات وتندب
 في وقته يكبر في المنازل والاسواق وعند
 الصبح والجماع لا يكبر لئلا الاضحية بل

الظهاره وسنن ولا تحم
 بين الخطبتين شرط بحروف
 منبرون يقبل على الرجال ال
 ويصغر هو والمسلم
 الصبح الا القنوت ويصلى هو
 الجسم لها حال ال
 بسواك ونحوه ويربيل
 ويكثر ويصلى
 فيها الدعوات وليصلي
 والامام يخطب فلا يصح
 يشوش القلب
 لذلك ظهرا وفي وجهه شاع
 ان لم يفتح له فقد
 شعرا للاسلام يحضرها
 وقتها اذا تكامل
 مناجاة للاضحية وصلى
 في الاضحية فاذا ذا
 جميع تكبيرات
 بينهما خطبتين كالجمعة يحرك حرك
 عيسدها وأما وأما
 في الثانية جميع وكذا
 حام والحركات
 يم التليسة فهي

من	مبيله الى ظهر العصر	وما	ج وغيره يكبر من ظهر الضر الى الصبح الكا	ث	آخر التشريق ما صلا	ا
ق	قضاء كانت أو أداء لا ح	صر	لذلك بل النفل وغيره سواء وبغض صلاته و	العمر	ككله وقت للقضاء قابل	ل
ر	إطالة الله في مـ	ز	مطاعته باب الكسوف والافضل	ان	تصلي جماعة وهي في الطاهر	ر
ث	ثانية يحرم بها ركعتين	بيد	أنه يأتي في ثل ركعة شيا مينور كوعين و	إذا	قصر الفاتحة فلا بأس	س
ان	ان يقصر في القيام الاول	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني	قد	رأى عمران والثالث النساء هو و	و
ي	يكون أول الثانية	ثم	في الرابع قدر المائدة والر كوع كما قد	مت	أربعة يسج في الاول منها	ا
ال	الى قـ	ا	يقوة درقاين في الثاني وسبعون وخمسون قدر	الفعول	في الثالث والرابع وأصل	ل
س	سنة الحسوف	ن	يصير بها خلاف الكسوف ثم مضطربة	وآخر	ي سدها ويغفرهم ويصلح	ح
ال	اكثر الدماء والصدف من	المك	بشيء فان يصل حتى تجلي الكسوف فا	ت	وان غرب احدها حينئذ	ذ
ن	تقول فأت صلاة الكسوف	ا	ما صلاة الحسوف فتبقى الى الشروق و	الفا	ث منـه لا ينضى ولو و	و
ث	ثارت أوقات صلوات معافا	لغفر	بالصواب يقدم اخرهن فوثاقن استوا بقا	عل	الجنابة قبل الكسوف هو و	و
م	مصيب وان اجتمع الزوال والكسوف	قدم	الكسوف باب صلاة الاستسقاء	وا	ذا انقطع ماء المطر أو ماء	ا
ا	الوديسة والانهار	من	الباس أمرها بالتوبة والخروج للصلاة وا	غا	تكمل المضيلة بالتوجيه	ب
ل	لهم الى المصلى بعد	مرد	صوم ثلاثة أيام ويخرجون في الرابع كا	قيل	صائمين ينشع وشكو و	و
وا	والشيوخ والصبيان ولا ير	د	أهل الذمة ويتميزون فاذا غمزوا فلا	ضر	ر ويضرحون الهائم فاذا	ا
فر	فسرعوا من الاجتماع	وكانت	الصلاة صلوات ركعتين كالعيد وتند	ب	خطبتان كالعيد الا لا	لا
م	ما كان من التكبير فييد	ه	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم نقل	به لشهره ويستحب الاشباع	في
ف	في الدعاء يسط الرحمة في	اقطار الارض ويستقبل في الحطبة ويصolver ردا هو	الحائرون	يحولون ثم يتركوا و	ا	وا
س	أردتهم لا يحدون لها ز	ما	الامع ثيابهم فان سقوا قبل الصلاة تقر	بوا	بها شكريا ويقف لمجري	ن
ع	عسين الماء وأول المطر	و	يفتدل فيه باب صلاة الجنائز وا	لا	ولي لكل ان يستعدوا و	وا
ل	للموت ويردون مظا	لما	وبجدة دون قوة وذلك للريض أهم قا	ن	حضرة الوفا فالسبح يحول	ل
ت	تلقاه القبيلة و	اقبل	عليه بعضهم ولقنه الشهادة ولكن	الفاعل	من الملقن يرفق فان	ن
ن	نزلت روحه وهذا	وعلوا	موتة غمض عيناه وشده لحياه ولين و	إذا	فصل هذا واكتفى فا	فا

من صباحه وقبل ما يبرى به	من ديونه وشعره في بجهه	يقدم	في غمسه وحينئذ
تترتب السولية فاذا اختلفوا	قدم الاب ثم اوه ثم الابن ثم ابنه	وحد	ترتيب الولاية كالتحاج ولا يخفى فا
هكذا ثم الرجال الاجانب وكا	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جعل ل
الفصل للنساء الاقارب وتو	اكال رجال ثم النساء الاجانب و	تأخر	الزوج بمدهن وتلور
ج جنس المحارم بعده	وعند عدم المذكورين يعم الميت ثم يسترا له	تتو	طرفه ويدهن النظر والمس
ز زواجا كان أم لا وغسلوه	ح شعره بجمعه وسد شقه الايمن ثم الايسر	وجمع	بينهما بفسلة ومع ح
ا احشاه وعصرها هكذا	ثلاث مرات بفعل في كل غسلة كافي	الابتداء	فان لم يطه
ا اسددي بالماء وادا	غسله حتى يطهر ويكون تزاو يجعل في	كل	غسله ككافورا وذلك ك
عمل عمل مشب أعتى التكرار	وضعه والواجب منه ما يقع عليه	امم	الفصل وهو يحصل بفسله
م مرة ولا يجب استئناف العمل	يخرج خاصة بل يعرى غسلا ولا يقرب	ا	ليت طيبا اذا مات محنربا ما
قط واذا انهمرا الميت حتى	شق غسله يعم (جواب الكفن) يجب الا	بتداء	بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل قبل
و وصيفة ودين وان كانت امرأة	زوجها والفقيه يجهزه اذا ما	ت	من تلزم نفقته وان كان رجلا
ف فالأفضل ثلاثة اوابفن	الاخسة جازو الثلاثة لما انفوان زاد	به	فقبص وعمامة والافضل ل
ا ان تكفن المرأة في خمسة بكر	ا كانت اوثيا الزاروخا وقبص ولما قتب	ولم	يقتل والا البيضاء وطيب ت
ل لان الحناء والكافور وقا	بة تقوى البسطن فيسدره فيها و	يحمل	حنوطا في قنطة وبضها ا
ع على الشاذ والمواضع التي	مواضع سجوده والفرش ثوب واحد	فيه	(باب ذكر صلاة الجنائز) ليس من
ن رجل أولى بالصلاة عليه من	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصبات فان	ها	دل رجل وجلا في
و وجوه القرب و	تنازعوا فالأولى وأولى ويقدم الى الامام الكا	مل	فضلا هذا في مجلس من
ن ثم جنازا وقدموا	ضة ثم وى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر وصى	من	بدها على النبي وآله ثم يكبر ويذ
و بالمأثور أولى فان اخل	بلم يضر ثم يكبر يدعو ثم يسلم تسليمة و	العو	د الى الثانية سنة اما
التي هو فيها لا	م فلتسليمة والتكبيرات الاربع والصلاة على	ا (تجو)	ادنى الدعاء الميت والسلام ويصلح
لها كل موضع من	أو مسجد وقبرهما المسبوق الذي لم يتكا	مل	له ادراك التكبيرات بمفوذو
م ضرورة حذوا امامه	اذا سلم اقباني متواليا ومن فاتته	وهو	عن يلزمه فوضها أبع ح

ب	بان يصلى عليه ابدًا	في	قبره واذ لو جسد بعض الميت	رفع	وجهه ولم يجز تركه	ر
و	وصلى عليه ودفن و	سنة	ورسول الله الصلاة على القائب	وخبره	مع الصائتي منه وورحكم	م
ال	ال سقط الذي لم يتحرك وله مائة و	عش	نية عشر يوما يغسل ويكفن بلا صلاة وان لم	يقبها منه	كفن ودفن والشهيد اذا	ا
ق	قضا في الحرب وما اترق الفريق	نوار	ادوا غسله والمصلاة عليه لم يجز و	اذا	بقى حتى اتقضت لم يسق ق	ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موتى المسلمين كفار او لم يقبضوا	كان	المصلى ينوي بالقلب ب	ب
ف	ف فرض الصلاة على من	حط	قبله ان كان مسلما باب الدفن	ا	ذا حلت الجنائز فلا فصل ل	ل
ا	التي امامها والدفن فرض على (الك	الك	ماية والرجال اولى به والتقديم على ترتيب ا	سما	ثمهم في الغسل كما ا	ا
س	سبق والتعميق سنة لانه ا	حسن	ويطدو يسئل من قبل رأسه و	و	ينضح على عينه مستقبلا ويجعل ل	ل
ق	قالبين تحتوا - سه فلا	تمز	رهنالك بل ياتر بجده الارض ويدقون و	احدا	واحد ا ولا يردف	د
ا	اثبات الاضرورة ويقدم	في	القد افضلها واذ دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينبش مالم يتسبر والتوجيه	ج
ط	طريق القبلة واجب والمختار	ر	انه ان لم يستقبل به ينش ونصب القبر و	زيد	اوقفا عا عن الارض شبرا ولا يباح	ح
م	منظلة ولا ينسأ او ترا	يجمع (ولا	يجبص كله مكروه وزيارة القبر وتسقيت	سائر	الرجال ويستقب لغير الذكور	ر
ت	ترصكه او يسلم عليهم و	الاول	ان ياتي بالاثور وتسحب التعزير و	ترفع	بمد ثلاث والجلوس لذلك	ل
ح	حتى يقصد الرجل	ل	يكروه والتعزية هي الجل على الصبر و	زيد	فها الدعاء لليت وله	ه
ر	رعاية الميت وخبر الهدا	و	يعزى المسلم بقرينه الكافر والكافر بالمسلم	ا	للعاء للمسلم وجوزوا ما	ما
ك	كان من البكاء لم يزع	استولى	عليه لكن يصحرم التلبس باللحم	بالا	يدي وغيرها وسواء قبل قبل	ق
ي	يموت الميت أو بعده و	عليه	ان يحتسب فيسحب بخبر اهل الميت في	بتداه	حزنهم أن يصنعوا ا	ا
ن	نوع طعام لهم يكفهم	في	يومهم وليلتهم باب الزكاة	وسايرا	ركان الاسلام من قال ل	ل
من	من متكررا وجوبها متكررا	جا	عاولا تجب الاعلى مسلم حرا العبد	لانه	لا يسقط بك ولا الكافر ر	ر
ال	الا المرتد فيجب ان يؤ	دى	زكاته اذا أبقينا ملكه وفيه خلاف و	خبره	وأحكامه تروى وى	و
ف	في بابه وفي المنسوب و	الا	جرة قبل استيقاتها فـ	و	تجب في المواشي والنبات وفي	في
ا	الناض وعروض التجارة و	ولى	الصبي والمجنون يخبرهما من المأمو	حر	منها وتجب أيضا ا	ا
ص	صدقة المعدن والرحكاز	ثم	العين فيك الضعفاء الفرض المعسر	وق	من النصاب فمن كل ل	ل

المزمار الذي يكون ثلاث حركات بعده ما كان في الكتاب

المزمار الذي يكون ثلاث حركات بعده ما كان في الكتاب

له نصاب ولم يخرج ثم دخل	الحول الثاني ولم يزل يلمز منه حتى (باب حدة) ١	لواتي في لاجب الا في النسم ٢
الساعة التي لا تصنع صنعا	اذ اتم الحول عليها ولا حول للمضال الا ١	ي في حول الامهات وقيدوا ٣
من صورة الوجوب في ذلك يلوخ النصاب فلا تجب في الخس وهي ١	السنه وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين من ١	اول نصاب الابل ١
غير شاة وفي عشرين ثانيا في ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ١	بنت مخاض وبنت السنتين بنت لبون وعلى ١	ست وثلاثين بنت لبون واشباع ١
ر وفي بان يخرج بيرا من المذكورة	سميت حقة لا تستحقها الضرا فلا بلغت الى ١	ست واربعين حقة ١
القول فيه ان بنت وهي ما لها ثلاث سنين والمذكورة ١	وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان) وعن ١	احدى وستين بغذعة وهو ١
يكون سنه اربع سنين وفي سنه ١	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون و ١	مائة واحدى وعشرين يصح ١
ثلاث بنات لبون ثم يغير سنه ١	النصاب وانفق فيه فريضان كلتا بنين الكا ١	في كل خمسين يضرر ١
ح حقة والوقص عضو وان تسع ١	دت انواع احدى اثنين الا غبط ويصر ف ١	ثم فيها اربع حقا وممك ١
ر رؤس خمس من بنات الالبون وار ١	مسنة للتبيع مسنة وللسنفتان والبا ١	في ثلاثين بقرة ١
كا كاملة تباع وفي ار ١	امسنة في كل اربعين لا يتغير ثم القم ونا ١	في يكون فيه آخذ ١
تب تبعا في كل ثلاثين و ١	بمد (هـ) قدم وهو مائة واحدى وعشرون فيه شاتان (و) القسم ١	في اقسام نصيبه اربعة اول ١
عد عدد اربعين وفي شاة و ١	ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ مرضى ومذ ١	الثالث مائتان وواحد ١
ها هذا فيه ثلاث فان جاوز ذلك ١	في الواجب بان كانت كلها مربية او ذكورا قبل) و ١	اكبر ولا مريب دخيل في ١
من سليمة فان حصل التكرار (في) ١	نصاب اول يثبت كذا الا انهما منذ ١	ان كانت كلها صفارا ١
ا اخذت صغيرة واذ اشتركا في ١	لمصرح وللترتيب والفعل والاراي والمحاب ١	دخول الحول ان المال ١
ك كل مشترك في المراح و ١	لو كان مبتدا ملكهما ثم خطاه في صفه فاحكا ١	بزم لهما حكم ملك مطلق ١
ن تكمل نصاب احدى بالآخر والمحرر (و) ١	ما بعده ويتراجعا فيما يأخذ الساعي ورب ١	الخططة لا يبردت ١
ث تبسوتها الا في العام الثاني وفي ١	ح كريمة قبلت (باب زكاة البنات) ١	لما لا يلزمه تسليمها ١
م من غير مالها فان سمح و ١	فيه اذا كان عما ينبت الا دميون و ١	الزروع ما ادخرتها وحصل ١
ال الاقتيات به وجبت الزكاه ١	الحقوا بذلك القطنية واما الثمار فستحب (ان) تجبر ١	سواء في الحكم ١
كا كالخططة والشعر وضوحها و ١		في هذا الحكم ويخرج ١

م	منها الزكاة لكن لا تاز	م	الافى الى الطبو العنب فقط ولا يجب في الجنس	ما	لم يبلغ نصابا والقدر
ل	له بعد تنقيته الحب	ع	يخالطه ويخالف انما خمسة اوسق و	ب	بمدها
و	وعائه وقشره كالارز ونحو	هـ	فمنها به عشرة ويكمل النصاب بفترة عام وزرعه	ف	فيما يقول العلم انه الاصح
هـ	هذا اذا حصدت فيه و	ا	لواجب العشر فيما سبق بالطر ونحوه فان	ظ	ظهر
و	ومؤنة مثل السقي	و	ضع للواليب ونحوها نصف العتروان	س	من هذا وهذا اخرج ذلك
م	مقطا على ما سبق	بكر	او غيره	ب	باب زكاة
ت	تجب فيها الزكاة و		ذلك اذا بلغ نصابا غارا اذا زاد	ا	الحصول وفي ماله اما
ف	فضة مثنا درهم	ا	وذهب عشرون مثقالا لزمه ربع العشر ولا يلحق	ا	الى تكميل احداهما لا تحري ل
ا	الردي من انواع يكمل بها	لحسن	منها ولا زكاة في حلى مباح	ب	باب زكاة
ع	عرضا بنصاب	من	الاثمان بنى حوله على حول الثمن وهذا	ا	صمة
ل	لا يصح شري وجهه	مصر	ح بانه لو اشتراه بنصاب ساعة بنى عليه	و	لو كان معه عرض للثنية او و
ن	نقص دون النصاب	فا	ن حوله بنعمة دون وقت الشراء و	ك	كذلك
س	سنته وهو دون النصاب	فا	هـ للتجارة واشترى به اسنانف الحول و	س	سائرها
ت	تلكه بقصد والا فبقصد	ا	ليس له الرجوع تايح للاصل ما لم ينش	وا	واذا
هـ	هذه الساعة نصابا وقصد	الحيلة	كروا تقطع الحول ولو اشتري بعرض	ا	اضيف
ا	اخرى لما لم ينقطع الحول	و	الله اعلم	ب	باب زكاة
جز	جز من التقدين وكان ما	قبض	نصابا من معدن في ارض يملكها ولم يقع	س	سم
ا	انه يلزمه في الحال ربع العشر و	على	القول الاخر الخمس ويضم بعضه	ا	ال
و	ولم ينقطع العمل وان كب	ايد	ي العمل لغيره عز لم يضم وان كلن	ا	ا
ب	بمده بعد ومثله الر كاز وتسلا	هـ	في اشتراط النصاب وعدم الحول يحكم به و	س	سم
هـ	هـ هلاك الجاهلية وجد في موات	وا	ن كان من دفن الامام فهو لقطة	فا	فا
ا	الرجل الارض ملكها	ود	نخل الر كاز في ملكه فان باعها لم يملكه	ا	اثنان
جز	جز من العلماء به بلادا	ع	د مصرفه مصرف الزكاة	ب	باب زكاة

مسئله من اجزائه ثم الحسن والوجوب

مسئله من اجزائه ثم الحسن والوجوب

مسلم	حرف فضل عن قوت	الكل	من تازمه نفقته قدرها او بعضه عن تعبد	ر	اس المال التماس	ص
ت	تقضى أنه يساع	في	(المنطرة ولا يلزمه اخراجها الا عن مسلم وتحكم	ب	الوجوب قبل	ل
ف	في الفاعلة على المؤ	دا	عنه ثم تصمله المؤدى ثم انا	نقول	العصم اتم	و
ع	بهمز ولم يقدر	رالا	على البعض بدا بنفسه ثم بزوجه ثم	ابن	صغير ثم أب وقا	ا
ل	لا يلزم وجه مفسر والكل	نا	دب لما ان تخرج عن نفسه او أفاطرة الناشئة	فلا	تجب على الزوج مع	ع
ن	نشوزها ثم وقت الوجوب	وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والافضل	ن	يسادر باخراجها ويعمل	ل
س	سابقا للصلاة ويجوز	في	سائر رمضان وان اخرها عن يوم الفطرا ثم	ودرنها	مر بالقضاء والواجب صاع ثم	م
ت	تقديره بالوزن	أحسن	وأحوط فهو خمائة وخمسة وخمسون قفلة و	زيد	خمسة اسباع قفلة وكان	ان
هـ	هذا من قوت الباذن	تمز	ز وتقدر قفلة الى غيره من الاقوات التي	جر	ي فيها وجوب الركعة فجزا	ا
ا	اخراجها ويمزج الاقط والبن	المحروس	ضبطا بأنه يأتي صاع اقط فلو تفر	رت	زكته من قوت فمعدل	ل
ج	جود الى اعلى منه جاز	وفي	مادونه لا يجوز وليكن جنسا واحدا	فلانا	خذ صاعا من جنسين وان	ن
ز	زاد أحدهما بمائة	على	الواجب في باب قدم الصدقات) من منها	ثم وزيدا	دبا في قول مغلط	ط
ا	اخذهما ونصف منه	في	اذا وخذ خمسة وعشرون ونصف وركا (قواد) بالا	بالا	مكن الاصح لا يلزم	م
ثم	ثم ان ادعى عدم	و	جوعا عليه وذكر ذلك سيئا	ضاقة	الى ما يخالف الظاهر	م
ا	اختلفه في وجهه وان تأ	ست	نفسه بالسلف وأخرجها عنه بالبركة	و	(ان مات قدمت على الدين مطلقا	و
ل	لتعلقها بالدين والا	ما	م اذا اختلفا من غير مسألة حملوا	المس	ج عليه ان لم يدرم ولو	و
هـ	هـززه الفقراء للسما	ية	في الاقراض فهو من ضمانهم او المالك فالمر	وف	انها من ضمانه او هم	م
ج	جميعا سألوا منه	اخذ	هانى من ضمان الفقراء ولا تجزئه الصدقة	التي	عملها الا اذا اتفق	ق
و	وجود استحقاق الفقير حال	الد	خول في الحول فان مات قبل الحول أو	ترفع	والاستحقاق عنها بشئ	ي
هو	هو من غيرها فالملء فيها	ملو	م يقولون لا تجزئه وله ان يسترجع منهم	الا	اذا لم يبين عند	د
م	مسلم انها زكاة	هـ	مجهلة وصرفها الى الامام أفضل اذا انتشر	سما	عائنه فعل المعروف	ف
فا	فان كان جائرا فالأفضل	في	ذلك ان يفرق بنفسه ويحرم نقلها	و	المبرة ببلد المال ولا	ا
ع	عذر له من التبعة	التا	اخر للبيعة عن وقت الدفع لا يجزئ وان اردت	ان	تتعب وكيفا وفويت ولم	لم

ي	بنو هواز وأهل هانية لانا	مع	المسلم العامل ولا يميز في الأحرار النقيع	الامين	ويكون ممن تحمل صدقة التصديق
ل	له واحد اكل أو	عشر	على قدر الحاجة وله اجرة عمله واختلفت الا	خيار	في الفقير ومذهبا في
ن	نفسه انه من ليس له	من المال	والكسب ما يقع موقعا من كفايته فالحكم	ان	يعطى كفايته والمسكين عنه د
من	سائر اصحابنا من لم يقعه العجز	القدر	المترية بل يحدد بعض كفايته	وان	ادعى عيالا فقد يكون
ت	تقول والبيئة بمكة قتلته	و	لو ادعى انه غير مكسوب	وكان	فوا قبل منه بمجرد
هـ	هذه الدعوى بلايين	فيها	ثم الموافقة وهم كل مسلم ضعيف النية اذا	وليت	اليه خير احسن سلامة أو
ا	اصل في الشرف بريح اسلام	اخوته	ونظرائه باعطائه وقسم اذا عطاوا قاتلوا	ولعل	في الاحصاء من هو مرد
جزا	جزاهاهم بالمال الصالح	وفي	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي هذا
ا	المصنف جمع بين	سنة	الغزاة والمؤافاة فيعطى بما هو بعضهم	يقول	للرادران القصور وم
س	ساو واللطافتين في تخير	احدى	المعطيين اما مع الغزاة او المؤافاة	ان	شاه ثم المكاتبون وليس
ت	تقبل الدعوى من	و	احد المكاتبه الابنية او اقراسيده ولا يعطى	زيدا	على ما يؤدى فلو امسا
ع	عليه مائة ووجد	خسبت	زدها مثلها فقطم الفارمون وهذا المعنى	قام	في كل من عليه دين ثم
م	من غسرم مالا أصغ به أو	ادم	بين الناس اعطى مع الفنى لان المعلمة الذى	انتصب	لها الفبره والقرم المبرد
ل	لمعلمة نفسه لا يراد فيه	على	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة أو	زيد	هم وصفان بهم الذين لا
م	مرتب لهم من الديون فيعطى	ا	لغنى وغيره وابن السبيل المسافر من أراد	بان	يسافر لغير المعامى
ج	جازان يعطى مع الفقراء	سد	اد حاجته ذهابا واياما اذا ثبتت حاجته	ورفت	بها البيضة ولا تعمل
ز	زكاة الخائف في	الذين	ولا هاشمي ومطلبي باب صد	قا	ت التعلق في الصدقة لا يجوز
و	وهو محتاج اليها لئلا	بن	وغیره عن تجب نفقته وان تصدق من لم	يما	رس المصبر على الازمه
ا	اثم اذا اتي على ماله و	عه	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	لانه	لازم فان فضيل من من
ا	الكفاية ثنى فالوجه	الحسن	ان يتصدق به في باب الصيام قد ثبت في	انظر	كون صوم رمضان يرضكنا
ل	لازما من اركان الاملا	ور	قوة الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين شرطا	لان	يحمل الوجوب ويقبل فيه عدل
ر	رأه فان قامت عند القاء	ضى	ينسبة في يوم الشك أمسكوا وقضوا	ومثله	في الامساك مفتاح راج
م	مسافرا الى بلد بعيد عنه	(في	مغنية فوجدوا له صياما و يتجرى الاسير	لعل	بصادفه الشهر أو شهر

عر	عرفة وعاشوراء كذلك	وإذا	منه	مستحبه والايام البيض وستة من شوال	(ومن اصبح	منقطعاً بصوم او بركعتين كان
و	وقطع ذلك جاز ولو قضى	فريضة	الصوم والصلاة حرم القطع عليه	و	قبل يجوز ذلك وهذا	ا
ض	ضخم من دخل في تطوع	البحر	او العدة زمة اقامها الصوم في يوم فطرو	اضى	وايام تشريق لا يحصل	ل
ثم	ثم ان صامها لم يصح	او بكرة	صوم الجمعة وحده باب الاعتكاف هو من	الندوبان	ويستحب لكل وقت الا	ا
انه	في العشر الاو	نو	من رمضان افضل لطلب ليلة القدر	وما زال	الشافعي يرى ان	ا
ل	ليلة الحادى والعشرين لا يخر	ج	منها ومن ليلة الثالث والعشرين وشروطه التنية	وما	كان منه بصوم فهو افضل	ل
س	سواء كان في تطوع او	في	يذكر ومن نذر اعتكاف مدة متتابعة زمة ان يثا	بر	عليها فان اوجبت	ت
ر	رواحه عن المعتكف	شوا	غسل كالمرض والاكل والشرب والزا	ح	الى البراز وخرج وهو و	و
ي	يجب عليه الخروج الحيض لا يمكن	ل	الاعتكاف عنه اعادة اداء شهادة تعين	وما	اشبه ذلك فلا يخرج	ج
ع	عليه ولا بطلان وان خرج	في	امر له منه بكذارة وصلاة الجمعة	اضك	حكم التتابع وبطل فيه	به
و	ولو نزع من المسجد الى	البر	او جامع امراته عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حد المجبد لا يضرو ذلك	لا
هو	هو التماسه الخارجة	والرا	على بابه وضوها ولا تعتكف امرأة ولا	فتى	علاؤك بن	يقول قول
م	مولي وزوج والكاظم ان ير	كب	ذلك بلاذن باب الحج	هو فرض	والصحيح ان الممرة كذلك	ك
س	سبيلها الوجوب وهي	تساره	في كثير من الاحكام وسند كرها و	مادام	الانسان لم يات بما	ا
ت	توجهه عليه اذائه	في	فرضها لا يجوز له ان يحرم بشيء ولا	تقول	ان احرامه بشيء باطل	ل
ف	في الحكم بل ينصرف	ا	حواله الى الفرض ولا يجان الاعلى	من	هو مسلم بالغ حرمه يستطيع	ع
غ	عاقل ويجب فيه ركوب	لجبر	على الاطهر اذا لم يجد طريقا	ذلك	اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للترديد بآتي الصبي	بما	يستطيعه وينوبه الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فاولاه ان يحرم	م
ن	نيابة عنه والصحيح انما	يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	الحق نفقة الحاضر بصرف	ف
م	من مال المولى	ثم	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قائما	بنفسه عاهدا واجدا	ا
س	سائر ما يحتاج اليه من ز	د	وتحويه ذهابا وايابا بغير التثليل فان	رفت	قيمته عن ثمن التثليل	ل
ت	تعذر الوجوب ولا مد	خل	الوجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
في	اقلها فان كانت	مكة	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لانه	يشق عليه المشي والسقيم	م

ن	نشترط له الراحة وان كان	في الحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطريق آمنة من غير	ر
م	مختصر والذئع الثاني شيخ	عسا وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	كل	له مال يستأجره أو و	و
ف	فقير له ولدوا امره ما	كروه فيجب عليه أيضا تجوز النيابة في التطوع و	و	يجوز لكل يوم أن يبنى ي	ي
ع	عمرة ومن كان	بالج في غير أشهر لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهر شوال قالوا وا	وا
و	والسعدة وشراخفة من أحرم	مليبا بحجة في غير وقتها انه قد عمرة والافضل	قالوا	الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل	ل
ل	لايل التمتع افضل ومن تمتع	وهو آفاق فحرم بمسرة في أشهر الحج ولم	بما	طل بل حج من عامه ولم يرح ح	ح
ا	الى الميقات لم يهدم فلو	عا (دالى الميقات وأحرم به أو كان حاضرا لم يأنزه	لانه	لم يوجب شي غير ر	ر
ت	ترك الميقات والقارن الطا	رى على الحرم يلزمه دم دون حاضره كالتمتع وا	خبر	وأن حاضره من مكان يكة كة	كة
س	ساجكنا وكذلك تدرى	البد والتي دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ها	ككة فان لم يجد صامه قبل	قبل
ت	تمام الحج ثلاثة واسمكا	ن حتى يرجع الى أهله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	يفرق اذا فاتته الثلاثة ه	ه
ه	هذه في القضاء وبينما	اق به من السبعة بهاب المواقيت في ميقات	سائر	أهل مكة مكة ويقفان ان	ان
ا	المسد في الحليفة والشاى	با بطفة والمصرى مثله والجنى يلزم له الجود وما لا	ها	قرن وللعراق ذات عرف ولو و	و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك احرم بمحذاة بعده او من دون الميقات او في	الحرم	م ميقاته موضعه ومن خرج ج	ج
ز	زائرا للبيت ناسك الحجا	و زالمقات وأحرم دون ذلك من عدم والمعروف	وف	انه يسقط عنه ان عاد الى ي	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرام منه	أتم (وقيل من دورة اهد باب الاحرام) ومن سنه	التي	تقدمه الفسل ثم يحرم وهو هو	هو
م	مكتوف الرأس بمسرة أو	حج ويستحب ان يكون احرامه حين	تنصب	به راحته لا لارتحال ال	ال
ال	الى قصده بعد ان يتطيب	ثم بعد ان يلبس ازراو داه ايضين و	الاولى	ان يصلي ركعتين والاحرام بقية د	د
ع	عرف أولى وهو الاحسر	ا (معيدين وان احرم مطلقا صرفة الى ماشاء من ا	فمال	الحج والعمرة ولو نوا ا	ا
و	وضمن احرامه حجا وعمرة	جميع (ه ذلك ويستحب التلبية للاحرام وان يكثر منها عند المضا	المضا	يقة وتقاير الاحوال ل	ل
م	من صعد وهبوط وعند اختلاط	الناس ويرفعهم اصوته ويستحب له بعده المسا	رعة	بالصلاة على النبي ثم م	م
ط	طلب من الله ماشاء من دفع	خطب وجلب خبر ولا يلبى في الطواف ويصرم عليه	ان	يلبس الخيط ما لم يضطر ر	ر
و	ويحرم لبس الخلف	و شتر الرأس وتجب بذلك القدية وللنساء ان يتنا	ولن	ذلك الا القفازين للبد د	د
ها	هكذا حكم اللباس وا	علم انه يحرم عليه مشترالوجه ثم الطيب	وا	استعماله في بدن وفي في	في
م	ما بومن حرام على	الرجال والنساء وكذا دهن شعر الرأس والحلبة لاشرا	ذن	وبدن والقدية فيه تانم (زم	زم)

وفوق قطع الشعر وتنفه من	المنا	بشوتقائم الظفر حرام موجب للفدية والجلع	و	مقدماته والترويح وقبوله	ح
ويبطل ان عتده والناسك	سك	يحرم عليه الصيد البري مادام محررا الا اذا	ك	اقتصره ولم يكن الذابح	ح
فيه بشي فان اصطاده	ادخل	عليه بيع لم يملكه ولزمه تغلبته فان اتلفه	وما	توفيده لزمه الجزاء وان اضطر	ر
الى اللبس أو الطيب أو	ا	لخلق أو لذي ذبح صيد لجوع وعدم	قدر	ة على غيره جاز فان كان	فان
ضربى الصيد فقتله دفعه أو سار	ليت	أو غيره فاقترش الجراد في طريقه فوطئه	فيه	جاز ولا كفارة ومن اذا	ا
بنيات شمر في عينه	وجل	نفسه على تنغه جاز ولا كفارة	ان	لبس وطيب وهوناس أو جاهل	ل
منعه لم يلزمه كفارة بخلاف	القر	ض الشعر والتقليم للطفر والقتل للصيد	فانما	وجوب الكفارة بمجرد رد	رد
طربان الفحل سواء كان عالما	به (ام	لا للراة لبس المحيط وستر الرأس لا الوجه	فان) ارا	دت التستر أسدلت بثوب متصفا	ف
ولا يقع شيء منه	على	بشرة الوجه باب كفارة الاحرام	ان	من ياشردون الفرج بشهوة أو	و
يدين رأسه أو يقسم من	يديه) (أو	جلية ثلاث اطفال أو يحلق ثلاث شعرات أو	يطيب	اوليس فطيمه دم ومع هذا	ا
هو خبير بين الدم	وا	ان يطعم ثلاثة مساكين اكل مسكين نصف (صاع) و	و	يصوم ثلاثة أيام ومن جامع قبل	ل
وجود التحلل الاول	فا	ان تنكح يفسد ويلزمه اتحامه ومع	هذا	بإقصاء من حيث اهرم وروى	روى
الائتمه ان القضاء يفتر	من	على المور واذا قضى والمرأة معه	لن	بحوزان بجمعة ما موضع الوطء ومن	ومن
كان جماعه قبل التحلل	لما	ق به أولا فكفارته بدنة وما	يكون	بعد التحلل الاول فكفارته عندنا	ا
شاة ولا يفسد الخ و	في	الصيد المثل اذا قتله مثله من النعم	كذلك	تجب القيمة في الالبس له مثل	ل
فجزاء النعامة بدنتو	جو	باوفي الفزال عزو والارنب عناقو واليربوع	جفرة) وما	كان من صغير أو كبير أو صغير	ح
أو مكسور أو ذكر أو	ا (ن	وجب مثل صفته وهو مخيرين ان يفرج	ما) اشبه	أو قيمته طعاما أو يصوم بقدر	ر
عدد عدد اده في الحمامة شاة و	ننه	العلماء على العلة وهي العب والمهذب وقالوا	الحرم	ممة ثم كل ما شارك	ك
الحمامة فيها وسائر الطيور	غا	بمقامها القيمة فان كسر بيض صيد ظلم	وف	فيه وجوب قيمته وسواء	ا
ما كولا كان الصيد أو متسا	سلا	من ما كولا وغيره ويحرم الصيد	الجما	واللحرم وكذا كزنا من واجبات	ث
سابقة في المحرم فهي	ه	ويحرم قطع شجر الحرم وفي الكبيرة بقرة لا	زمة	وفي الصغيرة شاة ومتسا	ا
نقر غصنا منها وقطعه	تقرر	عليه ضمان ما نقص وحشيش الحرم ليس	للا	نسان قطعه فان تناول	ل
متناول منه ضمن قيمته ويحرم	با	لمدينة الصيد ولا يضمن ومن قصر في الا	فقال	ولزمه دم فحاصل الذبح	ح

حرم الله ووجب صرفه	الى	فصره الحرم	باب صفة الحج اذا لم	الحرم بركة اغتسل حينئذ	ذ			
ككف الأحرار وحده	الله	ثم دخل من	علاه في الخروج من أهله	و اذا رأى البيت ومثله ومن	د			
ثم بازائه اضطبع	وكسا	عائقه الا يسير بطريقه	دائه وطفن من الجرا لا	سود واستله وقبله وماذا	ا			
ال الجسر وجعل	البيت	على يساره فاذا بلغ الركن	الباقي فالاغتسل	له سق فيطوف سبعاً	ل			
منها في الثلاثة الاولى	ثم	يمشي في الارصة وكلما	حذى الركن كان	في التقبيل والاسلام	م			
ن ضوما كان ياتي بالد	ما	والذكر المأثور في الطواف	ولا تزل المرأة	تضطبع اذا فارقت	ق			
س فترة أو طهارة أو طاف	د	اثر على شاذ وان الكعبة	او على جدار الخبر او	وسطه لم يميز ثم يصلي	ام			
ر ركعتين ثم يخرج	سا	ثرا الى الصفا من باب	ويسى فيبداً به ويرود	عن البداية بالمروة ولا	ا			
ح حساب للبدن في باب الشوط	ما	ق به او لاحسن	ياقي الصفا فيسبداً به	والاولى ان يرقى عليه	ل			
وهو وهو سنة مأثورة	و	غا (ية ما يرقى قامة	ثم ينزل ويصلي فاذا بلغ موضع	السي) حرك دابته	وسى ثم رقى	خي		
م مشيه الى المروة	وما	(يسى الرجل وتسمى	للمرأة ثم يصحب الذكر	المرء) وفي السي ويسى	ينها	ا		
س سبعاً وفي سابع الجفة	و	فت الظهور يضطبع	الامام بركة وبأمر	للسافرو الجا	ووبالقفوا الى متى	ثم		
ت تقدم اليها في الثامن	و	لم يزل بها حتى صلى	العصرين والعشائين	والصبح و) زا	د في البيت كما قالوا	وا		
ف فاذا رأى على ثيابه	مبا	د: ضوء الشمس	صار الى الموقف	قام بفرقة	واغتسل فاذا دخل	ل		
عل عليه الظهور اضطبع	وخفأ	وكا ان الغلطين	وصلى الظهور والصبر	ثم راح نحو	الموقف وجعل	الامام	م	
ن نزوله عند الحضرات	وكذا غيره	و ايضا كان	واقضامن عرفصة	كفى ولم يذهب	احد الى الله	يتقيد	قيد	
م منها يمكن واستقبل	القبلة	وأقام في	عرفصة الى الغروب	داعيا معملنا	با التهييل	وقول اذا	ا	
ف فرغ من التهييل	له الملك	وله الجدوه	وعلى كل شيء قد	رومن كان نا سكا	وحصل بعرفة	بعد الزوال	ل	
ع عاد لا وقبل فجر	الضرفاة	قد أدرك الحج	والافتقار	فقامه من دفعه	ن الغروب استقبل	ه ارافة	دم	
و توبيت بالزلفة	ويأخذ الجبا	و الحصانها	ويجوز من غيرها	ويصلي البا	شها الصبح	مطسا ثم ينشد	و	
ل تخرج فيقف	ويذكر الله	تقد است أسماؤه	ويدعو الى الاسفار	ثم يدفع فاذا	بلغ وادي محسر	فلاباس	من	
ا ان يسرع	رمية حجر	وا لاسراع	هذه اسنة	ثم يرى جرة	العتيقو كان	يكبر مع كل	حصاة وليس	س
ت نلية بعد ذلك	ورى الجا	و دمين	الخبر شرطاً	لا يميز في غيره	ثم يعلق أو يقصر	ولا يقل	ا	

ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الاصح ودم ايضا باب الاضحية هي سنو	لنو	ضع وقتها حتى لاح لاح
خ	خارجا قرص الشمس ومضى قد	ر	ركعتين وخطبتين دخل وقتها ويبقى الى ان	ن	تخرج ايام التشريق وتجب بالنذر ر
ف	فان قلت وقتها او	مضا	مضى المنذورة دون التطوع فان قضاء كان	المفعول	غير اضحية وليكف ف
ي	يده عن ازالة الشعر وظفرا	ن	أراد أن يعضى من أول الشعر ثم	الذي	يجزئ ان كان ضانا ا
ف	فالجذع وان كان	من	الابل والبقر والمز فالتنو	لم	يجيز وادونه واحدة الابل ل
و	والبقر تجزئ عن سبعه في السنة	والشاة	عن واحد ثم الافضل فيما	يذكر	ون البدنة ثم البقرة والذى اردت ت
هو	هو اذا كانت البدنة المذكورة	عن واحد	ثم الضأن ثم الغزاة المصيبة	فا	ن كان عيبا ينقص لجها ا
فا	فانها لا تجزئ وليأكل	قد	رثما او تصدق بثلث ويمضى ثلثا	عله	يصيب السنة وليس من
عل	عليه الا تصدق بجزء منها ولا يابا	س	يشرب فاضل لبن المنذورة ولا	يرفع	من لحمها شيء ي
ا	الى غير الفقراء و	الله	اعلم باب الصيد والذبايح لا يصل حيوان	ابدا	بغير ذكاة سواء و
تن	تناول السمك والجراد لما	رو	ي في الخبر ويشترط كون الذابح من	يقول	بالاسلام او كتابيا تغسل ل
م	مناكته بكل محمد يكسبوا	حه	الاظفر والسنن والعظم ولو	ضرب	الصيد تغسل فان لم يصل وقد د
س	سنت في ذبح المقد	و	وعليه الاستقبال والتسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فان قيل ل
ت	تذبح مضجعة وكذا البقر وسائر	نو	اع التمس الا الابل فانها تغسل ثم ينصرها الى	جل	قائفة والذي اوجبوا وا
فعل	فعله من ذلك قطع مجا	ر (ي	الطعام والنفس وهو الملقوم والمرى وما	يضم	الى هذا عما نقل ل
ن	نفسه سنة وان ا	ضر	ي جرحه بصيد فقتله نظرت	اول	الاصرف الجارحة هل تكرر ر
ف	في طلب الصيد سمعنا رايه	وغا	د يفتي تملت بحيث تؤمر بفعل وتنهى	ن الفعل	فتترك الفعل ولو و
ا	أفركه جائعا لم يأكل	واقام	يسمكه فاذا أرسله من تحمل ذكاه فقتله	وكسر	ما يتبعه كجناح وقوائم يم
ع	عدونا القتل ذكاه وثبت	الملك	له في المكسوران قتله بغير أن يابا	ما	بالمقتل ففيه قولان ولو قتل تل
ل	له صيد فصرماه حمل	الا	كل منه ان جرحه الدهم وان رماه فوقع	قبل	أن يموت في موت عاجل د
ا	اما مثل ان يقع على	شرف	يفترى منه أو في نار لم يزل ولو شاركه جارحة	اخر	ي جوى أو اكل الجارحة أو و
د	تسمى التعم أو استرسل	في	طلب الصيد بنفسه لم يحصل أكله	فان	جرحه جرحا غير قاتل د
ت	تغلت معصيه وغاب في	الحلا	هنا راي فوجده ميتا بعد ذلك	كان	أكله حراما وأما واما

ان هذا عين واجزؤه سنة استعمال

ان هذا عين واجزؤه سنة استعمال

١	الوفاء بنذر يارتم وما ولا	تعين	زيارة مسجد غير هامة داو جوب بالنذر	و	لونذر النضر بركة ولم يذكر	ر
٢	تفرقة اللحم بها	لزم	النذر والتفرقة وان نذر النذر والتفرقة في	ما	سوى مكة زماء وان افسرد	د
٣	نذر النضر عن	ا	تفرقة لم يلزمه النذر لغيره وما	اشبه ذلك	من اطراف	ف
٤	مفاوز الحرم	ملك	والموات سواء لوني المدي الحرم ويكن	التمت	لزمه للبيع من الضان او	او
٥	الثني من الابل والبقر	او	صوف من المدي المنذور الحرم	يتبع	فيه حكم الوصف والمعين يتبع	م
٦	عليه بوجوب قتله ثم	يد	فع الى قراء الحرم كتاب البيوع و	منعوا	ا حصة البيع الامن عاقل ل	ل
٧	يكون غير محمول عليه	وجعل	الايجاب والقبول شرطا فلذا ارد	نه	قلت بمنك او ما كنتك مخاطبا ا	ا
٨	للتسري ويقول في	في	القبول اشترت او ابتعت وبثت الخيار	في	المجلس فاذا تفرقا لزم	زم
٩	نعم لو اشتراه لزم مع	حبس	المجلس لما كان تبايها وشرطا	اعوا	العقد عن الخيار بل ل	ل
١٠	واجب واجازوا الخيار فيه اذا	حصن	بمدة ثلاثة ايام فادونها الا فيها	به	يحرم الربا وأول ل	ل
١١	زمن الخيار العقد وقيل لا	تمز	ي اليه المدة الامن التفرق	وتعز	ضوا الحكم بالثاني مدته ولا يظهر	ر
١٢	انه ان اخضع بالخيار	وا	حد ذلك وان كان لهما الوقوف وطا	يفه	تختار انتقله بالعقد	د
١٣	وطائفة تختار بقاءه وان	قام	المبيع تحت يد البائع فهو من فعله	و	لوتلف وكان المتلف	ف
١٤	هو البائع قبل القبض عاد	الملك	اليه وانضخ العقد وان تلفه	غيره	اما المشتري او	او
١٥	سواء من سائر	الا	باعتقر فان تلف بفعل اجني خبيرين ان	يقو	م على المتلف او يفسخ واذا	ا
١٦	تلف بفعل المشتري استقر	شر	لوه وقبض للمقول نقله وقبض غير المتقو	ل	كالعقد بالتقليد والغرض	ل
١٧	هذا هو القبض المعسرو	ف	فوجب لا يجوز البيع الا في عين ظاهرة	قا	لوا واما تجنب العين فلا	ا
١٨	سبل الى جوارزه فيه ولا	في	متجنب لا يمكن تطهيره ولا فيما لا يتغيره ويحرم	بيع	شكله معلوم	وم
١٩	تعلق به حتى ادى مثل	ا	لوقوف والمرهون والكتاب وام الولاد لا يجوز	ز	بيع الجساف المؤسس	ل
٢٠	من جنائنه مال شاغل	ملك	رقبته على القول الاظهر الجحد	يد	فان اوجبت مالا شافلا	ا
٢١	لذمته جاز وكذا قصاص في	اشهرا	القولين ولا يجوز بيع ما لا يملك	البائع	الامن طرريق ولاية او	و
٢٢	من طرريق نيابة وا	بمد	قول قديم يجوز بيع الفضول اذا قرر	ر	وليس البيع للمردوم	م
٢٣	جوازها والثابت ان	سنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	فعت	العصاة عن البيع اذا كان مجهولا لا	لا

ز	زمان اجل ثمنه أو فيه غرر	ثم	يسع المجهول قدرا وصفة لا يجوز	ز	وصكذايح مالم يره لا يجوز
و	ولا يجوز بشن مجهولا	ما	قدره أو وصفته وان باع شاة الا	يد	ها والاحله المبحر ويحرم
ا	أن يعلق العقد في الميما	ت	على شرط ولو باع عبده وعبيد الغير	ا	بطلناه فيما على قبول
و	والصحيح من مذهب الشافعي	رحم الله	انه يصح في عبده بقسطه وان جمع	بغله	واحدة بين يمينين مثل
ر	رجل عقد البيع	في	سلعته بشرة نقد أو عشرين نسيئة لم يميز	و	(لا يجوز بيع التفريق بين الادميات
و	وأولادهن بالبائع والا	شهر	انه اذا بلغ الولد سبع سنين	رفع	تصرعه وجاز بيع احدهما
ق	قبيل الاخر ويطل على المحتا	ربيع	مسلم ككافر وشرط فيه مصلحة للمقنن	البائع	أو المشرى لباي من
فيه	فيه وذلك مثل الخيار و	الا	جل والرهن والغمين وان شرط في العبد	لا	عناق صح العقد وليس
ب	ببائز الامتناع من عقده	و	البائع مطالبته بالعق ولا شك	نه	اذا شرط شرطا وهو
ين	ينافي مقتضى العقد ولا ينا	ل	العاقبة فيه مصلحة لا يجوز واذا	نعت	العقد بالبطالان فلا
ي	يجوز للتباع قبضه	وأجمع	العلماء على انه اذا قبضه فالرد لازم	له	ويضمنه ان هلك قبل
ا	ان يرد بقيمة هي	كبرا	لقيم من يوم القبض الى التلف	و	ان كان ثلثه أجرة فلا خروج
م	من المطالبة الا بتسليمها	ا	ن سكنت جارية فوطئها وحلت فالولد	حرو	يلزمه المهر وقيمته يوم الولادة ثم
ف	في موتها من خروج الو	لدو	جوب قيمتها عليه (باب الربا) يقتض بالصر	ف	والما كمول والمثروب ولا ينفصا
ا	ان التصريح في التقدين	له	علة واحدة وهو انه ما قيم الاشياء وفي	ا	لما كمول والمثروب يحرم لاجل
ع	علة واحدة وهي الطم	على	الصحيح وفي هذا قول قديم وجب	لطف	على الطام بالكيل أو الوزن مطلقا
ي	يرى انسه لا ربا	ا	لان معلوم يكال او يوزن واذا باعنا الجنس	الوا	حد منه ما مثله لم يعمل
لن	لنا التفاضل والنساوا	خراج	الايدان عن مجلس الخيار قبل القايض	و	(ان كان يغير جنسه نظرت فان حرم
و	وجود الرابطة المعلقة	ا	كلذهب والفضة بازا التفاضل وحرم ال	وا	لتفرق قبل لتقايض وان تجرد
ال	التمن والتمن من العلة	او	جبة التصريح كلذهب والشير والفضة وا	لغا	لزوج جاز الجبيع وأي
نوعين	او انواع	يد	(خل الجمع منه تحت اسم خاص يسميه هانوى جنس)	و	احد كالمطلى والبرنى يلزم
ن	نوعهما اسم التقر	و	ان لم يسمعه اسم خاص كالخنفه والشعر	ثم	الشم والشم والايصة
وال	والكبد فهو اجناس	تقليد	العرف للثقة والصحيح ان اللحم	وا	لا لبان اجناس ولا يصح

م	مماثلة فيما يكال في عاد	هـ	الجزال بالكيل ولا فيما وزن بالالوزن	و	ملا يكال ولا يوزن كتمر	ر
را	رائج وسفرجل فلا يصح	للك	فيه يبيع بعضه بعض على الاظهر	ولا	تقبر للمماثلة الاجافا	فا
ق	قبل تقبيرة فلم يميز	و	ايص دقيق بدقيق ولا يحب ولا رطب زرطب	و	لا يابس الا العرايا وكان	ن
هـ	هذارحمه قبل الشكر	الامر	ولا يباع جنس بشئ من جنسه وغير جنسه	بل	لا يباع فواجنس وهما	وما
ب	بقيمة مختلفة أو متفقة بنوع	و	احد منه مثال الاول ان يبيع مدجوة	و	درهم بمدجوة وعما	ا
ي	يتمثل به للتوعين ان يبيع	لما	لشديسار اقلانيا وساور يا قاساتين	ا	وساورين ويبيع لهم يميون لا يميل	ل
ن	نما كان او غيره والله	و	التوفيق في باب بيع الاصول	و	يتبعها ادا باع ارضاً وفيها خبر	ر
ا	اوبناء دخلا في	المالك	تبع الارض والحمل ان كان يؤبر كالحمل	و	فورا يتفخ كالورد ونه سرفه	و
ل	للبيع وان لم يظهر فيه شئ	جعل	لشترى وامامثل العنب اللتين فاد	ام	حمله لم يؤبر فهو لشترى	ي
ح	حمله فان برز منه شئ كان	الو	جسه في ذلك الى البائع وتناثر نور الشمس	و	التفاح كالتابير ولو	و
ر	رام يبيع الارض وهي	زار	مة فان كانت تجزرة فهي للبائع	حتى	انه لا يلزمه قلهما	ا
في	في الحمل وان كانت تجزرة	ة	بدمرة كانت الاصول للشترى	ولكن	الجزرة الاولى للبائع ولو	و
ن	نسى البائع ثم رته	الى	ان حدث ثمرة اخرى لشترى واستلطت	هذه	بتاك فالأظهر المنصوص	ص
ان	انه ان سمع احدهما بجمعه اجبر	القاضي	الاتع على قبوله وان تشاحم فحقوا	الا	يجوز بيع الثمار قبل	ل
ي	يبدو صلاحها الا اذا ن	مو	ه القطع ويبدل الملاح اذا حتر	حرف	الجبة او اصفر او	و
ف	فقط اول الحلاوة فيها اذا ن	فق	ذلك بعض الجنس في البستان جاز يهوه	يصير	كاته قذبا صلاح	ح
ا	البيع ولا يجوز بيع الزرع	ا	لا خضر الا بشرط القطع فان كان له ارض	بها	زروع لزجل آخر	ر
ح	حمل له ثمرؤه بلا شرط	لد	خوله مع الاصل في باب اختيار	الثا	بالباب من دخل في ملكه	ك
د	دابة مصرة بموض فان خيار	ين	فيها على الفور في اصح الوجهين وفي الثا	في	يتداني ثلاث فلو	و
هـ	هم يرد هاتين كن رد	الما	عقر معها بدل اللتين أو اما الان والجارية ف	كا	ن ليرد مع واحدة	ا
م	منهما شيأ بدل اللين ولصا	حب	اللين اختيارين أحذالين وا	لا	خذيأ بدل ولوانه	هـ
ا	اشترى جارية شعرها جمدا	و	أسود ثمان انها بسطة الثمرا	و	بضاؤه ثبت الخيار للشترى	ي
و	ويثبت له اذا بان	سار	قصة أو زانية أو آفة أو نحوها أو تبو	ل	في الفرائض ويثبت أيضا	ا

يدخلون في النار
بما كانوا يعملون

٢١٠

يدخلون في النار
بما كانوا يعملون

ال	الخيار بالجراح والعرض	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة (ها)	في	العرف يغوث به غرض كامل	ل
ا	إذا غلب في عامه	ذلك الجنس عدمه سواء كان ذلك	الا	مر	مقارنا للفساد	م
خ	خرج به العيب	بصدقه مقتدوق قبل القبض ومن	ع	ف	العيب وأخرالده حتى خرج	ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الرد سيل ووقته على الفور فلو علم ليلا	ا	و	في الصلاة أولا على فخر	ر
ل	للمصبح أو الفراغ من الماء كولو	و لم يضرب ثم يرد عليه أو يرفع إلى الحاكم فأن (نا)	ب	ف	يرفع الأمر إلى	ي
ا	الحاكم وأعلم أن الحق	ق (في الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للتشري فلا	تقول	ا	إذا فسخ الملك	ك
ي	يردها بل تبقى له	وا	ان اشترى عيدين فوجد باحدهما عيبا	ع	و رحمه وفي قول قول	ل
ق	سقط عند الاكثرين الا	خذ	بلا يجوز وان حدث عند المشتري عيب أو	ز	داد لحقه من الردي قطه	ه
ه	هذا وله الأرض وان كان	حصول	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كتنو	يد	الطبيعة لا يعرف الا	ا
م	من تقوهره لم يضرا	ن	كسر قدر الحاجة وان باع البيع	و	شرط البراءة من	ن
ا	الميوب فأنظر الاقوال	ه (انه	يرأس من عيب بل يرضى الحيوان حقه البائع دون	غيره	باب	ا
م	ملك شيئا بموضع	ثم	أراد بيعه من راحة جاز اذا بين	ر	أن المال وقد راجع واذا	ا
ع	عمل أو استأجر من عمل	في	المبيع أخبر به فيقول اشترت بكذود	فعت	أجرة كذا أو علمت مع	ع
ا	التمن بكذا ولا يضربان	ما	معة ذلك فمن وان أخشى من لينه	ز	وائده للوجود حال	ل
و	وقوع المقتدوجب الاعلا	م	به وان اشترى عيدين صفقة جاز تقهر	يد	هما في المراجعة بالقسط ثم	م
ل	لو قال أولا الثمن	احدى	عشرة ثم قال بل عشرة فالقول	الا	ظهر أنه يصدق في قول ضعيف	ن
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشترت بمائة أو قية ثم	نه	أورد بعد ذلك شهودا	ا
ن	يشترون شرائه بما تقو	بيع	لم يسمع دعواه ولا يتبعه	فاعل	النفس آثم فاعلم لم	م
ه	هذا وهو ان يكون الثمن	مائة	مثلا في سلوم ما لكها فبها أكثر	و	غرضه ان يرى	ي
م	من يطلبه ذلك فيفترو	خالف	الأمر وأنهم من يبيع على يبيع	غيره	وهو ان يقول لا امر	م
ا	اشترى شيئا بشرط	ا	الخيار ففسخ البيع وأبطل أرخص منه	لا	يدخل على سوم أخيه وهو	و
م	من يجيء إلى معلوم ما	شر	السلعة بل فدانهم فيز يد عليه فا	نه	بأنهم ويبيع الحاضر لبادي	ي
ع	عندنا حرام وهو ان يقدم	ا	البسوى بسلعة يحتاج إليها والناس	مطلو	ه الثمن فيقول الحاضر هو	و

ا	الى ويأمره بالوقو	ف	ليبيع له قايلا قايلا لا بدوى لا يحرم الوقو	ف	عليه ويحرم ان يتلقا	ا
ب	الركبان وينتبههم بكسادما	جا	وايه ويشترى منهم فلو قد صوا	د	بان لهم الفين نلو	ب
م	مقدمهم فانه يجير	زان	بفضول الباب اذا اختلف المتبايعان في	مثل	الاجسل وقربه اوبده او	م
ق	قدرا الثمن وصفته نظرت	قا	ن لم يكن له ما يئنه تحالفا فيصنف	ذلك	على نفى اصل	ق
ت	تلك الدعوى التي ا	نا	بها صاحبها وعلى اثبات قوله وا	ما	الاخر فيصنف ايضا	ت
ض	ضد عيين صاحبها مر	ه	واحدة ثم لا ينفع العقد حتى يفسخو	ا	ان اختلفا في عين المبيع فلا تقول	ض
ب	بالصالح وان اختلفا في	ا	مر منسدة للمقد كالتشرط الفاسد وما	شبه	صدق من يده مطلق	ب
ال	المصحة على المصحح عند اهلها	لم	فان قال البائع لاسلمه الا بعد	التو	فئة وقال للمشتري ما انا	ال
م	موفيك حتى اتبض المبيع	قا	نه يتخير البائع ثم يتخير المشتري ويحجر عليه تو	كيد	ا جواب السلم السلم	م
ب	يبع بثبت فيه خيا	ر	الجلس ولا يثبت فيه خيار الشرط	و	يشترط فيه امور	ب
ن	نقد المال في المجلس فان ار	سل	العقد في الذمة وتفرقا قبل قبض ر	ا	من المال لم يجز وقد د	ن
ي	ينقد البعض فيبطل فيما نقد	بمد	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما	ح	ز بالوصف فلو اختلف	ي
ع	على مثل الذناب والدارا	هم	والحروب والادقة والعطروا وصنا	فه	والطيوان والهمم جاز ولازمه	ع
ف	في السلم ان يأتي بجميع	الا	وصاف التي تمسيرا المقصود وما كان	عينه	من اجناس كمنوخ ح	ف
ع	عمل من الطياب وتدو	تر	باق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	نفسه	بالصفة كالجواهر	ع
ولا	ولاماد اخذ له النار مثل	ا	نجز والشواو ويجوز في الجبن وحس القروا	يب وكل	مختلط يضبط ككتاب	ولا
ت	تكون لحنته ابريسم او كذا	ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	وجميع	الامور التي تضبط بها	ت
م	مقادير الاشياء اربعة الكيل	وا	لوزن والعدو والذرع ويصح في الكيل وزنا	وا	لوزن كيلا ولا يصلح	م
س	سلم مؤجلا في موضع	لا	يصح لتسلم حتى يبين موضعه وما عجز	جع	مثله او كان لوطب يومئذ	س
ت	تصرف تحصيله فلا	مره	في بطلان السلم فيه وان سلم فيما يصح	و	انقطع عند المحل فهو	ت
ف	فيه اختيار بين العبر	الى	وجسوده والفسخ وان احضره على	ما	وصف او اجود وهو	ف
ع	عين جنسه لزمه القبول	ا	ان احضره قبل المحل لزمه قوله الا اذا	تولد	من قبضه ضرر وان قال	ع
ل	له بعد قبضه منه	لو	اجبات غلظت على لم يقبل فيما قبضه	منها	مقصد دار ثم	ل

ن	تقبل منه قوله	لو	كان قبضها جزافا	في باب القرض	نقول	انه مندوب اليه يجري	ن
م	يجري القرض ويجوز	•	في كل ما كان السلم فيه	جا	نزل الا في شئ وهو	و	م
س	من جارية للقرض	فا	انه لا يجوز وعليه القبض على العيص وفي الثاني	في	بالتصرف فما كان له مثل	ثلا	س
ت	توجهه على المقرض	دا	طوب تسليم مثله وان كان منقوما	ز	رد مثله في الصورة والجنة	نة	ت
ف	في الاصح ولا يصح	م فيه	شرط الرهن والضمين ويحرم شرط بر منفعة	يد	فمنه المستقرض اذا	ا	ف
عل	على ما اقتضى لم يحرم	عليهم	ذلك هذا اذا دفعه المقرض من	نفسه	ولم يشترط ولو اشترط	ن	عل
ن	نحو غير بلد الاقتراض	وا	ناه هناك وطالبه نظرت فان كان لا	يرفع	الا بؤنة فـ	ا	ن
س	سبل الى مطالبته بالا	د	ابلى يطالبه بقيمته في بلد الاقتراض ويجوز	ز	مطالبته بالامانة في النقل	ل	س
ت	تلقاه اذا نقله	وا	لقاه اعم (باب الرهن) من يازان بقرض و	يد	ان صح رهنه فلا يرد	د	ت
•	هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للزوم كمن المبيع او يؤول الى	لا	ازام كالفن في الخيار ولا خلاف	ف	•
ا	انفسه لا يصح	لطا	اليه الا بالاجاب والقبول ولا يرد	نه	لازما الا بالقبض والسو	و	ا
ج	جرى العقد ورضيا بايدا	عه	غديرها جزا وان تشاما كان الحاكم	فأعل	ذلك وام	ا	ج
ز	زوائد المبرهون التي لم	تو	جد حال المقدف في خارجة عن الرهن	و	ما يطل بيمه بطل	ل	ز
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل القبض وان رهنه بغيره لم يجوز	ير	هن الفضل وهو غير	د	ا
ا	استأثر به الراهن	في	أحد القولين واذا خال الشرط الثاني فيه	فع	معه ويطل في القول القوي	وي	ا
ع	عقد البيع للشرط في	هذا	الرهن الفاسد ولا ينقل من الرهن	نفسه	شئ قبل قضاء الدين ولو	و	ع
مل	ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته لم يجوز	لا	باس باستعماله فيما لا	ا	مل
ت	يحصل منه مضرة في	لما	د كالركوب والاستخدام وغيره ولا	نه	يشترط في اجل	ل	ت
•	هذه الاجارة ان لا تنو	م (ال)	بعد حلول الدين ولو رهنه من الرهنين (آخر)	تو	تقته له لم يجوز	و	•
ا	أعنته وهو موسر عتق	الشر	ع يلزمه قيمته ويجعل رهنه ويده علم	كيد	على الرهن هذا انما	ص	ا
لع	لعتق الموسر في قول من	يف	ينفذ عتق المبرور لو جنى اقتص منه	وكذلك	لو آتف	ل	لع
ر	رجل أو جنى جنابة فوجب	ا	للمبيع في الجنابة ولن جنى عليه كان	ما	يؤخذ في ذلك	ك	ر
ب	بطلت في الارش رهنه او	بو	ان يكون الرهن مضموفا فان اخذت في	ا	رد فاقوله	ول	ب

م	من ينكر ما	غنى	اليه منه	باب التفتيش لا	شبهة	أن المؤجل ليست المطالبة به	هـ
ج	بائنة حتى يحصل فلا يمنع	صاحب	الذين المؤجل من السفر وان كان حالا	و	أمكنه الوفاة لمسه الوفا	ا	
ز	رسم الامكان والغرض منه من سفر	مكة	وغيرها وبأمره الحاكم بالوفاء في	البلد	اية فان لم يقبل	ب	
و	وامتنع باع ماله	و	تضي دينه فان ادعى الاعسار وقدره له ما	ل	حبس حتى يثبت بفساد	غ	
ا	اليه من المال ولا يقبل	في	ذلك الاخبير وان لم يعرف حلف ولم	ينع	وظفر بالسلامة	ج	
م	من الحبس وقد بدت السنة	بالجبر على المدون اذا كان	ما	له يهزها	ا	ا	
ط	طوبى به وسأل	ا	لفرمان من الحاكم ذلك فحيث تصرف فيها	قبله	من المال لا ينفذ الى أن	ن	
ي	ينفسك عنه الجبر	لنا	بت فاذا أراد الحاكم بيع شيء	من	ماله استحب له الصبر	ج	
ال	الى أن يحضر ان كان له	نية	في المحض ورواؤه ولا يباع شيء	الا	في سوقه وما خاف فساد قدم	م	
ع	عرضه للبيع و	أمر	بشتمه بينهم على قدر الدين ومن	عر	ف عين ماله وهو فارغ	غ	
و	ولم يشغله باستحقاق خبرين	ان	يفسخ أو يضارب والغيار على الفور في	ا	لاصح وفي قول	ل	
ض	ضعيف يدوم ثلاثا ثم	ينفي	على ذلك انه لو نقص بفعل مضعون أخذوه	ب	بالبيع	و	
و	وجده به زيادة غير كالطلع	المؤ	برجع فيه دون الزيادة أما غير للتور	و	الحال فأكثر الاصحاب	ب	
ا	أجاز وارجوعه فيه وأنه	يد	خمس لبعاء والمذهب انه لا يجوز	لا يجوز	للفرمان أن يحلفوا	وا	
ل	ليثبتوا للفلس ديناً يؤد	به	ولله أعلم باب الجبر لا يصح	ابدا	تصرف صبي ومجنون في حال	ل	
ج	ضرورة ولا غيرها ويتصرف	في	مالهما الاب ثم الجسد ثم الوصي وقا	ل	بضمهم أن الام	م	
ب	بسد الجسد والعصم أنه لا	تمز	ي اله والاية لا ينصب ويتصرف الولي بما	هو	معرفة	ط	
و	وينفي بالاجرد	و	ان القين لا يبيع عقاره الا الحاجة نحو	فة	أو غبطة ظاهرة ويحصل	ل	
ر	رهن ماله اذا اقتضت له	في	حاجته لو يبيع ماله للمصلحة فيثوره	ن	المشترى توقفا	فا	
و	ويشهد عليه ويزكي كل	سنة	ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا بلغوا	نكر	دعواه الانفاق الذي	لذي	
ق	قصدوه وقال انفق مثلاً	ثلث	ذلك أنقصه فان كان أباً أو جداً صنفنا	هـ	بينه وأما غيرهما فذهب	ب	
ب	بعضهم الى أنه يصدق و	تو	خذه بينه وقيل لا يصدق ويبلغ الصبي	و	هو رشيد ويوجب الخروج	ب	
فيه	فيهم من الجبر والبالغ	في	الغلام بالاحتمال أو عام خمس عشرة سنة	و	معرفة	ي	

ب	بلوغ الصبي وبالحيض	و	المجلس والرد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهو	ل
ي	يختبر قبل بلوغ الو	ل	أوبهده وجهان الصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بان يساوم ويلزم	زم
ن	نظار الشد ولا يقع بمقد	الملك	بل بمقد الولي ولا يصح بيع الضيق ونكاحه	وعكسهما	لخلافة وخله	ه
فا	فانهم ما يسمان وباذن	ا	لولى يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول انه يصح	في باب الصلح	ح
م	من جف الى الصلح فهو	لظافر	وهو بيع واحكامه احكامه فان	جا	الصلح بمقد الاقرار	ر
ف	ف فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعضين واتفاقا فله	بو	ية اشترط في ذلك	ك
ع	عليهما القبض في المجلس فلوارا	د	أن يصلح عنه اجنبي وكان المدي هنا	ك	دينه اصح ونبت	ت
و	وان كان عينيا	قو	جبان يقول هو مقرك وقد وكلني	زيد	في مصالحته فلو كان	ان
لا	لا انسان دار حذاء	ه	طريق نافذ فانسرع اليه جناحا	و	كان عاليا في الجسور	و
ت	تمرتعه الحمام	في	نظهور الجسور جاز وليس ذلك	جا	تزا في غير النافذة من حيث	ت
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن أهل الضرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشئ لم يصل	لا
و	ويجوز الصلح	لو	(ضريح على وضع الجذوع على جداره سواء كان	خو	صا أو غيره والفن اذا كان بحيث	ت
ا	انه يقع على ملكه أو	يد	نخل هو داره ولم يقطعه الملك قطعه ولو كان	ك	دار في درب لا منفذ له	ه
و	وبابه في آخره	ية	الدرب فاراد تقديمه الى أوله جاز وان	و	اد أن يؤثره فلا	ا
ه	هذا لمن كان لبيته	مد	نخل في الدرب فان كان ظهر بيت	جل	الى الدرب فاراد أن يفسخ	ح
ا	اليه بابا للسرور	ر	فيه لم يميز في باب الحوالة المحيل والمحتال	صا	حبا الحق فلا يفتقر	ر
ل	رضا المحال عليه وفا	سه	بعضهم عليها وتصح بكل دين وعلى كل دين	لح	البيع وبالنسب للوقوف	في
م	مدة اختياره وعليه	و	يحيل المكاتب بالانحرام ولا يحال به عليه	و	ليس الحوالة بجهول غيره عرو	في
ج	جائزة وقيل تصح في ابل	الذ	ية وان كانت بجهولة ولا يجوز أن يحيل بالدين	الحال على مؤجل ولا عكسه وكذا	ا	ا
ت	تجب عنه الدالساوا	ه	في جميع الصفات جنسه او قدر او صفة وهذا	منصو	ص وتبرأ ذمة المحيل	ل
ث	ثم يصير الحق	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلاق	ب	له فرجع على المحيل لم يصح	ح
و	ولو نزع المبيع الذي	كان	احاله بفنسه مستقابلة طالت الحوالة وكذا	ا	اذا وبسبب في الانظار	ر
ه	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل	بداوهو	ضعيف ولو قال المحيل وكلتك	ك

وضمنه في مستعملين فاء لان فاء لان

واضح في مستعملين فاء لان فاء لان

و	وقال المحتال بل احتسني فاء	المك	للميل والقول قوله (باب الضمان)	كل	من صحت منه تصرفات ت
م	ماله مع ضمانه و	المو	انع من التصرفات في المال غنغ منه الا	ا	المجبور بالفلس فلا ا
ب	بطلان في ضمانه فلو ير	يد	المضمون مطالبته لم يميز ما دام في	سم	المجرو ضمان العبد لفسنا نا
ن	نخبه بل اذ ان لا تشترط	ر	ضام الضمون له لكن تشترط ان لا يكون	نكرة	وفي المضمون عنه لم لم
ي	يشترط ذلك بل لو اريد	جلا	او مع به وضمن عنه بغير معرفته ولا رضاه	جا	ز والضمان اذا جرى
ع	على دين لازم	كا	الثمن والارش ودين السلم او يقول	بعد	الى اللزوم وهو و
م	مثل الثمن في ان خيار جاز ومن ا	ملا	ثم الصبح ان مال الجعالة لا يلحق به وضمان	ا	لجهمول لا يصح بحال ال
س	سوى ضمان ابل المدة	و	لا يصح ضمان ما لم يجب وجوز وضمان الدار (لث)	سم	الحاجة ولا يثبت في الضمان ن
ت	تقارير وكذلك يضمن اذا	قاله	رض القوم تعلق البصر على ضمانه ولا يشترط معرفة	معرفة	المال قدرا ووصفا فا
ف	فعل فعل هذا لو قال اعتق الغلام	م	وعلى مائة فاعتقه زمنه واذا	قد	صحت الضمانة يمسد حينئذ
ن	نفس المطالبة	في	من الضمان مع المضمون عنه فان ابر الاصلين	تم الكلام	وروي الكفيل كما قالوا وا
فا	فان ابرا الكفيل بقي له	للك	في مطالبة الاصل وللضامن الرجوع بما	د	فح ان ضمن باذنه والا فلا لا
ع	عليه رجوع فان دفع	عس	واعتذر او باقمته عشره رجب بمشركين	و	ان قضاء وتماح ح
ا	اليه بزيادة لم يندبوا	عا	د بالاصل ونصح الكفالة بالبدن الا	نه	اذا كفيل يدين مقدرف وف
ت	تدين عليه حديثه تعالى لم يميزوا	ما	(الكفالة يدين من عليه قماص ونحوه فالمجهور	يقول	بصحتها واذا ا
ن	نبيه على مكان التسليم تعين	وا	لانين مكان الكفالة فان كفله به	من	غير اذنه فقد قبل ل
ف	فنيه انه يصح والا	شهر	بخلافه فان سلم نفسه منها برئ الكفيل عند	ذلك	وان غاب ا مهمل قدر ر
ا	المضى والايب وان مات او	ا	نقطع خبره لم يطالب (باب الشراكة) وهي	جا	ثرة ولا يشترط التساوي وي
ع	عن مدنا الا في الجففس	و	الصحة دون القدر وتصح في كل منى ولا يجوز	ز	الاتصاف فيما عقدوا وا
ل	للفظ الشراكة	كانت	شريكه بل يشترط الاذن في التصرف ولا	يد	خلان في حكمها قبل ل
ما	المخلط فان كان المال عمو	و	احدهما نصف عرضه ونصف عرض الآخر (وادا)	ر	الاذن بينهما ولو و
ت	تساويا وتفاضلا	فا	لرجع على قدر المالين فلو وعد الشراكه منهم	جلا	وقالوا "الرجع الحاصل صل
ن	نظمت احكمته لم تجزعه	نه	وبطل العقد ان شرط فيه ذلك و	نصبت	للكل واحدا جرنه قالوا وا

وَأَمَّا زَوْجُهُ فَهُوَ اسْتَمْلَهُ بِمَجْزُورٍ أَوْ بِمَنْزِلٍ

بِمَنْزِلٍ أَوْ بِمَنْزِلٍ أَوْ بِمَنْزِلٍ

و	وَالرَّحْمَةُ يَسْمُ عَلَى الْمَالِ وَالْأَ	بدا	ن شَرِكْتَهُ بِالطَّلَةِ وَكَذَا الْغُلُوضَةُ مَوْتًا	ر	سَكَّةَ الْوُجُوهِ وَمَتْنِي عَزَل	ل
ا	أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ أَنْ يَزِلَّ وَ	د	أَحَدُ الْخَرَابِيعِ عَلَى تَصْرِفِهِ وَمَنْ شَارَكَهُ	جلا	وَأَدْعَى عَلَيْهِ خُرُوجَ	ب
ب	بِزْءٍ مِنَ الْمَالِ بِتَصْرِيفِهِ أَمْرًا	هـ	أَنْ يَقْسِمَ بِشَيْءٍ فَإِنَّ الشَّرِيكَ أَمِينٌ	على	الْمَالِ فِي بَابِ الْوَكَالَةِ أَهْلُ	م
ا	أَنْ السُّوَكَاةَ تَصْنَعُ فِي	في	كُلِّ مَاعُكٍ الْوَكِيلُ وَالْمُوَكَّلُ مَبَاتِرَتُهُ فِي	الحال	وَذَلِكَ مِنْ	ن
و	وَكَالَتِهِ فِي الْمَاعِلَاتِ وَ	الشجر	وَالْمُحْصَمَاتِ وَالْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ	ومثله	تَحْلُ الْمُبَاهَاةِ فِي قَوْلِ	ج
هـ	هُوَ الصَّحْبُ وَتَوَكَّلِ الْمَرْأَةَ	ة	وَالْمُحْرَمُ فِي النِّكَاحِ بِاطِلٍ وَحَقُّ اللَّهِ إِذَا	أقبل	مِنْهَا شَيْءٌ النِّسَاءُ	هـ
س	سَلَّمَ سَلَامًا غَيْرَهُ	في	الْجَوَازِ كَالْجَوَازِ كَاةً وَاسْتِيفَاءَ الْحَدِّ وَدَلَا	ز	الْإِبْطِيَابِ وَقَبُولِ	و
ت	تَأَخَّرَ الْقَبُولُ لَمْ يَضْرِبْ	قباله	عَلَى مَا وَكَّلَ فِيهِ بِالْفِعْلِ كَقَوْلِهِ يَزْنِي	يد	هَذَا أَنْ يَمْلِكُهَا بِشَرْطٍ وَمَعَ	ع
هـ	هَذَا لَوْ عَقَّدَ هَذَا بِشَرْطٍ	تمز	ي إِلَيْهِ فَوَجَدَ الشَّرْطَ نَقَضَ تَصْرِفَهُ	منا	وَأَذَنَهُ وَلَوْ جَزَّ هَذَا فِي	ن
ل	لِاسْتِعْمَالِهِ فِيهِ لَمْ يَضْرُومَنْ	المحر	مَ أَنْ يُوَكَّلَ فِي أَمْرٍ يَتَوَلَّاهُ مِنْهُ فَيُجْعَلُ	حكا	مَنْ إِلَى غَيْرِهِ أَنْ فَعَلَ ذَلِكَ	ل
و	وَجْهَهُ حَتَّى يَكْفُرَ وَلَا بَأْسَ	س	بِالْبَيْعِ مِنْ مَكَانَتِهِ وَلَيْسَ الْوَكِيلُ	وهذا	لِلْكَبِيرِ أَمَّا الْمَصْفِيرُ فَلَا يَتَوَجَّهُ	ج
هـ	هَكَذَا قَالُوا وَلَا يَنْفِرُ قَدْ	ا	لِلدَّلِ الْأَبْذَنُ وَلَا يَبِيعُ بَيْنَ الْمَثَلِ وَقَدْ	ب	يَبِيعُ بِدُونِ عَيْنِ الْمَثَلِ وَلَا مَوْجِدًا	لا
م	مَوْجِدًا لَا يَبِيعُهُ بِلَا	ول	حَالًا جَزَّ إِلَّا أَنْ نَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ	ك	أَوْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ وَمَتْنِي مَا	ما
ج	جَرَى الْأَذَنُ بِالْبَيْعِ فِي	ليلة	مَعِينَةً أَوْ يَوْمًا أَوْ مَكَانًا مَعِينَتَيْنِ	مطلقا	وَلَوْ أَمَرَهُ بِالْبَيْعِ لَشَفِضَ وَهُوَ	و
ز	زَيْدٌ مَثَلًا نَبِيعُ	من	مُحَرَّرٌ لَمْ يَجْزِ وَمَتْنِي خَالَفَ فِي بَيْعِ مَا لَهُ أَوْ فِي الشَّرْ	وفي الشر	أَوْ يَسْتَعْمَلُ تَصْرِفَهُ بِالطَّلِ وَحِثْ	ث
و	وَجَدَ الشَّرَاءَ فِي الذِّمَّةِ مَعَ	ذى	الْخَالَفَةِ وَقَدْ لَوْ كِيلُ وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ هَذَا	الد	يُنَازِلُ شَاءَ وَوَصَفَهَا حَتَّى	ن
ا	الْوَصْفُ فَاشْتَرَى شَاتِينَ لَمْ تَنْقَطِعِ	الطبة	الْإِذَا سَوِيَ أَحَدُهُمَا دَيْنًا لَوْ	ا	لَا فَالْهَدَفُ غَيْرُ ثَابِتٍ	ت
ن	نَهَى لَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَطْلُقَ	سنة	فِي الْبَيْعِ الْقَامَةِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَصْدُقَ	و	صَحِيحًا وَلَا فَاسِدًا أَوْ الْعَيْبُ	ب
ا	إِذَا اشْتَرَاهُ لَوْ كِيلُ	أحد	لَمْ يَصْلُحْ جَاوِزُهُ وَلَوْ كِيلُ الرَّدِيِّ جَوِزُ	ز	لَوْ كِيلُ فِي الْبَيْعِ قَبْلَ الْفَنِّ	و
م	لَوْ كِيلُ وَإِنْ وَكَّلَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ	ى	عَبْدًا فَلْيُذَكِّرْهُ فَوْعَهُ وَصَفَتُهُ وَقَدْ رَمَا	يد	فَعَسَى فِي شَيْءٍ لَوْ كِيلُ يَسْ	ج
ت	تَقْبِلُ عَلَيْهِ دَعَا	و	ي الْجَنَابَةِ الْإِبْنَةَ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَوْ	قا	لَ بَعَثَهُ بِالْفَنِّ الَّذِي	ى
ق	قَدْ أَذْنَتْ فِيهِ	عشرين	وَقَالَ أَذْنَتْ بِثَلَاثِينَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوَكَّلِ وَلَوْ	يما	رَبِّهِ فِي دَعْوَى الرَّدِّ وَلَمْ يَدْعُ	ن

لا يبر هو منى على قولان غائبة الجز

لا يبر هو منى على قولان غائبة الجز

١	الوكيل بدعواه صدق الوكيل	و	لا يمكن مع عينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيه لم يقبل ولو سلم	٢
٢	وبال مال اليه مثلاً	و	سبعائة ليضفي دينه قضاة في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لا منه من غيبته	٣
٣	وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل أم لا ولو فعل ذلك	ك	بضربه لم يضمن ومن تخافه و	٤
٤	هو هؤلاء ذكره لوقال	كان	التسليم بمصر تلك ما كره وحلف قبل انكره ولو	ادعى مروه ان زيد اوكله في قبض مال ال	زيد وانكره الوكيل مطلق	٥
٥	مع شريكه فصدقه	مشار	كجاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	عنة فالتصرف للذي	٦
٦	برأيه يعزل نفسه متى	لا	نه عرض فاذا غزاه الموكل ولم يعلم ذلك	لا	وقر عليه كل شيء	٧
٧	نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينزل الوكيل ان جرت أحدهما	وعلم	انه لا يحصل لرجل ل	٨
٨	تأخيرهما عند أهل	العلوم	عن أهلية التصرف في باب الوديعة في	ان	يكونا ممن يجوز ز	٩
٩	عاجئ من حفظها قبولها	و	متى قدرا استتب بشرط المودع والمودع	ا	الا اذا سلمه	١٠
١٠	له التصرف فان	كان	الايداع من مربي ضمنه المودع ولا يبر	انظروا	والوديعة أمانة فاذا	١١
١١	يؤمض الى وليه ويجب ان	يحفظ	الوديعة في حرز مثلها من الامكنة وا	على	منه أو مثله فان حصل ل	١٢
١٢	ف شرط ضمنه او يجب عليه	قد	رته من الحفظ وان عينه حرز الجملها في	و	قال لا ترقد عليها انكار	١٣
١٣	عليها التلف بسبب اقدا	على	الحالفة ضمن والا فلا مثاله لو اودعه	جهين	وان أراد سقرا تصدق	١٤
١٤	ورقد فان تكسرت فالتلف	طار	بغيره وان سرق لم يضمن لانه يحفظها من	نظر	الوديعة وهو و	١٥
١٥	لما لكها فان لم يكن ظا	هو	اسم السامع ثم الامين والترتيب واجب ولو فرض ضم	في	زمان	١٦
١٦	ن ان يأخذها	و	لم يأخذها ضمن ولو لم يطق الدابة الوديعة	و	حفظه حتى هلكت ضمنها	١٧
١٧	ثم ان نهاء عين عطفها و	كفاية	أمرها لم تجز طاعته لكنه لا يضمن ولو خط	و	ديعة باله بحيث لا يحصل خروج	١٨
١٨	أحدهما من الآخر ضمن ويتعهد	ا	الشباب الصوف والنشر واللبس واحتج	و	الوديعة بكل ذلك يلزمه	١٩
١٩	في نيابة لئلا يهلكها	لحفظ	لنفسه متى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا أحدهما فضها اذا	٢٠
٢٠	ه ذلك أحدهما أو جرت	و	أغى عليه انقضت الوديعة وان ادعى رد	ها	فا	٢١
٢١	انه سلمها لرسوله فقطع في	التتبع	انه تلزمه البينة وان ادعى تلفها صدق و	ز	مته العين ان لم يكن السبب	٢٢
٢٢	جليا وان ذكر	في	هلا كما سيطاها كالحريق والنهب و	ما	أشبههما لم يسمع	٢٣
٢٣	زعمه الابينة موا	قته	الدعواه والحدود بعد الطلب ضمن فان قال	في	ما ح	٢٤

أهـ واخرج بعضهم من القنارب جنسا

أهـ واخرج بعضهم من القنارب جنسا

او	أوغللت لم يسبرا	الا	ان يصدق الملك	باب العارية	هي	مثل	غيرها لا تصح الا مع ح
ا	التصرف منه وتصح في كل	ما	ينفصح به مع بقائه فيه ولم	يو	يوجه الجواز لمن يصير	و	ر
خ	خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلم من كافر ولا صيد من محر	م	نم اذا كانت لا يضاف	ف	ف
ر	وأهانتة فالاشبه يذهب	الشافي	جوازها واذا استعار شي فله فله	و	فصل مثله ودونه فلو	و	و
ج	جرت العادة للفراس ففرس	و	زرع جاز الآن ينهاء ولو استعار	صاعة	استعار للزراعة فلبث	ث	ث
ب	برهة ثم رجع قبل	أخذ	الزريع تطرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو فصل حصده والا لا	لا	لا
ع	عليه تركه الى أن يبلغ	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه مجانا بل	بكر	اه ولا يجوز الرجوع في الجذب	ث	ث
ض	ضرورة والدفن	يت	حتى يبلغ الميت وان أعياه لبناءو الفران مد	هو	أحدث بعده هبناء أبيع ح	ح	ح
هـ	هدمه وأما ما بقي	من	تلك المدة فان شرط أنه يطلع مجانا	حين	يرجع زعمه والا فلا يختار	و	و
م	من غيرها القلع قاصح	ا	لأنه يلزمه تسوية الارض وان لم يشر	و	اختاره الملك ك	ك	ك
م	منه قلناه اختر	شيلسان	ان امان تبقية باجرة أو يقطع وتضمن النقص	هذا الاثر	وقيل أو يسلم فقيمة البناء	ا	ا
ن	نعم لو شاعا فبوج	خ العلم	يختارون الاعراض عنهما حتى يختاروا شيئا	و	لغير دخولها وبيعت	ت	ت
ا	اذا شاعا ساءوا	رضي	المستعير أم لا والمستعير قبل أنه يجمع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف	ف	ف
لم	لما فيه كالكسبي ونحوه	الله	أعلم ويجوز أن يستعير شيأ لغيره	و	هو في قبول عارية اذا	ا	ا
ت	تلفت أو بيعت	عنه	ضمنها القيمة والا طهراته كالمضامن فيجب	وقت	العارية أن لا يسهل	ل	ل
ق	قدر الدين وصفته	و	جنسه ونحوه فان تلف مع المرتهن لم يضمن	و	ان يسع في الدين رجع عما	ا	ا
ا	ابتاع به وأبو	كان	له حائط فأعاره لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الانهدام جاز على الاصح ح	ح	ح
ر	رجوعه ولا يهدم مجانا	و	لكن يضمن ان يقطع ويضمن النقص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار	ر	ر
ب	بقية يوم التلف فان	له	ت معه فالولد أمانة وان استعارها فاسار	بعد	هـ الولد والمالك واقف	ف	ف
ج	جاز قبضه وكان عند	هـ	أمانة ولو اختلفا فقال المالك أبرئك	وما	أعرتك وقال راكمها	ا	ا
ن	نعم أعرتني صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبني صدق	ا	المالك أيضا لا خلاف في الرد	د	د
س	سيله أن يصدق	ا	المالك في باب الغصب الا	شبه	فيما وصفا	ج	ج
ا	ان حده على الحقيقة لا	لها	ز هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا	ذ	انغصب مستحقا لم يحصل	ل	ل

أمر بهي المقتصر والغلب وكذا الخ

أمر بهي المقتصر والغلب وكذا الخ

أ	أما كذا إذا ز	هد	فيه مال كذا وإن طارح محترم فمضروب كان	ك	تزعجه إن لم يكن أثر	ر
خ	خروج عر ضا ولو أدخل	في	سفينة لو حاصف موباد فم محترم	و	ن لجة البحر فهو	و
ي	يبيع حينئذ ممن	قلعه	وإن بني بساج مفصوب فعفن في الميا	في	لم ينزع وما بقي	ي
س	سوى تسليم أكثر قيمة	نفر	ي اليه وإن تلف المفصوب أو تلفه وله	مثل	ضمته بمثله فلو عدموا	وا
م	مثله أو وجدوه	ولم يرض	صاحبه بمن المثل ضمته بالكثرة إلى التمتع	و	غصب ما ليس له مثل	ل
ي	يضمونه بقيته ولا	يترك	له زيادة بل بأكثر قيمة ما بين الغصب	و	التلف وإذا وصل	ل
الم	المالك وطالبه	و	المفصوب غائب ضمي له بدله فإذا	أما	عاد اليه زادوا ولو	و
خ	خارج به عيب	المره من	الأرض ولو غصب خفيين قيمتهما عشرة فعد	م	أحدهما فصار قيمة ما	ا
ث	تجبني درهمين لزمه	ا	إن يفرم غائبية وإن قطع يد عبده	و	جب الأكثر من نصف قيمة تعدل	ل
ر	رقبته أو أورش النقص	و	غصبه أم لا وإن أحدث نقصا يسري	فوق	ذلك إلى تلف الآخر	خ
ع	عددها أو أورش النقص	و	الضمان كما أنابل الحفظة	و	خلط الماء بالزيت ولو	و
و	وقع مع الغاصب ماله أجرة	فا	لا جرة لازمة له مدة أقامته	تحت	يده ولو أو لم	ج
ال	الغاصب في الجارية كرها	استقر	عليه المهر وإن طأعته لم يجب	وعند	بعضهم يجب ولو	و
خ	خلط المفصوب بالأمير	له	منه لزمه بدله وملكه على الصحيح	و	قبيل لا ولو خلط برا	ا
ب	بذرة لم يقبل منه	الا	التمبروان ممن ثم هزل ثم ممن ثم	حول	هز يلا ضمن الممين وقيل	ل
ب	بل بضم أكثر الأ	مر	ين منهما وإن أحدث فيه بيبا كالمبيع	وما	أشبهه وأممكن أن ينزع	ح
و	ويفصل أجبر عايه وإن	بعد	فصله ولم ترد قيمة الثوب فلا شيء له	ا	إن نقصت قيمته جبر	ر
ر	رعاية له وإن زادت فالر باد	و	يشتركان فيها وإن قصره أو صدقه وما	شبه ذلك	فلا حقه له في ذلك	ك
ك	كما إذا صاغ الفضة	وكان	خشباً فماله بابا وإن اشترى في الذممة	و	تقد الدراهم المفصوبة فلا	ا
ن	ضمن في الرخ والواجب	فيه	رد مثل الدراهم وإن اشترى من الغاصب	و	يعلم وتلفت	ت
ال	العين عنده فهو ضا	من	والقرار عليه وإن لم يعلم فكل ما	يكون	ملقما ضمناته بالبيع فلا	ا
خ	خلاف أنه لا يرجع به	ا	لشترى لقيمة العين نعم في الأجزاء خلاف	منصو	ص عليه إذا تلفت لا بفعل	ل
ي	يكون منه والصحيح ليس له	ل	جسوع وما لم يلتم ضمناته بالبيع وقد	با	شمر منفعتة كالمهر فالصحيح	ح

ل	لا يرجع به أيضا فلم	يا	نه فيه نفع لقيمة الولاد رجوع به	اذا آق	القاصب بالطعام للأخوذ	ذ
و	وأكله الضيفانم رأ	سه	ولا يرجع به على القاصب وكذلك لو قر	به	لما كفه فأكله ولو و	و
ه	هيج طرابعد أن حصل	و	ثاقه ضمنه وإن لم يجهه ولكن فغ عنه	ظرفا	أو قفصا فان قوا	وا
و	ووقف قبلا لم يضمن	الا	ضمن أن طار عقب الفخ وان فتح زقا	في	الارض مطروحا فسال	ل
ف	فها أو منصوبا فاقط بالاق	قدام	على الفخ ضمن وان سقط من	موضعه	بما ارض آخر فلا ثم	م
ا	الحرا لا ضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفى ذهاو	تقول	ان يجرى المليب ويجرى	ن
ع	عود الله هو وكل ما	لا	يصل الانتفاع به واحدا لا ارض على	من	يكسره فباب الشفعة هو النفاذ	ن
ل	لها مخصوص لا	يكون	الا في جزئه مشاع من عقرا اذا احتقل	ذلك	الجزء الشفعة فامامك	ك
ن	ناجى ز قد قسم	فا	نه لاشفعة فيه وفي الغراس والبناء الشفعان	يسع	مع الارض بلا قبول قول	ق
ن	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اما ما انتقل	عنده	بوصية أو هبة	ه
ا	التقوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة	ا	لاخذ يكون بشئ المبيع	ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غير مملو أخذ به بقيمة الثمن ذلك	ليوم	المعقود فيه ولو ان فت	فت
ى	يشترى شقة صامو جلا فلا	شهر	ان اختلف انه يتخير بين أن يجهل الثمن الذى	نصب	ويأخذ في الحال ال	ال
م	منه أو يدبر لم يخلو الد	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طلبها	عند	اليبيع ولم يجده	د
ر	رهبانها فله امتثال ثلاث	ثم	اذا علم وهو يأكل أو فى حمام أو صلا	ه	أموه	ى
ات	اقتامه ولو ادعى أنه	تزل	به الخبر ولم يصدق عدوا الا ان كان الرا	و	ى شقة وان كان الاخبار	ار
ا	ان الثمن ألف وكان	د	وفته لم يقطع حقه وان دل ذلك	اليوم على	اليبيع أو ضمن الثمن ثم	م
س	سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ فلو	له	ترك القبض لم يحصل	حل
ت	تركه وأجبر على القبض	ر	ها حتى يأخذ الشفعة واعان الترخع ما	ظرف	أخذ بعض الشقص تبعضه	م
ع	عليه يضمره	الثبوة	اذا أتمرت بعد اشتهاء الموصو	فغند	ما يؤخذ في نظر عمرها	ا
م	ما كان بارزا لم يدخل	و	ما لم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك	من	الشفعة جماعة فكيف	ف
ل	لهم الاخذ اذا	كان	انعتبهم مختلفة فيه قولان الاصح منهما ما	ظرف	الى الاصل بقاء فيقيم	م
م	ما يؤخذ على قدرهاو	ا	لثاني على قدر الرؤس فان غلب بعضهم فالمر	وفى	ان من أقام	قام

خ	خبرين أن يكون أخذ الكلال أو	نا	ركابه من غير تبعض ومن قدم منهم الى	المكان	انتزع حصته ولو غرستها	ها
ب	بعد الشراء فلتشيع بالا	بك	بها وتقطع ما غرسته بجائنا لانه تبرك	و	لم ياذن لك ولو	و
و	وقتها فله فضله و	الا	خذه فان بهته أخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ن	نقض بيعه وأخذ من	جنا	بكل ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	التمس صدق قول	ل
ا	المشتري ولو أكر الشراء ف	د	عاد البائع أخذ منه وسلم اليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م
هـ	هو ان المشتري أوفاه	يو	فهل يأخذ القاض ويحفظه معه	لا زمان	الذي يستر فيه أم يطلق	ك
ذ	ذلك تحت يده حتى يقع	الا	عتراف بالشراء وجهان أحدهما الثاني	و	الذي له من الخيار المؤسس	ل
هـ	هو خيار الردها يجب فقط و	مير	ان الشفعة تثبت لورثة المستحق ومثلهم و	مثله	كالشراء في الشفعة بلازم	ج
ا	الطالب منهم أن يقطع الا	تصا	ويأخذ الكل أو يترك (باب القراض)	و	لا يصح العقد فيه	هـ
ب	بفسير التبرين بلازرا	ع	الا انه لا يصح فيه غشوش ولا يجبول وو	فقت	الحصة فيه على تعيين ما	ا
ح	حصل عليه القراض	الذي	اللعنة هو بشرط ما له الاخذ واصرا الاشتراك في (الرج)	أما لو قال على أنه مبيع	ر	ر
ر	ربحه لك أو ربح ما يبيع به	بن	القفس وقراض فاسد اذا تصرف فيه من	م	تصرفه وأجرة المثل نصيب	ب
ال	المامل فان باع بما لا يتفا	بن	الناس بمثل لم ينفذ تصرفه ولا يجبو	ذ	الا على جزء ما لم يكر به	ع
ش	شطره وفي وجه صحيح	منصو	من لو قال والرج ينسحق وحكنا بأنه بر	يد	انصفين ولا يصح الا فيما	ا
عر	عرف أنه يم ولا ينسد	ر	وجوده ولا على ماملة شخص يمينه	و	تعلقه بشرط لا يصح	ح
ب	بل لو قدر مدة وقال	فا	ذا خرجت لا تبسع ثم صح ون قال اذا	خرجت	لا تبسع ثم صح ون شرط تصرف	رف
ا	المالك معه فلا	غر	واته لا يصح وله شرط عمل غلامه و	يف	مر بالا حياط وهو و	و
س	سلامة البيع من الفينوسو	اه	كالبيع بنسيئة فلا يرجه ولو يبو	م الا	بازن وله شراء الميب حيث	ث
ر	رأى في شرائه غبطا	حتى	ان الميب الذي فيه نبطه لا يجوز لا	حد	مارده حتى يتفقا أولا لا	لا
هـ	هما على رده وما	قبض	القراض لا ينافيه بغير اذن فان اذن	وسا	فمر باز وحيث	ث
ا	أنفق العامر من المال	على	نفسه في المضمر غرم وكذلك في الاسفا	ر	على القول الصحيح	ح
ثم	ثم نصيب العامر فيما	هـ	بعضهم ملكه من حين يلهو ال	يج	والاصح انه لا يملك بغير	ر
ا	القسمه والصحيح ان	للك	في شجر مال القراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الرج وكذلك ك	ك

ن	تاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في هذا	المال وكان قبل تصرفات	ات
ا	العامل فالاصح فيها	صر	حواله انه من رأس المال وما نقص	ق منه به التصرف ف	ف
ن	نجبره من الربح	وا	ن اشترى للقراض في الذمة وهلك المال وفا	قبل أن يسلم العامل ما	ا
ذكر	ذكر من الثمن قد قيل الا	مر	فيه يلزم العامل وفي البويطي يلزم المالك و	قبضهم وقال اراد ان تلف قبل	ل
ال	الشراء فالعامل يطالب	به	أما بعده فبطلب الرب المال ويكوفان فا	له متى أراد أو أحدهما ومتا	ا
ز	زال عن قبل أحدهما أو مرض	الى	ان أغنى عليه انفسه المقصد	اختصا في قدر ربح	ح
ح	حصل أو قدر رأس المال	عد	تألى قول العامل بيمينه وكذا اذا حصل	م فيما اشتراه وأكسر	ر
ا	المال كونه للقراض فا	ن	القول قول العامل وكذا اذا قل	اليك المال ولم يترف	ف
ف	فان عينها جزأ للعامل	وجرت	النزاع في قدره تعالوا لا تحكم	بشيء غير	ا
في	في التجارة فبالزومه	من	دين التجارة يقضى من مال التجارة	أو	ل
ح	حتى يمتن ولا يطالب في	هذا	سيده ولا يتجرأ فيها لأنه وان	حذر	ا
ر	رسمه التجارة لم يحجزه	الا	جاره ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ت	س
و	ولا يبيع نسبته وليس له	مير	اث من ميت وان ملك ما لا يملك	منه	كا
ف	فيما يباعه مستحقا طوب	ا	لعبد وسيده وان اشترى بغير إذن السيد	فا	س
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لاد ان كان قد تلف ولا رقبته لان سيده ما	نصبه	و
ف	فارق الفرق وصا	ر	حواجيب المساقاة في تعقد بافظ المساقاة	و	ا
ال	الفضل والكسب لا	غير	وان ساقاه على ودى لم يرد	العر	ل
خ	جمله فيها أو كانت الاحتمالا	ت	متعارضة له مع ويشترط كون الودى والا غنا	ب	د
ر	رسم مده يعلم	الناس	ان المقعد عليه يبقى فيها ولا تجوز ا	لا	ا
ف	في نفسه معلوم كالثلث	و	لوعينه ثمرة ضمانات لم يجز لان فيه	تقر	ا
ال	العامل ككل ما	حصات	به الزيادة في الثمرة من التلجج والتي الذ	ي	ا
ا	الشعير كالمواقي وما	بين	الاجابيين وعلى رب المال ما يحفظ به	الا	ا
و	والرشا وخسرانهم و	النصو	من انه لو اشترط ان يستعين في العمل	بثلاثة	ا

ل	رب المال جازو	ر	بالمال يتركه البدو هو أمين فيما	ا	دعى عليه من خيانتفو
ي	يثبت انه غصب ان ضم	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	س	اسنة استوفى من يحصل صل
د	دفع الضرر و	و	خذ الاجرة من العامل وكذا اذا هرب أو خا	ف	قتسرتا جاعلا ولو و
خ	خرج قسيرا انفق د	ب	المال باذن الحاكم فان أنفق بلا إذن فحرق	و	لا تازم العامل فاذا ا
ل	لم يحصل من يقرضه فله	ا	ين يفسخ وللعامل الاجرة الا اذا كانت الثمرة	ند	ذلك ظاهرة فحصل ل
ه	هناك الشركة مع انفسا	خ	السدقي بيع الملك أو يشتري نصب ذا	ك	أو يصبر وان مات وسمح
ال	الوارث بائتمامه فليس لصاحب	الملك	منعه والاستوفى عليه من ماله	و	تلك العامل حصته من غر ر
خ	خرج حال الخروج	المو	جود منها في باب المزارعة و	عليك	اذا أعطيت أرضك ك
ر	رجلا لا يزرعها و	يد	تخل مملك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على أرض فيها ا
م	مفارس غزل أو كرم	وبين	تلك المفارس بياض فلا تزرعه فيه	دو	ن المساقاة بل اذا ساقيت ت
و	وأثبت بالمزارعة تبعاجاز	ا	ذا كان البؤ منك في باب الاجارة ا	نك	تحكم حين تتأمل أحوال ال
ه	هذه الاجارة بانها بيع	للمالك	هي المنافع وتنقد بلفظها وبمعناه	كقولك	أجرتك وأكرمتك الفرس رس
و	ونحوه سنة بكذا	و	تقول قبلت وشعوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فلا تنفع في الأرض ونحو و
ح	حولة خسر وخسرت ورو	الامرا	ذا كانت على منفعة معينة كالمساجرت	زيدا	الصبح أو الدابة لا ركبها ا
ذ	ذكروا فيه الجواز ولا	مرا	في حقها على منفعة معلومة	ينصب	لهادته وتنقلها بشخص ل
ف	ففسر يركب أو	سنة	يحتفظ فيها فاذا استأجر أرضا لأجل	ز	راعة فليكن ساقية أو لها ا
ه	هناك ماء عند واذا	و	قعت الاجارة على معين فلا بد ان تعرف التي ير	يد	هال كريب أو جلد رباش ش
والخ	والخبر بوضعها لا يكفي و	زموا	معرفة قدر المنفعة وهي تقدر	ا	ما بال مسلم كبح وركوب ب
ز	زلفسة واما بالزمان مثل	ا	لكني فان تعذرهم جاعلا كالبنا قدر	با	حدها والاصح انه اذا أجرها ا
م	مدة تبقي فيها صوا	الملك	في المنفعة يسبق للساجر ولا يثبت با	لا	جارة ان خيار وان كانت كالبيع ع
و	وانما هي بيع بحكم	الاجا	زوال الجهل بمعرفة جنس الاجرة والقدر و	امعة	غر فلا بد له من امتثال وال
ه	هذه المعرفة فلو ش	هد	مالا اجزا فاعقده جاز وتعليقها على	ا	لشرط لا يجوز ويجزى
و	وجوب الاجرة بحري الثمن	في	البيع بحسب المقدور يستقر بالاستيفاء ا	ومعناه	فاذا سلمها اليك ك

ز	زمان الاجارة استحق بالا	جا	ع أجرته وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	أجرة المنزل وتقول قول
ي	يجب على المكري أن يؤ	دى	ما يحتاج للتكمين كفتح الدار وزمام	ا	لجل وزمامه وقته
ا	أما ما يحتاج للكمال	الا	تفاح كالحمل والقطاف في المستاجر	و	الحش والبالوعة في أول ول
د	دخوله يتقها المالك في الا	غوى	اذا ملاها المستاجر فتهوى	خذ	بغير فنه على الاصح وعلى
هـ	هذا المكري ما جرت به	سنة	المكارة من الرفع والحط واعدة النسا	ز	لوالا كيبيرك لم يس
ح	حركته قوية وان أكرى على	احدا واثنين	جاز أن يكبا متلهما ودونهما لا من يز	يد	عليهما وان اكرى الى موضع ع
ف	بغاوزه لمسه المهي	و	أجر المثل للزائد ولو جله فوق المشروط و	ا	لما كان حاضر فله كقول
ي	بضمن القسط فاذا شرط	عشرين	مثلا فجعله لاثني زمة ثلث القيمة	و	هذا هو الصحيح وفي
ن	نص آخر يجب النصف	وا	ن لم يصغر ضمن الكل ومتى تلف ما استأجره	يلزم منه	يسل ينسخ في الايام
ا	الباقية دون السالفة وان أ	دخلوه	في العقد صحيا فميب أو يابنه	عندك	يب قديم فتنقص جاز ولو
و	وقعت العين المستأجرة في	حصن	غاصب منعها حتى اقتضت المدة لم تلزم المستاجر	بكر	كما لا يكون ملتزما
ث	عن مبيع تلف قبل أن يقبضه	تعز	ي اليه واذا مات الاجير في الحج	و	أحصر قبل الاحرام لم يصح
لا	له شيء أو بعد الاركان ثبت	واستقر	ت الاجرة واران قد مالما بقي وان أكرم ومات	دو	ن غام الاركان المقصودة
ث	ثبت له أجرة عمله	أمر	ن المستاجر أن يستأنف من يبيع عنه وانما	نك	الجمال فهرب عنها فالظن
هـ	هناك للقاضي ينقضا	ا	ما من مال الجال أو يقترض له أو يدفع بعضها	بشرا	ه الى المكري ويسأل
ا	ان كان نقصة جملة	المصوب	عليها ينقضا والانصب تنقصو	أى	الماقدين ما فنظم
ح	حكم الاجارة باقو	ر	سموا ان المستاجر أمين وكذا الاجير اذا	خذ	العين وتلفت لا يضمن وقالوا
ر	رد العين للمستأجرة	وا	جب على المستاجر وان اختلف في الرد فانقضى	وتقول	ان القول مطلقا
ق	في الرد قول المؤجرو	خرج	بعضهم وجهان القول قول المستاجر و	في	ما اذا باع العين قبل
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجواز ولا ينسخ لكن اذا لم يقع	التعذر	لمشترها ثم علم
وا	وأراد الفسخ جازو يجوز	لنا	اعتاق المؤجر ولا شيء له وقيل على سيده أقول	الا	حرب من أجرته أو و
ر	راتب تنقصه له و	عمر	حوالته يجوز اجارة العين المستأجرة وفي قول	سد	يدان عقدها المستأجر لا بأس
ب	به وعليه الفتياء	من	عقدها على عمل في الذمة لم تسلم	الا	جرة قبل التفرق من المجلس

أ	أهـ نـ كـ انه فرعاً	و	نـ رـ قـ أو غـ سـ فـ أو مـ رـ قـ أو نـ رـ مـ ولا	نـ كـ رـ هـ	أحـ دـ اـ منهم إلا
ا	إذا شرط شرطاً	و	يفيه فإن شرط في الإصـ ابة انفسـ و	كـ نـ	بالشـ حـ صـ اة ردت التـ بـ ل
ل	المنـ رـ قـ هـ سقط حـ بـ لـ اـ نـ	يـ مـ	انه لولا الحـ صـ اة انفسـ و لو عـ رـ ضـ ما يـ عـ لـ م	المـ عـ يـ رـ هـ	انه عـ ذـ رـ كـ رـ جـ هـ بـ ت
خ	خطأه أو نقلت الفـ رـ ضـ	المنـ صـ و	ب أو تلف القـ صـ و أو لـ و زـ فـ اخطأ عـ رـ ضـ ا	مـ نـ صـ و	بـ ا لـ مـ يـ حـ سـ بـ مـ حـ طـ ثـ ا
بـ نـ	بنفسه نعم لو أصـ ا بـ صـ ا	و	مـ حـ و بـ ا بـ لـ لو أصـ ا بـ مـ و مـ عـ التـ قـ و لـ بالـ رـ جـ فـ انا	تـ قـ و لـ	يـ حـ صـ بـ لـ هـ و لـ يـ سـ
و	وقوعه بـ صـ دة تـ ضـ رـ هـ	حـ تـ يـ	لو أصـ ا بـ الأرض فـ ا زـ دـ لـ فـ ا أصـ ا بـ	مـ نـ ذـ لـ كـ	حـ سـ بـ و لو ان أهـ لـ الرـ يـ
هـ	هـ و لـ ا الذين عـ قـ دوا	دخـ لـ و اعـ لـ يـ هـ	ما توأبـ طـ لـ و لم يـ قـ مـ الوارث ولا يـ ضـ رـ ا بـ كـ ارا	قـ و رـ يـ ذـ لـ كـ	فـ بـ ا بـ المـ و اتـ كـ لـ ا بـ ا بـ سـ
و	والأرض مـ يـ تة ان تـ حـ يـ ا	و زـ مـ	ان من أهـ لـ مـ ا و انا لا يـ جـ بـ عـ لـ يـ هـ ا تـ رـ ا جـ	خـ مـ سـ e	و الكـ ا فـ رـ لا يـ عـ يـ مـ ا هـ و
ح	نحو زـ ا سـ لـ يـ ن حـ رـ مـ و عـ لـ يـ هـ	و	له ان يـ حـ يـ ا في دار التـ شـ رـ كـ و كـ ذـ a السـ لـ مـ و ان	مـ شـ رـ	هـ مـ المـ سـ لـ و ن أو كـ ا ن لا
ذ	ذاب عنهم المـ شـ رـ كـ يـ ن و ا دـ ا	ظـ هـ رـ	أ تـ رـ a ا مـ ا رة في دار الأـ سـ لـ مـ عـ لـ يـ هـ مـ عـ Lـ كـ ا و فـ ي	دـ ا رـ a	لـ شـ رـ كـ a الأـ صـ يـ لـ
ف	فالأظـ هـ رـ انه يـ ثـ بـ تـ فـ يـ هـ	الملك	بالأحـ يـ ا و الأحـ يـ ا يـ تـ لـ فـ ا ن طـ لـ بـ a زـ ا رة حـ رـ مـ ا و	نـ صـ بـ	التراب حـ و لـ هـ a و ان أـ رـ ا دـ
الـ	الحـ صـ يـ رة حـ و ط و نـ صـ بـ عـ لـ يـ	الجا	زـ a البـ لـ بـ و دـ a و ا فـ بـ ا ن يـ عـ يـ و يـ سـ قـ فـ	الدار	أو بـ سـ تـ ا نـ ا فـ رـ سـ a الشـ جـ رـ a و الأـ فـ يـ لـ
ث	ثم المـ و مـ و رة للزـ رـ اعة اذا كـ ا نـ تـ يـ عـ a	هـ دـ	ها المـ طـ ر لـ مـ يـ حـ يـ a الـ يـ تـ يـ تة المـ ا و a الأحـ يـ a يـ مـ كـ هـ a	عـ Lـ يـ	ما فـ يـ هـ a نـ المـ رـ a فـ q نـ حـ و
ا	المـ ا دـ n و النـ جـ ر و غـ يـ رـ هـ a	و نـ فـ ذـ a مـ رـ هـ	و تـ صـ رـ فـ هـ a و يـ جـ بـ بـ نـ لـ فـ ضـ l المـ a و لـ d و	ا	بـ لا لا زـ رـ ع و اذا
نـ	نـ زـ لـ بـ مـ و ات و تـ جـ بـ رـ هـ	و كـ نـ	قـ دـ شـ رـ عـ في أـ حـ يـ a نـ h أو أـ عـ Lـ عـ Lـ يـ h ا سـ قـ q	لـ تـ مـ يـ z	بـ e و يـ تـ قـ l الـ يـ و ارث أو رـ جـ l
يـ	يـ و نـ رـ هـ بـ e ا مـ كـ n	الظـ ا هـ رـ	ان المـ تـ صـ بـ ر لا يـ Mـ lـ lـ الـ يـ عـ	و كـ نـ ذـ lـ K	لا يـ و نـ خـ رـ هـ فـ لـ و ا نـ رـ
الـ	الـ مـ مـ ا رة و طـ a لـ المـ دة	و	لم يـ عـ مـ ر قـ يـ لـ له ا ما ان تـ حـ يـ a و تـ Rـ K و	عـ nـ d	ذـ lـ K يـ Mـ lـ لـ و
سـ a	سـ a لـ مـ هـ لـ e قـ يـ لـ e a	لـ d	و ا مـ و a لا قـ طـ a عـ كـ a لـ تـ جـ بـ Rـ m الشـ و ا ر عـ و a نـ a دـ	يـ	و a لـ حـ a بـ و e ا رـ y
دـ	كـ رـ a و ا بـ l و a لا مـ a كـ n	المنـ صـ و	بـ e للنا فـ e لا تـ حـ يـ a و مـ n سـ بـ q الـ شـ يـ مـ نـ h a و	أـ R	ا دـ a لـ جـ a لـ o سـ a لـ مـ a مـ e لـ e أو
نـ	نـ و مـ فـ e و ا حـ q بالـ قـ rـ a	و فـ y	ما سـ بـ q الـ يـ h ان لم يـ ضـ Rـ a بالـ مـ a رة و ان	طـ a لـ	مـ قـ a مـ e فـ lـ و شـ e a الـ رـ Tـ حـ a لـ
و	و نـ قـ l مـ تـ a عـ a جـ a زـ	الـ d	خـ Mـ o لـ مـ Kـ nـ e ان لم يـ Rـ d جـ e و a لـ o	زـ	عـ Mـ e انه يـ عـ o د و e a و مـ o لـ
يـ جـ	يـ جـ بـ ا مـ a لـ e حـ Tـ y نـ قـ طـ عـ مـ a	مـ a و e	عـ nـ e و مـ n حـ Fـ Rـ e مـ d ا لـ طـ a نـ o هـ o مـ a لـ a	يـ Tـ a	قـ y الوـ صـ o لـ الـ y مـ a هـ o و
و	و سـ طـ e a بالـ عـ Mـ lـ	فـ a	لـ صـ حـ e انه لا يـ Mـ Kـ e a اذا أـ حـ y a الرـ ضـ e و a	سـ Tـ o	لـ y عـ Lـ y a لا تـ Rـ o لـ عـ nـ مـ lـ Kـ e a اذا

ز	زالت الارض فسلوان	مر	اراد ان يشترى من الممسن دوا	ن	الارض لم يصح وقيل ل
فيه	فيه انه يصح	وا	لاول اصح والممن الظاهر هو الذي يكون	الفا	ثمة منه سهلة الخروج
ا	اذا طلبت كالبور وا	لد	روالباقوت واللفظ والموميا	و	الكحل فن اخذ شيئا منها فهو
ل	له وان ضاقتوا نازعا	ه	فالمسابق احق باخذ قدر حاجته	فلا	يعطى اكثر منها
ا	املا وكذا الحكم	ان	كان الموجود مباحا كالماء والحطبوا	ن	كان مما لا يحصل ل
ض	ض رورة الابوة	يسلمها	كلواضع التي يصير الماء فيها ملحوا	استمر الناس	يبيعها فلهذا يصح
م	منها فليكنها بالاجزاء	و	ان ضمن الامام ارضا لقرعها ابل الصدقة	ملا	يطبق احسبه سفر
ا	التبسة جاز ذلك اذا	لم	يضر بباب القطة في الالتقاط جاز	واحسن	ما يكون لمن زكا
ر	رايه في دينه فيستبان	يفعل	ذلك ثم يعرف قدرها وصفتها وشرع في	الناس	ويصرف جنس اللقطات
و	وعضاها ووكاهها	ودعا	بغيرها في الاسواق او ابواب المساجد	وجها	ت امكنتها
ه	هكذا سنة ينادى في	الناس	كل يوم مرتين ثم مرة ثم اسبوع ثم شهر مرة	واعلم	ان من التقط يحفظ المال
و	ويسلمه عند الوجود	الى	مالكه لا يلزمه التعريف بل يستحب	ان	كانت مما يختص
ا	اوجينا تصرفها مادام صاحبها	نفسه	متعلقة بذكرها فاذا غل	كل	ان فقد اعرض وبش
سك	سكت وتملك فاذا نادى	واجابه	صاحبها قبل تملك اخذها واخذ	ما	حدث من زوائد هاسوا
ا	المتصلة والمنفصلة و	ا	ان مضت السنة ولم يطلب فملكها او ضمنها	تجب	منه الحكم بان لا
ن	نفعه قبل التملك بل لا	لها	داه حتى تملك فان تملك وجا صاحبها اخذها	منه	زيادة متصلة والنسب
ال	الضائع في الحرم ليس	ليك	التقاطه الا لاحتفظ لالتقاط	بما	قبل يجوزها واما العبد
ث	ثبت صحة التقاطه	وغير	هذا قول يتميزه فان التقط	فهو	متعد بذلك فليزج
ا	اما بادن السيد فيصير	هم	يرون حيثما التقط هو السيد كذا هو	منعوا	من عليه والمكاتب قالوا
ن	ن تجزير لقطه	وظهر	من القولين قول يجزئهما من القلق وال	بما	البحرية التي لم
ي	يصرم وطئها اذا وجد	ت	لا يجوز التقاطه التملك بل لفظ	من	وجب فضله بالبحرية
ا	امتناع كالتسبي او	له	قوة كالبير والغرش او وجد طائر افكل	ذلك	لا يتقسط للتقليد ولو
ل	لقطه لخصم من له	شوكه	القضاء جاز وكذا غير في الاصم	ما	لا يجتمع من ذلك القلم وغيرها



م	من صغار الابل	وفو	ابن البقر من اولادها يلتقط التخليكو	احسن	من ذلك الفمل ل
خ	تحتلها الحكها	في	يدك وتبيع باضافها وانت تخبر بيجو	ز	لا يسمعها في الحال وتساذا نفاذا
ر	رسم البيع منوط على	التمو	مبازن الحاكم ان كان موجودا فاذا وقعت	يد	ك على الثمن جازاك ك
ك	كالمسبق تبيعها وتلكه وان	ر	دت ذبيها واصكلها جاز وتضمن اذا	انتصب	لها مالك محقق
و	واذا اردت عرفتها	في	يدك ثم تملكها وتنفق باذن الحاكم والا تل لا يبيعو	ز	في حيوان مأكول ول
ي	يوجد في البلد في	شهر	الوجهين باب القبط في التقاط النبذ لا	يد	انفع في وجوبه حرمة
ج	جانبه فان وجدته	صفر	اليد فقته من بيت المال فان وجد معه ما	لا	وكنء على
و	وجهه ينسب اليه قال	ما	مة الاصحاب هو القبط ينفق عليه منه الا	نه	يحتاج الى اذن
ز	زعم الحاكم وضحك بالسلام	م	القبط ما يدلو الحرب اذا كان بها مسلم واحد وهذا	متبعه	م لا يسمع ح
فه	فيه رقة وان كان معا	ثلا	الرفيق ويترع من الفاسق والبعد	واذا	أخذ حكا فرفقه فضى
ا	انه مسلم فلا يبو	ث	له معه والحضري اذا التقطه بدوى	ثبت	يده عنه أو حضري يرجع ع
ل	لبلد غير بلده	وعشرة	البلدين متقاربين جاز والبدي بالبدي	تقول	يجوز له به التقتل ل
و	وان التقتطه اثنتان فاقا	ين	يف الاصح انه يقدم غنى ومقيم على	ما	سواهما وعند التساوى
ن	ن فارغنا بينهما	وفي	مستورا المدالة والعدل تقديم العدل	احسن	فيصير ان ادعى مسلم منه النسب ب
ص	ص مع الانتساب و	ر	رجع اليه وان ادعاه كفر قبل منه و	الز	منه نفقته بذلك ك
و	ولا يبعه في كفر وملازمة	بيع	وهكناش الابينة بنسبه ولو	يد	هي نسبه عبيد وقيل ل
هـ	هذا مبيده مع وكذا	من	غير قبوله في الاصح ولحق نسب الولد الكا	ين	لا يصح بدعوى امرأة الامن من
و	وراه بينة تقيمها وقيل	العا	دسة لزوج بلقها دون المزوجة	واذا	ادعاه اثنان وكل كل
ا	اقام بينة أو ما اقا	م	واحد بينة عرض على القافة فان	جعت	الاولد أحدهما ا
س	سلم اليه دون	الثاني	وان نفقته عنهما أو الحقة بهما أو لم يدما	تقول	أولم يكن هنالك ك
قا	قافة ترك فان بلغ و	جاء	الى أحدهما وانتسب اليه قبل و	ما	اذا ادعى رقه رجل ل
ط	طالبناه بينة انه ملكه	ابن	أمة أو شره ونحوه فان قتل القبط أخذ الامام	أثر	في ما يراه من دية
ا	أو قماص وان قنفوو	الغو	مجهولون فادى الحمر بقوم حصل من	القاذفين	الانكار قال القبول

ل	للقاذفين على الجسد	يدار	بما الحكم الى أصل برادة ذقتته	و	لويلخ القسيط الموصوف
ثاني	ثاني اعزمه عما كان عليه وهو غلام	من الاسلام	الى الكفر فانا	تقو	ل ان حكم بالامه في ي
ا	المصرف بالايه فان	التظاهر	انه لا يصر على الكفر وان كنا تقو	ل	بالم لاه تبعاً ا
ل	للدار شذنا عليه	وحاصر	ناه فان معم عليه تركناه وان اقربا بقصد	ما أقدم	والمصرف وباع ونكح ح
م	مدة فان كان قبل اقراره بهذا	المالك	قد اقر بالحربة لم يقبل والابطناء فيماد	عما	الى اثبات أحكام كام
ت	تضر بشيره في الزمن	المجا	وز وتقبل في المستقبل في باب الوقف لا	مرا	ان الوقف المصحح ح
ح	حق وقبرية لمن ز	هد	لله في عين معينة ووقفه اصح	وما	يصح الا فيما يستمر ر
ر	رسم الانتفاع به	مدة	مع بقائه منه كسفار وحيوان واثان و	أغلا	ل وشرطه ب ومعروف وف
ك	كالوقف على القناطر	ثم	لا يجوز على حرف وفي الصدقة على الذي	قو	اب فبصح عليه وقفنا ا
و	والوقف على نفسه لو	ار	اده باطل ولا يصح على مجهول وجنين وقصد	به	العبد لا يصح ولو
ا	أطلقته ولم تقصده ار	تفع	الى عبده والوقف للعاق بشرط	وما	كان منقطع الابتداه فذلك أصلا في
ل	لا يصح وهو كالوقف على	ا	لمجهول ثم على الفقراء وأما المنقطع الاخر	مثل	الوقف على من يعلم علم
ح	حل الوقف عليه ثم على ا	للمالك	الارواح لانفسهم أو على مجهولين وما أشبه ذلك	شبه ذلك	صح على الاصح وكان ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريبا للوقت وان وقف على زيد	ثم	على الفقراء فرد ه
في	فهذا وقف مصر	فه	منقطع الابتداه فيسطل ولو	انه	وقف وصحت اذا
ا	انشاء عن صرفه	الى	حسد لم يصح في اصح القولين و	اذا	اراده اشترطنا ا
ل	له الفاظا صريحة يثبت باد	لها	كوقف وجبت وسبقت واما تصدقت فان كنت انا	وياه صح وكذا اذا أوصفت	ت
ر	وسمه بما يقتضي أنه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا ا	ديت	مثل حوت وأبدت فليس بصريح ح
ا	الا أنه كناية فيه	ثم	اذا شرط فيه الخيار وان يبيعه	ا	ذشاء أو يرجع أو قدر ر
ب	بمسنة بطل واذا	اقبل	الوقف انسان فالملك فيه لله جات	سما	وهو وبضم يصير الملك ك
ع	عنده للوقوف عليه لانه	الزعم	في النقلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	ضعف ذلك كونه ما ما
ي	يملكه الموقوفه عليه	بالا	جاما لكن اذا ومنت كان يملك مهرها	منفردا	وكذلك لو جاء من قبل قبل
ج	جارية الوقف ولد ملكه وجاز	شرا	وه مننه وقيل لا يكون ملكه	فانه	ولد موقوفه فيكون مثلها ا

و	واذا اتفق الموقوفو	فوما	زالناظر الغرم اشترى به مثله	يكون	وقد امكنه فان فضل	ل
ز	زيادة اشترى شخص واذا جعل	رب	الوقت النظار لرجل تمين والا كان امره	مرفوعا	الى القاضي ويحيط ناظره	ه
في	فيه كذا يتطافى للمالك	المالك	المسوية اليه وينفق من حيث شرط	بلا	الراف وان لم يمينها	ا
ال	السواق جمعها	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تتو	يع مصارفها فلو	و
ط	طرا من الواقف ايتراو	با	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يحضه الناظره	هو	ين والومات من سكان	كان
ي	يشتق الوقف من	ح	اليه البطن الثاني ويجوده مؤخر	مثل	القولين انفسها بالموت	ت
و	وقيل لا تنفع بل	مهام	البطن الثاني تتعلق بالاجرة	يا	خسوفها منها من	من
ه	هذه المدة المستقبلة ولو وقف	وطرد	الوقف على عمره وجزءه	زيد	ثم الفقراء فعد منها عمرا	ا
و	وحجرة اخذ زيد	الكل	وبعده الفقراء بباب المبيعة	و	المبة قرية وأصل	صل
ذ	ذلك انها تجلب المودة	وا	لاجروهي للاقارب افضل ويستحب لذوي	العلماء	يا تساوى الاولاد فيها	ا
في	اذا وهب لمحتاج	سر	الفوق افضل وتسمى صدقة	فيها	دعيه الاخوان ويعمل	ل
ل	لهم فهو هدية وشرطا	و	هب ان يجوز فيه فان قال امرت	الدا	رهذه او جعلت لك	ك
ر	رعي سواء قالو	أهلك	بذلك أم لا على ذلك يصح ولكن لا يد	خل	الوهاب ملكه الا بكلمة	لمة
ا	الايجاب والقبول وان قبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تحت يد الوهاب	واذ	نه في قبضه فثابت لك	ك
ب	بعض زمان يتأق قبض	المالك	الموهابت فيه وان ما تقبل قبض جزء	انا	بالسوارث فيه وان	ان
ع	عن الاموال والنفوق	طائفة	من ماله لولده جاز لك أن ترجع فيما	دبت	منها لولك وكذا الامهات	ت
و	وسائر الاموال	وكان	الزيادة المنصرفة للولاد المتصلة	نكره	ان يرجع الا اذا روي	في
ال	النظر روي في	ذلك	مصلحة وشرطا رجوعه بقاؤه في سلطنته	فا	ن كتابه ادرهه قالوا	ا
ح	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى ينسخ الرهن والكتابة ولو جرح عليه	ونصب	الفقره وحلول	ول
ر	رجوعا فيه لم يميز باعها	ذي	الموهابة او وهبا ثم عادت لم يرجع	وفو	جب جواز الرجوع في المهر ثم	م
ف	في وجبه ضيف	الحجة	لا يرجع ووطه الا بملو هو بة لا يكون	ن مثل	الرجوع في اصح ما نقلت	ت
ال	العلماء وقيل يكون رجو	عا	ومن وهب ان هو اعلى منه ندب ان	يا	خسفته ويثبته ولم يكن	كن
خ	خروج التمسك ولو بلاز	م	له على الاصح فلو ان رجلا وهب	رجلا	شيئا وشرط عليه هو	و

١	أن يعطيه ثوباً معلوماً مثل	أربع وعشرون أو قبضة من الفضة ونحوها فإذا	أقبل	صنع وكان الحاصل صل
٢	منها شيئاً وإن شرطه	و هو مجهول لم يصح باب الوصية	و	تصح من حر يكون مكاناً
٣	سواء المسلم والكافر	في	يا	عن الامتثال لا يرتاب
٤	أحد بعد التهرؤ في	العا	ذاهبا	بالوصية إليه ويصح
٥	جعلها إلى اثنين فلا يقو	م	ادخل	الاثنين شركاء وإذا
٦	أراد أن يوصي كل في	الذي	يريد	وصى أن يوصى لم يجز بل
٧	زعموا أنه ذلك	بعد	يا	ق به لفظاً كقوله
٨	وقدمت الذي وصا	ه	رجلا	قبول الوصية في بقاء
٩	الموصى لم يحك ولو	ادى	العزل انزل ومن أوصى إلى عبد	من الرجال
١٠	فيه فيه بفسق أم لا	النا	من مجموع على أن شرط الموصى به الإباحة	فكل من أوصى بمحرم قتلك
١١	الوصية باطل ولو	صر	ح بالوصية لوارث صحت في الظاهر إذا	أجا
١٢	قال بصحتها لقاتل	و	أخل في الكفر بعد الإسلام وللكافر محار	ب
١٣	بالموت إذا لم يتعين	الا	هل لها كالنقراء فان كانوا ميتين	فهو
١٤	ضرب الموصى له في الأرض	شرف	القاضي عليها حتى يموت فان قبلها أخذ	الذي
١٥	وفاته بعد الموصى يتقبل	الملك	في القبول إلى واريه وإذا أوصى بالثالث أجز	نا
١٦	هم قتلهم فاقصر	ووقف	دون الثلث فهو أولى إما كتر منه أن أرا	د
١٧	وليس له وارث بطات	ا	لوصية في الزائدون كان له وارث قتالراً	يت
١٨	القولين الجواز ثم التطوعات والباطل	يا ما	وصى به منها فهو ومن الثلث	وإذا
١٩	سلم منه فلو أطلق	ونزل	الواجب في الوصية حد من رأس المال ثم	نا
٢٠	قوة المرض تسبرعته في	الملك	الذي له موقوفة على الثلث إن اتصل	دا
٢١	التصرف من المحارب حال	الجهاد	فوانتجى القتل يكون	مضافاً
٢٢	طالب بدمه مقبل	إلى	قتله أو كان في غينة والبحر موقوف وتل من	انتصب
٢٣	خائف تكوف هو ولا يجاؤ	ز	هم حكمه وتعتبر من الثلث قيمة العبد في	مثل قوله
			أوصيت لفلان بخراج	ج

من المال
نحو يجوز فيه العبد

من المال
نحو يجوز فيه العبد

م	عالموكي واذا انجزت ما	يبعد	وهما انجز في المرض قدم الاول اما الوصا	يا	(ان تفرقت او وقت دفعة واحدة
س	مروا فيقسط على الجميع	وقبض	كل نصيبه فان اعتق الموصي فيها	عبد الله	ثم عزت لم يقدم
ال	العتق بل يقتضي بقطعه	على	الاصح وان كان كالمعتق بجزء ثلاثة اجز	يا	مربا بقصره ففيه من أدلة
س	سنة رسول الله و	الناسر	ون لسنه يقدونها عند الضرورة و	أبا	ها بعض العلماء واذا
ا	أوصى له بعين حاضرة و	و	هي ثلث ماله وبقية غائب أو موجب الى	بكر	دع مثلاً وأرادها فليس
ل	كذلك بل ما استطاع	طلعه	من الثمن وحضر ملك منها قدر ثلثه	و	توقف العين وكذا هو لا يمكن
ن	نصيبه المتخير منها لانها	تمز	ي اليهم فلا يتصرف في بعضها دونهم حتى	يا	خذا مثلاً وما
و	وصيه من عين سلكها	انما	الاولى كها جزاً كذا مجهول كذا	خلان دوان	وبالآتي قبل
ي	يكون وبالطير الطائر وما	أشبهه	وما ينفع به من الثيابات	ويا	مر الترع باقراره عليها
ج	جاز الوصية بها كالزوت	ت	الجبنة والسرجين والكلب وتبطل فيما حرم على	صاحب	لها انتفاع بها كالقبول
و	والخنزير واذا كانت	و	صيته لا يراه أعطوا سوى بين القاضي و	الدا	في فان قال لا قرين منها
ز	زخرنا الابدين و	جعل	الكل للآخرين وبقية من على أبيها	رو	ي وأخ على جود كانت
ف	في القرب الام كالابو	في	البنات والابن الحكم سواء ويستحب أن	يا	خذ كل من حضر
ه	هناك من الفقراء اذا كان	الا	يصله لمسلم فان اقتصر على ثلثه جاز واذا	أنا	لطين الفقراء وعسرو
ا	الوصية فهو واحد منهم	شر	ع في الحكم لو يعطى أقل شيء أجز	فا	ه واذا أوصى بشيء
ل	لجل امرأة فالحكم	فيه	أن يعطى جملها الموجود حال الوصية	وما	أوصى به للمبذح كعنا
ع	عليه بانه ليس به فلو	مد	في عمر الموصي حتى عتق العبد فهو وان	أ	وصى رجل من رقيقه برأس
ص	صرف فان لم يمكن له	و	فبق بطلت وان كانوا فقروا بموت وما أشبه ذلك وبق واحد قالوا و	و	اها اذا أوصى بداية كانت
ب	ببق له يأخذه برأ	سمو	ان قال اعطوه شاة تناول العمية والذكر	واعلم	قال اعطوه من حاصل
و	واقعة من بين	الد	واب على الفرس والبغل والمارقي الاصم و	ان	والجمع وأعطيتاه ثلثه وفي
ه	هذه الكلاب كلب أعطينا	هو بيق	له الباقي وان لم يخلف الا كلب لم ينظر الى	العدد	ككرو وقد اقترنت به
و	وصيته بقوس يستعمل	الظاهر	من لفظة فيعطى قوس نصف أوري وان كان	الذي	رأس المال أم أم
ا	الدالة على أحد جامل	في	ذلك يقتضاهلوا اذا أوصى بالغ وسواء	كرمن	

س	سلك به ملك الثالث فان	الد	خول فيه من الليقت وقيل ان جعله من	ثله	كان من بلد قسلا لا
كان	كان او فرضا والصبح فيا	ملوه	ه والاول وان قال اوصوه	الى	جزه اوصهم فـ ذاك كـ
ا	اسم يقص لـ كل ما	مده	به عما يقول لا يختص بدهم ولا	عشرة	ولو كان قـ وله قوله
ل	لم اعطوه مثل ابني	ثم	لم يكن له وارث غيره حكما	بالنصف	وصية وان اوصى مثلا بشان شـ
خ	خز يدثم اوصى بـ لمرو	دخل	الاثنان فيه شركاء ولا زوم	لها	الابوت الموصى وبطل لـ
ا	لذا رجح بقوله ففتو	عدت	عنها ونحوه وكذا اذا عين مال وارثه	وعدد	ها منـه او كانت نـ
م	مطلقة فشقها بارثها	وخرج منها	باقباض وكذا ان يراقض في	ا	لاصح وكذا لو وهبوا الحكم في
س	سائر التصرفات كذلك	وزل	العرض للبيع منزلة البيع وتزويج الاقربا	لمؤث	والذكر وتأخيره لا بعد دـ
ال	الفصل له رجوعا لو طعن	ا	لـ الذي اوصى به او اوصى بشئ	من	الدقيق ففهمـه جعلنا اـ
م	منه ذلك رجوعا واصلوا	ملك	في ابدء الاوث والوارث ان جعله	الثالث	من طعامه رروف فـ
ت	تعيينه واذا خلطه كان	ا	جما فباب العتق فـ دنـب	الى	العتق وصرح به عندنا اـ
حـ	حرية وعتق واما	لجا	زوال كآيات كثيرة كقوله انت سائبة اولا	عشر	ة ينتسبا وانت يرى
كـ	كذلك وتل طلاق	هد	م النكاح صريح او كناية فهو كناية في العتق	بغير	النيسة لا تنفذه هـ
و	واما الصريح فينفذ مع	عد	ها واذا علقه بصفة حمل عند وجود	ها	مثل قدوم سفر فر
ي	يقتلرو مطر يـ كو	نوا	ذا علقه بصفة ورجع بالقول لم تبطل الصفة	وتقول	اتـك اذا و هبت نـ
جـ	جارية قد عتقت عتقها او	خذها	المتب بطلت الصفة وكذلك البيع ونحوه	في	ابطالها فلو باعها ها
و	واسـتمادها البائع	واقام	عليكم او وجدت المغف لم تـتق والتعلق	لذ	كـو ريبط بالوثـخلو و
زـ	زنت او تزوجت وولدت فان	الظاهر	ان الولد لا يلحقه حكم التعلق الذي	كر	ولو اعتنق بعضهم عم
في	في جميعه ولو كان	الى	ثلاثة ملك عبدا فتق واحدهم	ثله	فـان كان في يـ
هـ	هذه الحالة معصرا	ما	جزاعن القرم عتق نصيه فقط وذو اليسا	ربا	النص باه يتسعين
ال	العتق في جميعه ويقو	م	عليه الباقي فان اختلفوا في قيمته فالتقو	ل	قول المعتق والقيمة التي التي
ع	عليه اذا كانت بمنـلا	اوسـونـلاين	وايسر بأربعة قوم منه بـدرها	و	لوان رجـلا آخر رـ
قـ	قاله اعتقه عن بـضـة	وسال	اعتاقه عنه ولم يذكره	خـصة	فاعتقه عتقوبات ات

ل	السائل ولاؤه ولو اعتق	الا	نسان بعض عبيده بمجالاته تفصيل	اجال	عقته فاذا اراده
و	هوبه فحين شاء فان	ما	ثعين الوارث ولو اعتق واحدا	وعشرة	من عبيده معينا
وا	واذى الاشكال والنسب	ن	ترك الى ان يتذكر من ملك احد	اصو	له اوفر وعق عليه ولو
س	سقط في ملكه	و	هو مختار بعض واحد من الفروع والاصو	لو	هو مو سر قوم
ا	الذي لشريكه وعليه لا يلزم	الذمة	ان كان معسرا او ملكه بارت والتوصل	في المو	لودين والوالدين الى الشراء بما
ط	طلبه يستحق للمنفق	فا	نه اجر وصلة (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	ث	ومذكر الا ما جاء
ال	النص بتمنه مثل	جا	رية مستولدة وهو مندوب ويعتبر من	ثك	ماله وصريحه انت
خ	خلف موق حر وقس	به	ما تشبهه وكذلك بركه وانت حدير	ما	وي بـ ذلك في
ا	الاصح ويجوز تعليق	الى	وجود صفة كقولك ان دخلت الدار مرة	ونحن	مرات فانت حرة
م	من بعد موق ويجوز	ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار	ي وتعريف فيه بطل تدبيره
س	سواء البيع والرهن فلو	أقام	معهن وأجبلهن بطل أيضا	و	لا يطلعه الكتابة ولا
ال	التدبير يطلها بل يكون	مفتلا	بحكمها وان ولدت المدبرة من	عشر	زوج أو غيره ولدا
م	منعناه أن ينفق	الى	حكمها وان كانت عند التدبير ما لا تفقد	أما	جلها مدبر ولو
ن	تحلى المدبر بالاسلام وأي	أن	يسلم السيد رفعا يده عنه الى أن يموت	ت	أويسلم ويؤثر فان حمل
ر	رجوع عنه في	ما	دبر بيع عليه في باب الكتابة	واذا	أردتم اقترادى
ك	كلهم انهما من القربا	تقى	المرض تمس من الثلث ولا تصح الامن	جا	تزل التصرف ولا تصح الا
وا	والعبد المكاتب بالغ	ما	قلد سيد ولا تصحب الا لكسب ولا يشيا	وز	أمانته وهي غير
ما	ماضية الابعوض مملو	مه	صفته موزع بنسبين فأكثر الى	العشرة	خا فوقها فلا
ا	أقل من نجسين ولا بدق	ذلك	من تقدير النجوم واذا أردت العقد	قلت	كاتبتك وتفضل
ل	له العوض وتقول على كذا	و	نجومه كذا فاذا أديت فانت حر والقبول	في	ذلك شرط وليس له في
ح	حكمها خيار اذا	تم	ولا يجوز تعليق عقد الكتابة	لذ	كورة على صفة وليس له
ر	رسمها في بعض عبيد	له	ولا مشتركة الا اذا كتاباه معا	كر	وان للكتاب قوله
ف	في فسخ الكتابة واليه	الامر	فيه فأنتم في حق السيد حتى يهر	ا	لكتاب أو يموت هو هو

١	الجنيين بعد التصور والاضطراب	كثيرا	العلماء يجوز له أن يزوجه أو أن يبعضهم في ذلك	وليس له التمدد على	١
ب	بيع المتولدة ورهنها	و	الوصية بماله ووطنها وأمواله النصرية	وقس عليه	١
ع	عادت إلى الالام	فر	في بيته	ما	١
سا	سائر اذا عتق مملوكا بخرا	ج	أدله أو عتق عليه فولاه له وولد	المهر	١
ك	كونه لأولاد عليه في	ذلك	وولد لمبد من المعتق فولاه له مهر	وف	١
ن	نجز عتق الأب انتقل	عظم	ولاؤ إلى معتق الأب وهذه المزية	التي	١
و	ويجب رلى معتقه	ثم	ذاعتق الأب بعد الجدة فإن الولاء ينسب	يستنى	١
ي	يؤخذ إلى مولى أبيه	أمر	الولاء بمسء المعتق للعصبة يمتدون	بها	١
ج	جاؤا معا فالأب	با	التقديم أولي ثم الأب ثم الأخ من الإبن ثم	١	١
وز	وزعهم	ن	الجد وابن الأخ دستويان ثم الأقرب فالأقرب ثم انتقال	لا	١
في	في لينقل إلى عصبا من	ينى	على الترتيب المذكور ولا يرث أحد	وغير	١
هـ	هكذا في الرجال	مدر	لأن القول في النساء انهن لا يرثن بالولاء	وسوى	١
ال	المتقات فسن	استه	المهرية امرأة ورثته وورثت ولده	وما	١
ك	كان لها الولاء في غلا	م	لأنه صار له معها (كذب الفرائس) لا	تتى	١
ش	شئ في صغير قبل جهاز اليت	الشر	وع بعد ذلك في إرثه من دينه	وخلا	١
ف	فورا ثم باقي الوط	يف	قتنفذ وصيته وتقم تركته	وما	١
هـ	هذه عشرة رجال	و	لهم الإبن وابنته وإن سفل وبسده	عدا	١
وا	والأخ وابن	جل	لها إذا كان من الأم	وما خلا	١
من	من سابعهم لأخ الأب لأمه	وقفا	هـ بمسء ذلك إنسه والزوج والمعتق	و	١
قا	قالوا وبنت ابن	وا	ن سفلت والأم والجدة والأخت	بل	١
ط	طهر أفضل القاتل في	فرا	غروح مورثه ابنتي أمه لطل لا يرثه	وليس	١
ا	الاعن أهل ملته هذه	سنة	المسلمين مع الكفار وأما الكفار فيورثون	ولا	١
ل	لقب الكفار أنرو ولا	ار	ث يبري من ذي ولا عبد ومرد من أحد ولا	يكون	١

س	سبق أحدهما أولهما يحكم	بين	السابق منهما توارث (باب أهل الفرض)	ولا	صل في ميراث ذوي
١	الفروض كتاب الله	وحجته	وهي النصف والربع وثلث ونصف	س (ثم إن أهل الذين ع	ر
بع	بعدهم عشرة الزوج و	بعد	الزوجة والام والجدة والبنت بنت الابن (و يكون للأخت ثم للأخ وهو و	بنته وفرض لـ واهم والأوجه جه	و
١	ابن الام ثم الأب و	ذلك	مع الابن أو ابنه ثم الجدة مع الابن	وا	ذلك والزوج كذلك وهو و
ل	لغيره تختلف فالزوج يأخذ	بما	مع الولد وولد الابن ونصفه ان لم يكن	ذ	لكن والزوج كذلك وهو و
م	من حيث أنها أحذله لم التقه	مين	المذكورين ربما ومع وجودهم غاوا	ا	بعض أربعا فثبته شبه
ن	تلك الواحدة في الربع والثلث	ثم	الأم ولها الثلث من ولدها و	استثنى	من ذلك حالات وهو و
ح	حين يكون لولدها الذي	ذهب	ولدا وولد ابن فلها السدس وحين تراحم	بالا	تسعين من الاخوة سواء كانوا ا
ر	ربا لا أو ثلثا قديمود	الي	ثالث ما بين بعد فرض الزوج أو الزوجة	وكان	ذلك إذا حقه مع ع
ك	كل الابوين زوج أو زوجة و	الحجة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فيمن يرث بلا قبول ل
و	وهما ثلثان أم الام و	الثانية	أم الابن ثم أمهاتهن من اسدت أحدث السدس	س (و	ردا على لاف جده هي ا م
١	أب الاب والجد لهما	سنة	الجدة وان اجتمع جدتان كما تراستو	جيا	السدس إذا انحازيا وان ان
ل	لم يتحازيا وبسدت	احدا	هما بحيث ان كانت للاب أو للبنت	فانصب	لها النصف اذا ا
وق	وقعت وحدها ولا ثنتين	و (ما	افوقهما الثلثان وبنت الابن النصف مثل	ما	ابنت الصاب ولا ثنتين قالوا لو
ف	فما فوقهما وان بلفس	خمين	الثلثان كبنات الصاب لكن هذه	استثنت	عن البنت في ما ذكروا وا
ج	وهو متى كانت هي والبنت	وباع	ميراثها الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	ونكلمة الثلثين لهذه وكذا اذا
س	سبيلن الاخت للابوين فصل	الى	النصف وللثنتين فصاعدا لثلاثان فان فدت	قام	مقسماهما أخت لاب وقس س
ك	كل أحواهم اذا اجتمع ثنائي	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن وأخوات	القوم	مع بناتهم عصبية ففهم ذلك ك
ون	ونعطي والام	في	ميراث أخيه ا سدس وللاثنين فصاعدا لثلاث	الا	نسئ والذكر مثلان ن
١	أما الاب فتع	مجه	السدس مع الابن أو ابنته وكذلك الجدوة	زيد	لعلنا أنه ما
ل	الجدة مع الاب شئ ولا	الحا	قدم مع الابن ولا الجدات مع الام أو أزدك	امر	او هو وانما نلحق في
س	حيي لا الى انرا	ج	اصيب لام الاب مع وجوده اما ولدا لم تقدر	رت	له أربعة فحجاب ب
١	الاب والجدة والولد	وأقام	الكل ولدا لابن مقاسمه فهو يجب	هو لاء الاربعة ولا يوصل ل	

ب	بولد الاب والام	مدة	مع ثلاثة الابن وابنه والاب ويحب	ولدا	لاب هذه الثلاثة
ع	على ما وصفت	ثم	يحبه اذخ من الاب والام ايضا	و	اذا استكمل هؤلاء
ل	البنات الثلاثين	رجع	بنات الابن بالاتي الا ان وجد	هذا	ومعهم ذكر وهم و
م	مثلهم في الرتبة أو اسفل	منها	فان يبعه من المذكور مثل هذا اثنين اذا اخذ	دينار	امس الارث فهي هي
ت	تأخذ نصفه وكذلك	سا	ثلاث اخوات من الاب مع الاخوات من	الا	بون لا يبرثن أبدا
ح	حتى يكون لمن أخ وا	لما	الكون للفروض اذا زلت فروضهم	ربما	أو غنا منه لأعلى الأصل
ر	رجعت المساهمة	وفي	زوج وأم وأخت من أب وأم تصول	فان	الزوج النصف وتعطى
ك	كذلك الام	سنة	الاخوات وللأم الثلث فعمال الفردة و	كان	المساهمة الثانية
و	وأخذت الام ثلثا عائلا	اثنين	والزوج نصف عائلا فهو والاخت مثلها	ا	لله أعلم فباب العصة وكانت
ا	العصة فيما ذكر	و	لكل ذكر ليس بينه وبين الملية أنى وأول الكلام ان الابن كما روى	ان	الابن كما روى
س	سابق ثم ابنته وان سفل	ستين	درجة ثم الاب ثم الجد بلا	انكار	ان لم يكن أخ هناك
ك	كذلك اذخ بدهو	قو	لى الامر بعد الاخ ابنة وان سفل ثم	أجرت	الأم بعد ثم يقول قول
ا	ابنته بدهو ثم أو	فيت	بم الاب بعد ثم ابنته وان سفل ثم	ما بعد	على هذه العصة
ن	نعطى الأدنى فـ الأدنى	ولدا	افى من هؤلاء اذا انفرد أخذ جميع المال	الا	ان زاحم أحدا
م	من ذوى الفروض أمر	نه	أن يعطىهم فروضهم وأخذ ما بقى فان استوى	على	الدرجة منهما اتان
ا	أعطى من ناسبه من	جهة	الابوين من مال ولا يعصب أحدا أخيه	ما	خالا الابن وان سفل بلى
ى	بمصباخ أخيه وما منهم	صلا	من يشارك أهل فرضه الا ما	كان	من الشتركة فانها
ل	لم يشرك الا للأصلا	ح	وهى زوج وأم واثنتان من ولد الام وأخ	من	الاب والام اذ
ى	يكون للزوج النصف	ثم	للأم المدهس وبقى الثلث وهو لولد	الا	م يشرككم فيما
هـ	هو فرضهم العصة اذ كان	خا	للأم المدهس وأبويه ويعطى الحثما	عر	قناه حقه يقينا وما
و	وقوع فيه التردد لا يخاف	ل	انه يوقف فان عدم العصة فالعق كافي أبو	اب	لولا فان فقدوا أخذ
ال	الى بيت المال	و	الله أعلم فباب المدهس	والا	خسروته اذا حصلت
ت	تركة واجتمع الجدود	ل	الاب والام أو ولد الاب فهو كاحدهم	على	أن لا يزيد الثلث عن

ذلك فهو فيما ذكره	المقفر	بالتثنية على كل حال وقد بدد عليه	البذ	اية ائتمن لا يرث وذلك الشيء
يكون اذا اجتمع جـ د	و	أخ من أب وأم ونخ من أب أعطى من المال	له مثل	أحدهم وابن الأب بعد
يرده لا يخيه وإنما	قصده	على الجسد وهذه المسئلة تعرف في قولهم	قوله	بمسئلة المائدة واسو لو
لحق بهم من يكون	ن	له فرض فلجسد الاغيط من المقاسمة وثالث	ما	يقي أو سدس كل الشيء
وما بقي فلا أخوة	ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للأخت (فيما) أنا في	أنا في	أنا في مع الجسد فيما سوا
هذه المسئلة وتسمى	الأ	كدرية وهي زوج وأم وأخت وجدة فالزوج والأخت لكل واحد منهما نصف المبلغ	والأخت	غ
والجسد أيضا	حقه	السدس والام الثلث فتعول الى تسمة	الا	ان حقها لا يصرف
زائدة على الجسد بل المنسوب	إليها من	النصف يضاف الى حق الجسد وقسم بينهما للذكر مثل	الأنثيين	ويقسم فيمن من
ي يقي الباقي منها	فو	جده ههنا من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم	م	سنة وللأخت نحو حو
أربعة ويكون	لي	الجدة غاية (كتاب السكاح) بكرة أن يتزوج وما	له في	غرضه
داع ولا يستحب أعراض	عنه	عند الحاجة اليه ويستحب أن يتزوج من رأيت	رأيت	واستحسنت ويوغ
هذه المسئلة بنفسك	و	وكيل يجوز أن يقبل أنه ويستحب لكل أحد ان	بطلب	امرأة حمرز ز
حنا ودينار اذا	دخلها	في عقده اكتفى هو والصغير اذا استنوب	الا	ب أو الجسد تزويجه في
رأيه زوجته من	الملك	الذي له والمجنون ان كان يضيّق فلا تمكن	إياه	ان يقبله وبما شرر
في الاذنة فان دامت	المجاهد	على حاله لم يفق زوجته الاب وألحاكم	وما	لا فيه أن يتزوج اذا
سأل بل يزوجه الولي	فا	ن أن له في المدة ديار فان عينه	مر	اة تميز ولا يتخلص من
الولي من الطلاق الا اذا	قام	له مبرية فان أردت تزويج عبد صغير	رت	عقده بنفسك بخلاف في
كبير فله يقعد بالانزو	ا	لمرأة غير المحتاجة للسكاح بكرة أن يتزوج	باحد	فان احتاجت ولا تغسرو و
تدب لها والمرأة من الا	ياما	اذا دعت الى كفؤ وجب على	الا	وليها تزويجها واذا واذا
عقد الاب أو الجد بالبر	وعاجل	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	أبيه	للزوج صكره وان ان
لم تكن بكمرا لم تنكح	ا	لا يأنتم بعد البلوغ وزوج أمته لغيره	واذا	طلبت النكاح فلا صماف في
يستحب ولا يجب و	لا	يصح نكاح المرأة الأولى والعصبة أحق	استثبت	الامعة فولها ان تزوجت
السيد يزوج أمة المرأة	جل	الذي يزوجهما وأولى المصبات الذي لا يبدأ	بنير	الاب ثم الجسد لا يزاحم

و	واحد منها	وتوفي	بعد ما بالانح ثم ابنه على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين اخوين هذا
ت	تكون اخوته لادوين	آخر	الاب والصبي خلافة ولذا استوى اثنان	وما	زاحدها فلا يستحق ق
د	دون الا تخرب لو كانوا	جا	عة وقد اذناهم مع ولوى شروط فلابقة	د	ثى وهى الحصرية والبلوغ بل
ال	المقل وان لا يكون ر	دى	النظر تجبيل أو هرم وذكر وافي الذاسق	خلافا	ولا يضر العمى وقالوا الوا
م	مضى اختل الولي كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالنسبة الى الا	خفض	درجة وكذلك و
ج	جرى عضل بل حكم	سنة	الله أن ينتقل الى السلطان و	المستقى	من ذلك القاتل اذا
م	ما وكل فوكيله اول ران	أر	اد أن وكل استأذن في النكاح الاب الجبر	مثل	الاب والجدة والسيدة ايضا
و	وايس للولى أن ينبا	مع	الا يجابى القول بنفسه ولا الوكيل والصبي	ن	قولهم ان الجدة أن يوجب ويقبل ل
ع	عقدت بنت ابنه	و	ابن ابنه الثميرين وفي غير الكمؤ شرط رضا كل	من	فلم حق الولاية منهم م
و	ورضاها لولوكا	ستين	مهر من ثلها فرضيت بمنزلة ولم يرض	الارباب	بذلك لم يكن
ا	امتناعهم جائزا	وجل	القول في الكفاءة على المساواة لا	غير	نسبا ودينار حرة واهلا الا
ل	لا الهوى بالنسبة	الى	العريضة كقوله لا غير القرشي و	الهشمي	كقوله ما ولا غير ر
ت	تلقى وحرم كقوله	نمز	الى الهامرية والتقوى ولا الحائلك للاب	وسوى	بين معسرة ومسرولو و
ر	ربط نكاحا به يبر كقوله	ودفن	عليها امره بطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشترط أن تلقى ي
ف	فيها الحصرية ولا بد	في	الشاهدين من ذكرورة وعدة التوكي مستورا	وحاشا	السمع والبصر لا ا
ي	يكفى عادهما ولو وقف	مد	هو بان فسق الشاهد دين بان ان العقلا	ثى	ويشترط هناك قوله
ل	للزوج زوجته أو انكمتك	و	القبول فيقول تزوجت أو نكحت أو قبلت	اذا زيد	بعده نكاحه اصح
م	منه ولا يكلف اجمعي مزار	سته	وتجزية البهية وكذا عري في الاصح ويجب	تسليمها	يعملها الى حيث برد
ا	ان اطاعت الاحتشاع و	جعل	له اذا سالت هلة ثلاثة على	خلا	فيه والامة يستثنى
ا	اذق	الله	رقتها قسم لايلا ويستحب أن يأخذ	الرجل	بما صبت الول ما ا
ز	زرت	و دخلت في	بهو يقول بارك الله لكل منافي صاحبه	وأما	السفر فله التقفل ل
د	دون سفر مخوف الطرقا	ب	ولا يطأها حائضا ونجسها ان تاتي	بما	الامتناع متعذر و
ا	الاية كقوله الحيز و	عد	م السكر باب ما يحرم من النكاح لا	خلا	في ان محسرا ما ومرتدا ا

دعوى العدة عليه وعلى آخره سبب نفقة والدماء

أما إذا كان المهر مائة دينار

د	دان بالمصغر بعد آ	ن	اسم لا يصح نكاحه أو كذا الخلفى المشكل	وما عدا	ذلك المحارم وهو و
ع	على ما قـرأت و	ماوا	فيه التـنـزـل الامهات وان علون و	و البنات وان سفن ويسرمون و	ون
ال	الاخوات وملحقين بولاد	هـ	بنات الاخوة وان سفن وأعمت واختالات و	ليس هذا يقتض بالمشى في في	في
وت	وتسيرة الولادة فقط بل	اتفق	الكل على ان هؤلاء يحرمون بالرضاع و	ولا	فحسب أمهات امرأته وأما ما
د	دخول الزوج بالـ	هل	أعنى المرأة فيصرم عليه بنتها ومن يكون	من فرورها أبدأوا الحظر ر	ر
المجم	المجمد في أمهاتها من	المقد	وكذا السوطوه بـك أو شـهـة	فأنك	تجنب أمهاتها كما روى ووا
و	وبنتها وان سفن	والحل	باق في بنات من وشـرت بشهوة	في	مادون الفرج ويجب بـ
ع	عليه أن يتجنب العقد	على	زواج آبائه وأبنائه وان سفنوا ثم	الموجب	التصرم قد لا يبقا ا
في	في مثل نسل أخت امرأة	اقا	مت في نكاحه وعملها وان يحرم من	وا	إذا ذارت فـهـا حـلـان ن
آخر	آخرها واعلم ان الا	مة	لا تحسب بالملك على الاطلاق بل الحل	لأننى	في انكاح على المباشر شر
هـ	هو متنى فيمن للمثمن قريبه و	ولده	المهر أحد الأئني ولد القرب لما ولده فهو	ينصب	اليـه المتفق اذا ا
سب	سبب أو قلصه بنفس	الملك	ولا يحسب للمهر نكاح الامـة	على	الاطلاق بل لـ
ب	بجنوف العنتوا الجهن من	الا	صداف الحرة وان تكون مسلمة و	كل	ذلك ليس فيه عندنا نا
خ	خلاف والتعريف له آ	فضل	ويسرم عليه نكاح جارية الابن و	حال	يسير لاحد من الناس س
في	في زواجه الامـة ملك ا	ا	نضع نكاحها وكذا الحرة يجب عندنا	نقول	اذا لم يكن له لم يبق في
في	فيما بينهما نكاح فان ا	لعبا	دلا ينكحون من يملكهم ويحرم عليه من	قام	بـهـا أو و
و	وصل طلاقها لا نالوا النسا	س	مجمعون على تحريم المـتـدـة من غير من	الناس	ويسرم نكاح المحرمة ثم م
ا	أكثر من أربع حرام	وكن	له من ملك اليمين ماشا أو ما	ما	العبد فلا تحسب الاربع ع
ل	له امرأتان و	من	المهر نكاح الشغار والمـتـة ونكاح المحل وفيه	خلا	في وقت مخصص من
ت	تـمـرعه أهل	الملم	بما اذا شرطه في العقد ويـبطل اذا	زيد	فيه شرط خیار ولو و
س	سـمـته ما يضاف للعقد	و	شرطه مثل ما لا يطأها اذا نالها	أوما	يطأها الا وبات أو او
ب	بان له لا نكاح بطل و	الا	يم العدة يصرم التصريح بـطـبـتها من	عدا	زوجها الا اذا طلقها ا
ي	يوشى نالوا وليس من الا	دب	ان يزاحم غيره في خطبة امرأة فان خطب	زيد	ولا واجب فحينئذ د

منها كان والقطع — حذف المرسوم

منها كان والقطع — حذف المرسوم

هـ	هو وجوب المسمى و	الله أعلم جواب من تخته كناية اذا	شاه	واسلم فاختارت كنفها	ا
ح	حلت له ودامت في سر	موان كانت مجوسية او مشركة ذات او ثمان	نصب	فان كان قبل الدخول انصرف	ف
ر	راشد او فرقي بينهما بالتر	ان كان اسلامه بعد الدخول فانا	نقول	ان اسلمت هي	ي
ف	في العدة بان ان التكاح	غير (منقطع والاحكامنا بالفرقة من اسلامه وان كان)	الا	اسلام منها فالحكم	م
س	سبيله واحد وبعد	الدلو وطئها في العدة واقترقا فله	ان	يعطيا مهر المثل	ن
ا	اما اذا وطئها	الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت
ك	كافر خمس فاسلم فان	في تكاح واحدة باطل فان اسلم معه	ز	برناه عنهن حتى تصبح	خ
ن	نفسه لثرو واحدة	نفاق عليهن يجب حتى ياخذن بر	يد	فان مات ولم يمين في	في
و	واحدة فاندر لو واحدة	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلن) والا	والا	هو البنت اذا التصف	ف
ا	البيع في عقد نكاحه	ي منه وطئها ما جيعا ثم اسلموا معا	ان	لم يطاها فمات	غ
ل	للبنين وحدها وكذا اذا	نخل بالبنت فقط وان دخل بالام فلا	يكون	الاتصم ريعها وورد	د
ق	قول ان الام تصير	وحدها وان اسلم وتخته اربع اماء او	زيدا	اسلم معه وهو ذو	و
ط	طول عن لا يعمل له	بن نكاح الاماء انشع نكاحهن	واذا	كان عن لم يحرره وه	وه
ع	عليه زوجه بلا ر	ان يمتد او واحدة وان كان ينهن مرة	استنا	هالنفسه وحيث قد	د
ح	حرم عليه الاما وان بقيت	كفرها الحرة واسلم الاما وقف امرهن	بلا	شك على اسلامها فلو	و
ذ	ذهبت الى الاسلام فمى	معه عليهن ان املت في العدة وان غلب	سيما	الشقاوة عليها فهو	و
ف	في اختيار الامه على الشرائط التي	قدمت باق فلو اسلم موسرا ثم اعسر	فان	اعسر ثم اسلم قبل خروج	ج
ال	العدة لم يمتعه ذلك من	اختيار وان اسلم على كاح شرطيه الضم	مضى) شاه	او نكاح متعة بقا	ا
ح	حينا فسرق بينهما ما	المؤمنين وان تزوجها ممتدة او باختيار لا	ثافي) رفع	النكاح فاسلم ولم تجاوز	ز
ر	رسم العدة والثلاث	وجها منه والتفريق بينهما واجب	وان	اسلم بعد انقضاء مدتها	ا
ف	في قران وان فسرهما حريا	الذي كانا عليه تجيزه نكاحا	شاه	ت ام ابنت اقرأ عليه وان	ن
ا	ارند مسلم وارنت	وجنه او كلاهما قبل الدخول بينهما وان	جو	ت بمسد الدخول فيكون	ي
ل	لها مدة العدة لاز	ان اسلم في العدة اقرأوا الاحكامنا	من ذلك	الوقت بالفرقة والكافر لو	و

من	ما حكم من أنكر الوعد المسموع	أخذ	فقتل	لو يندخل في الإسلام ولو	نقول	أنا أرجع إلى أصل	صل
أ	الدين الذي أنا عليه	أحيا	أحيا	في لم يقبل منه	كتاب الصدقات	زوا النكاح	بلا
ك	كثير ولا قليل والاستحباب	بأ	بأ	ن تكبح بصدقات فان تكبح بصدقات	في	وصداق سرى فهو	و
ن	نافع باعتقده والا	بن	بن	المصير لا يزوجهما كثر من مهر المثل	القو	ل في الصغيرة كذلك	ز
من	منع الولي منها	مكا	مكا	ن الزوج نكاحها بدون مهر المثل فان أقد	م	الولي ونال قالوا	الوا
أ	أوجبنا مهر المثل ولا	ثل	ثل	بان الفيه يتكبحها كثر من مهر المثل	ولا	العبد أضاء هو في	وفي
خر	خواجهه وتجارتها	وكانت	وكانت	الذمة مشغولة ان عدها قال مهر يتعلق بها	ولا	اذا تزوج فإلصاقا لصدقات	ق
أ	اغنايتك بدمته لكن بعد	الواقعة	الواقعة	لا يكسبه وتجارتها وفي قول يتعلق بقربته	زيد	من ذلك وفي قول	ول
ل	لها عليه ما لها	في	في	النكاح الصحيح ومهر المثل يستبرأ به	ولا سيما	من يساويها هناك	ك
و	وليس يجهل مهر	الجمعة	الجمعة	المسنة مثل الشابة المتية ومن كانت	زيد	في جبال ومال أو شيء	ي
ت	تخطي به اعتبر ومن لا	يو	يو	جد لها عصة أو كانوا وليس لهم من ذوات	التأيت	منهم أحد ساخ	غ
د	دفع مهر مثل نساء القو	م	م	الاف من اليانم نساء البالد وحكمه	وعلا ما	من ماج	ز
أ	أن يصكون غنما في	الثا	الثا	بمن البيع جاز أن يكون صداق يستقر	لها	الملك أو مات أو	و
ل	للو وطئها ولو قالت لا	في	في	الابا لمهر وصكانت لم يطأها جاز أن	وا	فها سقط الامتناع ولو	و
م	مهرها عينات فلفت	و	و	استحققت أو ردتها بغير طوالب العوض	ليا	حذوها كهم مثل فلو أن	ي
جم	جملة المسمى قدر	المعشرين	المعشرين	ومهر المثل ألف درهم	و	ان نسبت للفرقة بارتداد	د
و	وضوء قبل الدخول سقط	من	من	المهر حقها اما اذا كانت	المهر	بالفرقة له بان أوقع	ع
ع	عليها الطلاق أو القرم	سنة	سنة	الإسلام أو ان ترجع بنصف المداق	المرو	في اما الزيادة المتفصلة لو	و
و	وقعت زيادة فلا نف ولا	خمس	خمس	له منها أو ما المتصلة كزيادة أوصا	فه	بالمن وضوء فيعوز فيه	و
أ	اختيار للرأب بين نسائه	و	و	تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص	فا	لزوج بالخير ولو أنما	أ
س	سئلته هبة وهو قدر	ستين	ستين	ثم طلقها كان الرجوع بثلاثين ولو فرض	لها	صدقات في الهة أو بعده فابرا	أ
ك	كانت لها ولو لم يصح	و	و	لو فرضت بضعها فله الماطية بالفرض	لا	صدقات فان فرض لها جعل	ل
أ	الفرض كالمسمى فادفع	سبع مائة	سبع مائة	وطلق قبل الدخول فلا ذى هو ولا	زمه	تلقية وخمسون ولو	و

ن	ناهزها فلم يشرع في	الفرض حتى وطئها وجب مهر المثل وللأزلم	له	إذا طلق زوجة	جه
ما	ما فرض مهرها ولا نال	جا	عامتها المتعة قطا ومتى وجب مهر مثل	في	نكاح عهر واسد وطلقتها
ب	بغير دخول فأنه أتو	دى	ضفة وإن جعل عتقا سدا فأنه مهر	مثل	وله عليه ضمان ن
ق	قيمتها وإذا أعسر بالمهر	وهرب	أم وقف فسقط قبل الدخول سقط والقول	قوله	إن ادعت السوطة ولكل كل
ا	إن يخلف إذا تناسزا	و	اختلفا في قدر المسمى ويجريان على	القاعدة	في التناصف ثم يبردها
ل	لمهر المثل ولا مهر	لد	أخلة في الزنا طوعا باب المتعة والمفوضة	إذا طلق من	ه
ق	قبل الفرض ولم ينزل	مكا	فحتها بالجماع قد ذكرناه يلازمه المتعة لها	وما	المطقة قبل الدخول لم
ص	صاحبها نصف المهر	ثل	من المتعة وأما بعد الهيس فإن	أشبه	القولين وجوبها
ر	وقضائها وإن تيسبت	الى	الفرق بردة ونحوها سقطت عند	ذلك	ويستحب شيء وهو كون
ا	المتعة ثلاثين درهما وإن	صعد	منها فهو أفضل وإن تشاحقها	و	تنازعا فالأكثر يبردها
ن	نظرا في حالها بما رأ	وسنول	ظنه عليه باب الولائم الزرو	المهر	محرم والنسب قالوا لو
ي	يستحب تركه والولاية في	ا	لمرس سنة وقبل واجبة والاجابة أن يدعو	ة نحو	ها فرض عين ولو
ح	حاصلها فيمكن من خالص	ملك	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة وفيما	سو	اه يكره والمائم إذا وصل
ذ	ذكروا فيه أنه	الأفضل	أن يضطر أن كان متطوعا وإن كان	دا	دخل البيت منكرا وما
ف	في طلاقه قدرة	على	أزالته لم يحضر باب عشرة النساء	و	الزوجان يجب أن لا يكونا
ح	حريا بل يشتران بالمعروف	سائر	الأحوال ولا يؤثر شريطة على دينه ولا	بيضاء	على سوداء في القسم وكذلك
ف	في السكن ولا يجمع في	أقطار	ه بين امرأتين إلا برضاها ولا يطؤها	وا	لاخرى حاضرة وليتبع أثر
س	سنة النبي في القسم فإن	العين	في اتباعها ولا يبدأ بأ واحدة إلا برعق	لنا	خدمته ذوات العذر والضعف في
ا	الحائض وغيرها معها	وبنى	بالجديدة البكر سعالا يقضى وبالثيب	نحو	ذلك ويقضى أو يقسم في
ك	كخفها ثلاثا ولا يجب	في	ذلك قضاء ولا يردون السوطة في	قولهم	تجب المساواة بل أنا
ن	نقول المساواة في	هذا	مستحبة ويقضى إن سافرت باذنه لم حاجته	أحدى	نساءه فهذا عمل
من	من سلمت نفسها و	الما	زمة للسفر في حاجتها سقط حقها	و	إن امتنعت من انشاء
ا	المسافر محبته لم ياز	م	القسم لها ويحرم أن يسافر بامرأة دون	أخرى	الابرة فأن فعل

خر	خرج من الاثم بقضائه	الد	التمسوا بها ومع القرعة لا يقضى	وما	له ان تنقص
ال	القول بمسألة حقها الجا	ر	ي من القسم لضرتهما الا برضا واذ	ا	رضى فهو هبت لها
س	سهمها ملكك رياسة	ا	رجوع متى شئت ودخوله على الاخرى نهى الح	ا	بالجواز ويحرم
ب	بغير حاجة وان قصد	الافضلية	فليس اوى بينهما الدخول ولا يجوز	ذلك	للا لام من
ب	بعدم ضرورة وان طال	في	ممكنه قضى ليس لانها راو يقضى	وقد جاء	نهى لغير حاجة هناك
ا	اما الامنة فلا	تمز	ي الها حقوق في القسم وللتشوز اماوا	ت	اشعاه المكرهه وكونها
ل	لا تصف الى فراشه	وفي	هذا ينظر فان تشرن هجرها وضربها	بلا	تبرج ولا ضرر
ن	نقصا وهو اذا اخرج	سنة	في منع حقها كرهه القاضي فان	علا	شره عزوه ولو
ا	اشته الشقاق واندر	ست	انار الصلح بمثل الحاكم حكاه قو	مه	وحكام قومها حتى
يض	يضما الحق موضعهم	و	يضل بالمصلحة وما ولا يان المصالح	وتدرك	المصلحة بان يرضا
ا	الزواج بمصحة في الد	ستين	الصالح والطلاق وفي بذل العوض	با	القبول باب الخلع لا يتخا
و	وجسه حقه اذا	خرج	بمس نصح عيارته ومكرهه ووجرى	لسمع	بأباحته عند خوف أحد
ا	الجهز ما يستحق	عليه	الاخر او كان قد علق الطلاق فلا على	مثل	دخول الدار فاذا خالها
ن	نفسه وتخلص وكان	المقفر	بقاء الزوجية عند الدخول ويبلغ الضيق	لعبه	ان المال في هذا
يس	يسلم الى الولي والمسيه	ودخل	في ملك السيد وخاله فيه لامعا	رض	في القول بطلانه وما
ل	كان من الامنة فلا	ح	يجل ان اذن مولاه تعلق بكسها	و	تجارتها فان فقد فتن
ن	نوجب به بذمتاوان لم	ض	مولاه تعلق بذمتها واذ حملت	الهما	حقة من الولي وعرض ض
م	ماله وخاله الصغيرة	وانصر	ها جازا مان مالها فلا وليس للاب	و	غيبه ان يضرع حرم
ا	الطخل وتغيرت غائلته لرا	اما	مع نفسها او مع اجنبى ويصح خلع	الز	جل بلفظ الطلاق واما
ب	بلفظ الخلع والمفاد انه قد ج	م	الاكبرون بالمرح فان جرى لامالهم	في	لزمهم مهر من قبل ومطلق
ف	قال طقتك وعليك ألف	الز	منه الطلاق بلا ألف وان قبلت	واليد	له في الرجعة ولو ذهب
ي	يطلقها قال وهو	يد	ها أنت طالق بالف قبلت بانت	و	لزمهم الا لوفان قال
ا	ان خمنتى الفاتوود	به	الى فانت طالق فضعنت وأجاب	الدا	هي فوابانت ولزمها

ل له الالف الذي ضمنته	ثم	لوقال متى ضمنتي لى ومتى أعطيتني	و	ها فانت طالق فتقول ول
ح حصوله موجب للطلاق	عاد	ببالمجواب فوراً وعلى التراخي	و	ما باز صداقا كما تقدم م
ذ ذكره ما قبله عوضاً	من	المخالف في الخلع وإن ذكر	الذ	أقع عسوا ولم يكن
فا فله لم يلزمه	غير	المعنى وبأنه وإن كان فساداً	لو	كان صحيحاً للأصل
س سببها البينة	ان	المعنى يماثل وترجع إلى مهر المثل	و	لوقال متى أعطيتني وما
ق قباه فانت طالق ولم	تقابل	بوصفه فاعطته قباه فمكملت عند	الكا	قته واستفت مهر المثل ل
ا اما القباء فلا عليك	وفي	ما ذلوصفه بصفة السلم المعروفة في النسا	س	عالمك والمعيب ان لم يكن
ط طيبه رده و	عا	دلى مهر المثل وإن خالها بدوع على أهر	و	ينفجر رج مروي ا
ا أو جئت البينة ولز	م	الخيارين الرد والامساك وإن نرج	الدع	كتانا بأت وجه ل
ل له مهر المثل وإذا	ا	قالت للمرأة طلقى ثلاثاً لفظها	و	أحدة استحق ثالثة وإذا
س سالت منه الطلاق با (حد)	يوسبهين	طلقى بيمين (زعمها) خسون	الفر	ض على من هو و
ب بالخلع وكيله ان يمشل فان	جا	وزماذنت فيه على ان الزائد من ماله فلا با	س	وان نسب إليها الزيادة للأصل
ب بأت مهر مثل سواء كانت زيادة	بن مكاب	الناس بثلها أم لا وان أطلق	و	جبت الزيادة عليه دونها ا
ا اما خلع المريض فلا قا	ثل	بائه من الثلث وان خالته في اربعه	النفس	بالمريض فثبت
ل لم يرد على مهر المثل	و	جيشاه من رأس المال وان جا	و	زته فالزيادة من الثلث واذا تم
خ خلاف بين الزوجين في	ابرا	من صدق أو بذل على طلاق سوا	الحمر	ة والامسة جعلنا ا
ف في انكاره القول قولها والرد	هيم	البذولة اذا اختلف في حاسا	ب	قدورها أو صفتها أو كم قيل ل
ى يطلقها طلق فان	ا	لمرجع إلى انفالف (كتاب الطلاق)	وا	الطلاق بضى ي
ف في فصل زوجة وأما	لسيد	فلا يطلق أمتة وكذا المعنى وا	الطريق	الى تطبيق امراته لا ا
و وصول إليها وشروط العقل	وحمل	طلاق السكران ثم من مذهب السيف	والعما	لا يقع طلاقه فاذا اذا
ا أسكره يقع فلا خلاف	بينهم	في نكوهه وعلى الحرة ثلاث تطليقات	والر	فيست تطليقتين وبثت
ل للوكيل الخيارين المبادرة	وبين	التأخير ووقال طلق نفسك فطلقت قبل (ن)	وح	من مكانه فوراً مع ح
ق فلهما وإن كان ما	ولام	بعض التأخير كقوله طلق نفسك أى	و	قت شئت جاز التأخير ر

فا	فاما الطلاق فان	له ثلاث الاول طلاق السنة وجواب	السو	ال عن — انه ان يترك	ك
س	سبيلها ظاهرة قبل الجماع ثم	ام هو طلاق البدعة كطلاق الحائض و	طلا	ق ظاهرة قد جومت	ت
قا	قالوا بالنسب اباحه الاصح	ب فاما	ب فاما	ب فاما	ب
طال	طالت فيه المدة فغيرها	نكسر	نكسر	نكسر	ن
س	سراج وطلاق فرانو	الولا	الولا	الولا	ل
ب	ب اهلك وقد لم تنك العدة	ة وقتل	ة وقتل	ة وقتل	ب
ب	ب لا حلق وليس حكم	القاضي	القاضي	القاضي	ب
ال	ال طلاق فوراصح	جا	جا	جا	ا
ث	ث ثبت قوله بيمينه ولو قال	ل	ل	ل	ث
ق	ق قوله طلق نفسك فاجابت	ال (عو)	ال (عو)	ال (عو)	ق
ي	ي يوشك انه يريدونها أو	ين	ين	ين	ي
ل	ل لها أمانك طالق فان	الشر	الشر	الشر	ل
و	وجوده لا يقتضي النكر	يف	يف	يف	و
ا	ا أن يقضى عليه بالطلاق	و	و	و	ا
ل	ل لها اذ طلقه	زم الا	زم الا	زم الا	ل
ا	الفضلات لم يقع لا	جل	جل	جل	ا
ح	ح حصول ثلاث وقت	نفر	نفر	نفر	ح
ذ	ذ ذلك وان قسما	الله	الله	الله	ذ
ا	ا اثنان وان لم ينو فواحدة وا	ين	ين	ين	ا
ل	ل لما يجوبه طلق واحدة لا	زيد	زيد	زيد	ل
ذ	ذ ذلك طلقه أو بعده	و	و	و	ذ
ي	ي يزين أنت طلق أنت طالق	رجع	رجع	رجع	ي
ذ	ذ نكروا أنها تطلقن	و	و	و	ذ

هـ	هي طالق نصف طلاق طلق	لدا	العلم طلاقه ثم ثلاثة أنصاف طلاقه	مو	جيسة طلقان وكذا يجب	ب
ب	بقوله نصف طلقين	يا	في نصف طلقين طلاقه لا غير ولو قال لم	نث	أنت طالق الأربع	ع
من	من طلاقه خمس طلاقه سد	س	طلاقه طلاقه ولو ألقى بالواحد يمكن	الا	ثلاثا ولو قال بعضهم	ج
ا	أوقعت بنسائي طلاقه اتصل	بن معه	منه طلاقه طلاقه ولو كان نسائه	الحا	صلوات أربعاً فري	ري
خ	خمس طلاقات بمن وصل	الى	(كل واحدة طلقان وإن قال أنت طالق مل	جيين	أومر ل البيت	ت
ر	راحت بطلاقه وكذا مل	زيد	ومل الدنيا أو أطول الطلاق	و	أعرضه وقول الفتي	ي
هـ	هي طالق أكثر الطلاق	فو	أجبه ثلاثاً وكذا على الطلاق وإن قال	انفدين	لها أنت طالق أولاً فانه	هـ
و	وضع باطل ومن و	عليه	عدد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف	ف
ت	تأنيبه متصلاً على	الموا	ثلاثاً طلقها ثلاثاً أو ثلاثاً وسوا	الجنيين	طلقت ثلاثاً بطلاق ما	ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر	جل أنت طالق ثلاثاً إلا أن اثنين طلق واحد	والقدر	المستثنى عما يقصد	ق
م	ما يليه فإذا قال القس	ين	(لها) أنت طالق اثنين وواحدة أو واحدة فمضت	من	العلماء طلق	ت
جم	جميع الثلاث أو خمساً إلا ثلاثاً	فأخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنين	وكل شيء	علقه من طلاق أو	و
ذ	وصية أو عتق أو نكاح	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقض	منه	ثني حجاب الشرط	ما
ع	علق عليه الطلاق كما يأتي شر	حه	وقع بوقوعه فإذا قال	في	ذلك أنت طالق أحسن ما	ا
و	وجد من الطلاق وأتمه	وما	أشبهه طلق السنة وإن قال طلاق	البد	عة أو طلاق الخطاء	في
ا	أو سمع الطلاق أو أورد	له	أو أجبه طلقاً لبيدة عما لم ينفذ	ن	قال ثلاثاً بطلاق	ا
ل	للسنة نصفها	وا	لبسعة نصفها طلق في الحال طلقين	واحد	تخصم في ثاني حال	ل
ص	صارت فيه وإن قال كلاً	ستو	في عاينك فقلت طالق طلاقه	فانه	تطلق في شكل مهر	ر
ل	لاقتضيه طلاقه	لوا	نهما سكنت حامل لم تطلق حكما	يذكر	ونسوى طلاقه ثم	م
م	ما نكح حيفاً ومهرها	على	الجل حياً وإذا علقه بالحيف طلق برؤيته	الا	أن يقول مستثنى	ي
ما	ما حصلت حيفه فقد	ز	عموا أنها لا تطلق بالحيف إلا بعد	الكر	في المهر فلو حاضت وادعته	هـ
ق	قبلها وأنكر فالامر	يبد	ها وأقول قسوها وإن قال لضيق فرا	ش	إن حنثما وجب	ب
د	دخول الطلاق عليها	وباء	حيض أحدها لم تطلق قبل	و	جود حيض الأخرى وليس	س

ذ	ذلك مما يقبل في	الا	اختلاف فيه قولها بل قوله فلوم يصدق	الا	واحدة طلق المكذبة	ه
ه	هنا دون المصدقة ومبا	شر	الطلاق اذا كان له أربع فقال في	ست	واحد أيتكن رأيت الدم	م
ب	بعض فمواحبها طالق فلا خلا	ف	ان القول قوله فان صدق واحدة كان	الفا	تر باز وجيسة هي	ي
من	من دونهن وتطلق	عند ذلك	كل مكذبة طلقة وان كانت المصدقا	ت	اثنين طلق كل من	ن
ا	المكذبتين طقة	ان ولم يدخل	اعلى المصدقين الا طلقة طلقة وكذا	الو	صدق ثلاثا في الدم	م
ن	خرجت المكذبة بطلقة عند	هم	ثلاثا وكل مصدقة طلقتين وما	صل	الامر انه لو صدق الكل	ل
ه	هنا طلق ثلاثا	بل (و)	أوجب طلاق امرأة ان كانت حاملا استبرأها	اعلم	جاءها طلقت في	ي
و	وقلت ايحياه فان	ثا	ر عليها مدة الاستبراء فوطئها فولدت قبل	ان	تنقضي تسعة أشهر من حين	حين
ت	تسليمه بان وقوعه	ور	وواله اذا قال ان كان ذلك ذكرا أو	جميع	ما في بطنك ذكرا	ا
د	دخلت عليك طلقة	و	ان كان أنثى طلقتان فولدتها ما قالو	الا	يكون الطلاق واقعا	عا
م	من ذلك لكن عند	هم	لوقال ان ولدت ذكر فطلقة أو أنثى طلقتان	لها	قد أنت بائني وذكر	ر
ف	فان ولدتها جميعا	في	د مصدقة واحدة طلقت ثلاثا والاطلاق بعين ولد	ث	أولا وان قال اذا طلقت	ت
ر	رابعة فهي طالق وأعاد	الحال	فقال رابعة طالق أو علقه فوجبت الصفة	التي	علقت على ذلك	ك
و	وقلت طلقتان	حتى	قالو وقال متى وقس طلاق	على	امراق فهي مطلقه	ه
ق	قبله ثلاثا فان الاكثرين	نحو	أو وقوع الطلاق بعده عليها بعضهم	أو	قع المخبز ولم يلفظ عليهم	م
و	وكنك لو يقول عند	هم	أي عرف لم أطلق فان طالق يخفى من أو	ان	فاس قد رطلت لافها	ا
ا	أوجيبناه ان لم يطلق	ثم	لوقال ان لم أطلق فانت طالق فالتص الذي	سما	ذكره بين العلماء انها	ا
ل	لا تطلق الآن ثم	مالوا الى	انها تطلق عند موتها أو أحدهما	الفا	ثمة أن متى في الاصل	ل
م	من ظروف الزمان ومثلها	ا	بضا لا يختلف ان وان نظر اليها وقعدت	ت	فقال ان لم تكوفي طلبة	ف
ش	شاذة فانت طالق طلقت ومن	لجهات	للتطبيق لوقال أنت طالق في رمضان	قطع	بطلاقها في أوله وهو	و
ط	طالوع هلاله ولو قالت	الشامية	طلقتي أو قال أنت طالق في الين طلقت	الا	أن يقول أردت اذا	اذا
و	وصلت الين فيصدق بيئته	و	اذا قال أنت طالق اليوم هذا	في	غدا لم تطلق وان سكنت	لجا
ر	رباله ثم ان أهلها	أرسلوا	اليها بالغروج فقال ان خرجت ورزيت	عشرة	أهلك وما أصدرت اذا	ا

هـ	هذا الطائر فكل	تس	عندي من النساء طوالن وان لم يكن غرابا	الف	عدي ح وجعل	ل
و	وقف عن التصرف في	ا	لكل حتى بين فان مات واراد الورث	التصرف	فالمذهب انه لا يصدق	ق
ال	الا تاردا لا	هيف	الى حكم القرعة فان قرع المبدع	وا	ان قسر عن لم تخلص	ص
ت	نك القرعة فلا يحكم انه	وصل	الهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في المبدع	الف	بعض الامم	ب
ش	شأن المبدع وقيل برف	وا	لاول اصح	باب الرجعة	و للمد	د
ع	عده بلا عوض اذا ارا	دلر	باعها في المدة جاز وصيغتها	كقولك	راجعتك	هـ
ي	يكون ردتك وامسكتك و	رايه	ناقذ في طلاق لم يوطأ ولا يلا	استماع	ظاهر ولا	في
ث	ثم يزمه المهر ووطأها	حتى	قبل انه وان حصل بعد الوطء	واستماع	لا يقطع المهر	واذا
ا	اختلفا وادعى انه	دخل	بها فله الرجعة قال قولها	واختلاف	هما في المدة لو حصل	ل
ن	نقول اذا سبقت بالدعوى و	ز	عنت انقضاء المدة وقيل كراجعتك	وما	انقضت الا وقد راجعت	ت
ي	يؤمئذ وانت الا	ييد	ي قال قولها وان سبق بدعوى الرجعة	ثم	دعت انقضاء المدة صدق	ق
ف	قوله بعينه فان ادعى	يوم	اذمما صدقت المرأة في	شه	الوجهين واذ اقي	ي
ط	طلاق الحرة بشنتين و	الا	مسة بطلقة ثم راجعها او نكحها او كان	ذلك	وقد تزوجت ام لا	ي
ع	عائدة بطلقة واذ افسد	ر	الحرة ثلاث طقات والمبطلقتين حرمت	الا	ان تنكح زوجا بعد	د
ال	الطلاق ويحصل بينهما	بما	ل ولو بتغيير الحشفة في نكاح رسم	سما	حكما فلا يفسد على	على
و	وطه السيد ثم بعد الطلاق	الثالث	اذا ادعت انها تحملت بزواج	التي	تدعي يمكن في منسل	د
ت	تلك الدعوى ان تكون	من	الصادقات باز تزويجها	(باب الايلاء)	بصريح	لا
د	دخولا بامر آتة وغير القاد	ر	كالمحبوب والاشل لا يصح منه	ينصرف	الحكم بقياس النص	ص
ال	الى الزقاء والقصر له فو	جب	الهمز موجود فيهما والايلاء	علم	انه الحلف على كونه نازكا	ا
ج	جما معناه فرق أربعة أشهر	من السنة	ولا يختص بالحلف بالقبول	ان	التم بها ووطأ لا فاق	ي
م	مقابلة السوط صح	وكان	موليا وصريحه النيك والوطء والجاء	الا	قضاء بالذكر وهو	هو
و	وارد على البكر ولا يثبت	هلا	لا امت وباضعت وغشيت وقرب هذا	(لا)	بما	ي
ع	عازم حلف على تر	ل	استيفاء الايلاء وان حلف منه مدقوى	التي	يصيرها موليا كفي	ي

و	ولـ وقال والله رب	الموا	لم لاوطنتك أربعة أشهر فاذا مضت	لا	اربعة فوالله لا أدنو	و
ل	لك بوطه أربعة شهر	ر	فليس يحول فلو ذكر أكثر من أربعة كان	يصرف	بأبلائين وان طغفلا	ا
ا	أطوها لا يحصل المستبعد	ين	وقتا كالنجال والغابة أو حتى يموت	عشرون	منس فيها فهو اذا	ذا
ما	يكون موليا وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الامرة فيه	وجها	ن في الاصح انه ليس	من
الا	ان موليا فاذا مضى	يده	ووطنها في تلك السنة وبقي	منها	مدة الايلاء فلا شك	ك
في	في أنه يصير حيث شئ موليا	ثم	لو قال ان وطنتك فلي موم	عشرة	أيام بهذا الشهر لم يكن	ن
ا	ايلاء وان حلف لاوطنتك	ان	شئت فقلت في الحال شئت صار موليا	لا	فلا وان حلف لاربعة زوجات	ث
ل	لاوطنتك لم يصح عليه	السلطان	الا نيا بسلام فاذا وطئ ثلاثا فلا ايلاء	يصرف	الى الاربعة ثم اذا	ا
خ	خلت أربعة أشهر من حين	أرسل	للولي يمنه أو من حين راجع ان آلى	في	رجعته وانت تسأل	ل
في	فيئته طولبها أو الفينة	الحا	ربطه الجماع وان حدث في اللذة غفر	معروف	منها مثل أن يقضي	ي
ف	في الاحرام أو حبس في ذنب	او	خلطا ونشزت أو مرضت فله يقطعها بربا	ولا	يقطعها الاعذار اذا	ا
و	وجدت في مدهم من	الرجال	وان طغفها رجيا أولنوا	نكر	الاسلام انقطع للمدة ولو	و
ا	انه عجز عن الجماع	فلا	طالبتة قال لو قدرت كفتي وعزونا	مفا	ن هذه فيئة المنور واذا	ا
ل	لم يكن له عذرها	علم	انه يجب وطئها وادناه تقييب الحشفة	حدها	فاذا طوطبت بالوطه وكان	ن
م	منه الوطه كمن رجعت	الا	أو في بماندروان حلف بطلاق طلق واذا	ما كان	بطلاقه تازع وترك	ك
ج	جاءها فان استدام ما	شرع	فيه زمه المهر وطلق عليه القاضي اذا بى	على	الفينة والطلاق وقيل يحبس	س
ت	تبعها حتى يكلف الانصر	افى	الى الطلاق باب الطهار هو ان يبل امر	انه	مثل نكحها ثم امره وكل طهره	ر
ث	ثدي ويد وكل عضو	ولو	نه قال أنت على كمين أي وقال لم	افعل	هذا الا اكراما	ما
وا	واجبالا فليس بظاهرو	ها	كذبان لم قصد شيئا في الاصح	اذا	شبهها بمرم ماحت قبل	و
ل	له فهو مظاهر ولو زاو	ربين	طلاق وظهار كانت طالق كطهر أو	كان	يريد لكل معناها فانها	و
مما	مما مع الزوج تكون مطلقة	ثم	مظاهرها من كان رجعي لو ان جمعه	نعتا	لطلاق أولم ينسو كانت	ث
قب	قبيله مطلقة فقط	وقبوا	في الحكم عليه عند نيته في	مثل	أنت على حرم فلو يتكون	و
هـ	هذا يقصد طلاقا أو ظهرا	ما	ملناه به وان نواه بغير أحد ما وفي وجه	ان	يكون طلاقا وأما لو	و

نبي الحسين اذا سقط أحدهما ثبت الآخر

عبدان كانت اسما وقسمها بعضهم وولاد كانت اسما وصفتها

ينابن انه انما كان من المحرمين	عينها أولم ينوشيا فعمله كفارة عين	و	اذا علقه بشرط كان حاصلا	صلا
لحصوله ولو ناطب احدى	تلك وقت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	فانت كظهور أى فلوانك	تد
حرمص عليها وتزوجتها	وجبت ظهارها صرت مظاهرا من الزوجة	والزم	الظهار كفارة متى كان ان	ان
ففيه عائد ابان	انه محالها بعد الظهار وقد أتى	وأمكن	فقاتها فلوانت	ت
يوشذ به فرقة تز	النكاح كوت وفسخ وطلاق ولم راجع	وما شبه ذلك	فلا عود أصلا	لا
نتم لو راجع فالرجعة عود	سلام بعد الردة ليس يعود في الاصح	والثاني	هو عود وان شراها وقد	وقد
اوجب ظهارا فلا عودان	ها متصلا بالظهار ولو فرق بعد	ما كان	منه من العود لم يعمد	د
ذلك مسقط للكفارة والمعروف	انه يحرم الوطء قبل التكفير ويؤخر	على	الظهار اللس بشبهه	ه
أما الظهار الموقت	فيه خلاف والصحيح معتمده انه يكون عوده	فلا	لامساكا	ا
سبيله في العود عند	هنا أن يطأها في المدة فاذا قب المستغفر	هنا	ينزع ولو قال لا يرجع	يج
قبله أنت على كظهر أى	وجه من الام اذا عاين اربع كفارات	الذى	يكرر الظهار وشرطه	ضه
طلب التاكيد ففي حكم	ظهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	اتناه	الظهار ويكون بالكلام	م
الثاني عائدا في الاول ولا	ه على عتق رقبته في كفارة الظهار	فلا	هذا بشرط كاري	ق
حصوله مؤمنة بلا عيب محلل	العمل والكتب فيعزى صغيرا وقرأه	مثل	أعرج يتابع النى لا	ا
دفع أو زمن لا يرجى ومن هو في	هرم وجنون مطبق ويجزى أعور وأعم	وكران	وقاقد أخفه واذا	اذا
هو قاعد لا ينسبه فلا تر	في جوارزه وكذا أصبح الرجلين	فان	قصد السبابة من اليد أو كان	كان
مقطوع الوسطى لم يميز	ها لا يضر ومقطوع الخصر والبصر معا	ا	واقلة من الاجام لم تأصل	ل
اثبات جوارها عند	ويجزى مدبر ومعلق بصفة وذكر الرقيق وا	تناه	مولا لام ولدوا	ا
تجب في فاضل عن كفاية نفسه	عياها كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف	سكرا	ومنعوا	ا
ايجاب بيع صبيته تكفى	ورأس مدوم سكن وصدين مقنين الفتنما	و	ان عجز عن الراسه أن يصوم	وم
لذلك شهرين متتابعين فالصائم	المهلل نازله هلالين أو من اتاناه اتم	ما	اتكر ثلاثين فان عجز خفف	ل
الامر عنه بالرجوع الى	لاطعام لكل مسكين مدوش وطء مشروط	ا	لفطرة فلا تجزى القيمة ولا يميزه	ه
نحو وجهه لمن عجب فتنه كا	وأبوضوها ولا تكفروها شئ وما	شبه ذلك	باب الامانة من	من

فَيُصْرَوْنَ أَنْ يَكُونُوا مَعَهُ وَلَا يَتَّقُوا

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَبِهِمْ غَافِلُونَ

ع	أجاب امرأتها بلزنا وفقر	فلج	الحسد أو التمزير على نفسه فله دروه	و	استقله باللعان ولا يأنم في
ق	فدفع زوجه غير ذات	الدين	حين يسلّم زناها أو يظنه الظن المؤكد	الثا	بت وإذا أنت بـسـولـد لا
ي	ي يجوز أن يكون منه وجب	في	فلذلك نفية باللعان ولو كان مهمما في البيت (ثا)	لث	وعلم الزوج أنه زنا
ب	بها وأنت بولته مذ	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ما كان	يحصل له التقي لنسب
هـ	هذا الولد الحادث بتسا	يبيع	الظنون وإن كانت حاصلا ونفاه لاعتن	على	الفـسـور وإن شا
ف	فيؤثر إلى الوضع ثم يقسم	سنة	اللعان وإن قال الولد من فلان ومأر	افضل	ذلك الابن شبهة فهو و
ي	يمرض على واحد أو	اثنين	من القافة ولا لعان وإذا وطئ بشبهة في	مثل	نكاح فلهـد نجسات
ت	تلك الموطوءة بولـه	و	نفاه لاعتن وليشهد اللعان جمع من	أصدقا	ثمها وغيرهم وأقل
ي	سوره أربعة فان بلغوا	تسعين	فاكثر فلا بأس وليكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في أمرف مكان لعل
ان	ان يزجر بالتخليط	ثم	ينظروا الحاكم ويبالغ عند الخامسة وليكن	وليا	لتقنين هما وأول ما
ي	يؤمر هو بالقيام فيشهد	في	ذلك أربعة بالله تعين الصادق فيعلم ماها	به بوضوه	تذهب به من زنا أضاف
ي	يكونه الله فإذا	عا	ج على الخامسة قالوا فليعه لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتؤمر بعده
ا	ان تقول من قبا	م	أشهد بالله تعين الكاذبين أربعة وبعد	لرابع	والأفلية غضب الله ان كان
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	ينكر الزنا ونفى الولد كل مرة فإذا	ما	لاعتن درأت الحسد والاشبه شبهة
ع	عند العلماء ان لعنة الشهادة لو	بعده	وأبده بحلف أو أبطل غضبا بلعن أو	كان	مقدمهما لهما لم يصح ثم أنه
ا	إذا لا عن زوجته	نزله	عنها وتابعتسر بها عليه ولو أقدم	على	قدفها أجنبي حد وإذا
و	وجده من الزوج عززوه	الامام	ولم يلعن (باب النسب) من تزوج واحدة	فعلا	أم لحقه النسب
ل	للإمكان ولا يتقن عنهما	صلا	الابا لللعان فان لم يمكن أن يكون منه	مثل	الصغير والمسوخ أو با
ا	الولد والمدة من النكاح	ح	دون ستة أشهر اتقن بلامان عند	علماء	نا وإن وطئ بشبهة وحصل
ي	يوثـد منها حل	ويلج	مدة الإمكان لحقه ومن كان عيـالـس العلماء	وقتها	البلد ولحقه نسب ولم يعرف في
ت	تسعين نفية على الفور وليس	إلى	تأخير ميل الأبدن كنية وسخطمالا	وتضوه	فان ادعى جهـلا
ف	في كونه فوريا أو جهـل	باب	جواز التتقي من أصله لم يقبل لعنه	واظنا	رجوعن بمجاسة أهل العلم لم
ق	قالوا يقبل منهم ويبرو	ز	نفى الولد ميتا ولو ولدت اليوم ولد أو	مس	ولدا وقال الله سابق

ان يسقط مما والمرافعة ان لا يضر

٧٧

ان يسقط مما والمرافعة ان لا يضر

١	ابن دون الثاني لم يلق	يد	نسب الجميع وكذلك وكان بينهما	ما	دون سنة أشهر وتخلص	من
٢	نافي بوطه أمته من	و	لهاب لالمان فان بوطها اولدى أنه	كان	استبرأها صدق بيته ولو	و
٣	يطوها انسان بنسبه و	وقت	الجل مدة الامكان ثم اذا ادعياه عرض	على	القافه فان كانت ورا	را
٤	سابقهما قدماحت ثلاث	(حيض او حينه فهو لائق ان يكون الاول زوايا واه	فلا	وهما ان قد ثبت	ث
٥	قطعا اتلاهما أو أحدهما	ليا	خذي قول قاف واحد مجرب بعدل	مثل	الشاهد فان ارتبك قول	ق
٦	القائف أو حمل الاشكا	ل	أو لم يكن ترك حتى يبلغ وينتسب الى من	سو	لنه نفسه واختاره	ه
٧	منها كتاب الايمان	ثم	لا يصح الامن بالغ عاقل مختار قصدا برا	دا	ليمين ويصح ابرادهما	ا
٨	على الماضي والمستقبل والكلام	راجع	الى المستقبل فان حلف على ترك واجباً	و	فعل محرم عني فلهزمه اتيان	ن
٩	الحنت والكفارة أو أورد	ها	اترك سنة أو فعل مكروه فالحنت أولى ولا	عفرا	صلا عن الكفارة أو لفعل	ل
١٠	وهو مباح فهو مامو	ربا	جنتاب الحنت استقبلوا منه قداها لايضا	وز	الحلف بالله الاسم	م
١١	أو الوصف لما كان	من	ذلك فله مطالعة ونسبته بالتقييد كالقفا	هرا	والرحيم والحي	ي
١٢	لم يطل بينه وان تأول	قبل	وان حلف بالاسم كفيه لنفسه	و	ذلك كقولوه والله ومالك	ك
١٣	مالك يوم الدين والرحمن	و	الاله والحي الذي لا يموت غلا ياول	مثل ذلك	ولا يقبل وان حلف	ن
١٤	رجل يشترك كالبر والو	صول	والجميع والحي لم ينقد الا بالنسب	الساد	لباب الشر كمن صفات	ت
١٥	الذات التي لا تتحمل	مواد	ها غير الله كمنظمة لله وكلامه المقدس	س	وجلاله فهو كالحلف بالله	الله
١٦	قالوا لا يقبل منه	السلطان	تأويله لا يعلم الله وقدرته وحته	ما كان	يطلق وصف الله العلي	و
١٧	به كذلك الا أن يتأ	و	ل العلم على العلوم والقدرة والحق	على	التدور والعبادات فان	ان
١٨	التأويل يقبل ولو قال	طلع	الله أو أنه قد انقضت دون قال	فلي	عهد الله وميثاقه	م
١٩	فصله الا كناية والتقس	على	غيره لو قال أقسم عليك بالله لنفعلن	نحو	فان قصد الربط	ط
٢٠	ل نفسه باليمين انقضت	بلاد	قاع والافلا في باب جامع الايمان فهو لوان	مر	أطفا	ا
٢١	اسكن الدار فليخرج فان قال	بنى	ومثاني فيها فدخل لنقله وزيارته	نحو	لم يحنث ولو آلى	ي
٢٢	عينا انه لا يدخلها	شا	أن يدين لمن يحنث أو لا يركب ولا يلبس	و	لا يقسم فاذا	ا
٢٣	ذهب يستديم ذلك	ود	أيمنه حنث وكذلك الحلف لا أمنى ولا	اسرى	فاستدام حنثه وكذلك	ك

ا	اذا حلف لا يدخل دارا	وواجهه	دهليزها فدخله حث لا يسلطها	وتعوه	ولو حلف لا يدخل ل
م	ممكن أحفظيته	الفتية	بالحث بدخول ما يكتنه غارية ولو قال	السا	ثبيل كان القسم
ع	على دخوله دار	أحد	فألف لا يصل الأيدى عليها ولو حلف (لا يثا) بع	ابن الوالى فمزل من ن	اذا حلف من مطبوخ خ
ا	الولاية ثم تابع الا	بن	فان كان يريد التخص نفسه حث وفى	ما	اذا حلف من مطبوخ خ
و	وليه أمة فلان أو	ز	وجته فاعتق الامة وطلق الزوجة فلا	يكون	حث الا أن يشير بر
ل	للتخص بمينه وير	يد	ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فجعل	على	باب آخر وأحال ال
ا	الدخول منه لم يحن	و	ان تدخل من الاول والباب مزروع حث	فعل	هذا المدة الممرم
ى	يجاب من حلف وهو	ناظر	ومشيراى حنطة لا آكل هذه الحنطة فانه (فى) مثل	مثل	هذه الايحنث الا بشرط ط
ن	ثبوت الاسم وبقاؤ	حتى	لو طعننا وأكملها لم يحنث ولا يحنث	بشر	ب الفتيت من حلف على ى
ت	ترك أكل الغبز وان	آ	قسم لا يأكل سوقة حث بسقه ولو رو	ى	منه ثريا لم يحنث ولو و
ا	اقسم لا يشربه فكان مستد	عيابه	بسقه لم يحنث وان حلف لا يذ	و	فه فطمه ولقله فقبل قبل
م	من ذلك يحنث وقبل لا	وكان	الاول أصح وان حلف لا أشرب	هرى	من هذا الكوز فصبه فى فى
ع	عليه وشربه فلا حث	لديه	وان حلف لا يأكل النعم فلهذا امعة	وز	فى أكل النعم وفى ى
ا	الكيلة والكرش وكذا	من	الكبد والطحال لا يحنث به وان حلف اللأ	بى	من أكل النعم فأكل سناما ا
و	والية لم يحنث ولو	بنى	يمينه على النعم حث بأكل نهم ووحش	وتعوه	الطير السمك أو حلف لا ا
ا	أشكل الرأس حث برؤس	شا	موقر وابل وان حلف من البيض وقع على	الثا	بث المتصلب منه المزابل ل
ل	لبانفسه حيا من دجاج	وز	الوطير لا سمك ويراد وان حلف	من	أشكل الادم فأشكل من ن
م	مسخ ولحم ولبن و	نحو	مذث وان حلف من أكل الرطب والبسرة فكل	ما كان	منه فاحثت وليس م
كا	صكان حانثا من حلف	من	أكل بسرة أو رطبة فأكل منقعة ولو حلف	على	الفاشكة فبالرطب والنب ب
ن	تحنثه وبالرمان هذه	ثلاثة	منهاى أعلاها وان حلف لا يلبس شيا	فعل	الدروع والجوشن والنعال ال
فى	فى الأصح يقع ذلك كالتائبو	الا	مع انه اذا حلف من هذا الراد اختيره الى	مثل	خيس أو قباه أو تنقيفة
ان	هان ولم يحنث به والعسرو	فى	انه لو حلف لا يلبس حيا قلبس	أعطى	الطسوات من فنة أو ذهب ب
ى	يحنث وان من عليه أو أذاه رجل	لها	احتمل وحلف لا يشربه ما من عيش فند ذكر	وا لله لا يحنث من ن	

أحدنا أو كلاهما أو بغير أحد

أحدنا أو كلاهما أو بغير أحد

ث	ثوبه لبسه ولا يما	استطاع	من صنابعه الأبرياء عشانوا	ي	رجل حلف لا يبيع	جد
ب	يباه فلا توافوا الا	أخذ	بالضرب ثم وجده فقتله	و	عنه وربط يديه	يه
ث	تسكيله حنث	فا	ذاحف لا يتكلم قسراً القرآن أو سمع	نحوه	لم يحنث بذلك ولو	و
أ	أقسم لا يكلمه جهراً ولا	مر	أشار إليه أو كاتبه ورأسه لم يحنث	والتا	فيه اليسير من المال ببيع	ح
ح	حنث من حلف أن	ها	ذال مال له ويحنث بشيء ويدينها	سح	أجله ولو حلف لا يمر	ر
د	دارفان حنثاً أولاً	هـ	زماناً أو دهرًا أو خبأ برءفد	ما	أن ولو حلف لا يزور	ور
هـ	هنذا فيستقدمها	ثم زل	إليها غداة أو هو ساكن لم يحنث أولاً	يكون	مقرباً أولاً ينصرف في	ي
م	ملكه يبيع فوق كل من باع	الملك	الذي له أو من تزوجه لم يحنث	بعد	لو حلف لا يمر ببيده	د
أ	ألف سوط فحنث	الا	لف وضربه بواحدة وعلم أن	ألف	المسيلة أصابته بـ ولو	و
أ	أنه شك في الأضاق الأصح	والا	أن يكفر وأن حلف من غرة فاختلط	فألف الجع	الاعثرة لم يكن حانثاً	أ
و	وكذا لو حلف لا يدخل	في موعده	أما نسياً أو جاهلاً أو كرها	منه	فلا حنث ولا وزر	زر
ل	لذلك وإن حلف ليأكله	أول	الشهر فحنث قبله لم يحنث وكذا لو نكح	أكثر	أو شيء منه وإن حلف لا يفارق	ف
أ	الفسخ فهو بمنه فان؟	شهر	القولين القطوع به أنه لا يحنث	من	قال إن شاء الله في	ي
هـ	هذا اليمين متصلاً فاحداً	و	فهما فلا تهرم لم يحنث فلن عقدها ثم عن	حرف	الاستثناء فاستثنى بعد	د
م	ما نكحت لم يبع وإن أو	جب	الاستثناء في أثناء اليمين صح في	واحد	من القولين إلى الذي ادعوا	عوا
أ	أنه الجميع وإن قال	وا	لله لا أعلم على فلان فلم على قوم وقد	مثل	بينهم حنث إلا إذا لي	لي
أ	استثنوا بقلبه ولو	قام إلى	المادة فسلم على المأمومين وفلان	مسا	مت لهم في ذلك الطراز	أز
وي	ويحنث إن لم يستثنه	يوم	أذ في باب كفارة اليمين	جد	الحلف والحنث وجب تكفير	ر
ذ	ذلك الحنث ثم يخير	الحا	للبين عتق كالتطهر أو الطعام عشرة	ود	فأكل واحد مدق في	قي
هـ	هو من قوت البلد لا ر	دى	معيب أو كسوة على خيما أو سراويل أو أزار	را	ولا يجزئ منطقة ونحو	ف
ب	بل يجزئ لبس به قوة	والعشر	أو يكونون مساكين أو فقراء لا يجزئ الدرا	همو	أن كان مفسراً صام	م
أ	أياماً ثلاثاً أو ليعيد المكفر	ين	المسلم فقط (باب العدة)	دولون ترو	جهاً بعد ما دخل أو استدخلت	ات
ح	حدث الطلاق وجبت العدة	من	كانت حاملاً اعتدت بالوضع فلن أرتا	ب	بما وضعت فتشهد أربع قوابل إن	ن

هـ	هذا لو بقي لخط	شعبا	وتصور آدميا انقضت به العدة في الاصح	و	أكثر الحمل أربع سنين وأما
م	مدة أقبله فانتهكو	ن	سنة أشهر والحائض من ذوات الحيض وهن	شواب	النساء تمتد بثلاثة اقرا
ا	الطلق في الطهر اذا	ما	بنت الحبيصة الثالثة كفي وقيل بعد يوم وليلة	و	ان طلقت حائضا فحين تعين
ا	الحبيصة الرابعة وتعور بها	مقانية	وأربعين يوما على الضعيفا	ما	على الصبح فيقام سبعة وأربعين
و	ولحظة هذا في الحائض	و	أما الطاهر فيقام اثنين وثلاثين يوما ولحنتين	في	أشبه القسولين ومن الاياس سكا
ك	كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاما بل اثنين وستين وقبل الاياس نسائم الحين	بالت	واستطاع حيفها
ل	لزمها ان تمتد	وتوفي	ما عليها بثلاثة أشهر وكذا من لم تحض في	العا	دة ومن عاضت اذا زال
ا	الحيض عنها قل الشافعي	رحم الله	تغلب الى الاياس ثم تمتد بالشهر ومن	شر	هت تمتد بالشهر ومن
هـ	هجم عليها الحيض يطل	ور	جعت الى الاقرا معة من تحيض من الا	ما	محيضتان وذوات الاياس
م	منهن ومن لم تحض في الما	ضى	شهر ونصف فان عتقت في العدة	كان	الطلاق رجيا فالنقول
ا	الاصح من قوليه مرضى الله	عنه	انتم عدة حرة وان كانت بائنا لم يكن	معدولا	بها عن الاماء الى الحكم
ثم	ثم السوط ووه بشبهة	فا	نهما تمتد كالطقة وأما عدة الوفاة	من	كانت حاملا فبالوضع ومن تكون
م	منهن حرة حائلا فا	جعت الامة	ان عدتها أربعة أشهر وعشرو	المد	ة فلا مدة نصفها وبجب على
ا	الرجعية اذا مات الزوج ولم يات	على	عدتها ان تنقل الى عدة الوفاة والفقو	د	ليس لزوجه نكاح في الدين
ا	الا ان يثبت موته	و	طلاقه وفي القديم ثقبس أربع سنين	مثل	أكثر الحمل ثم بعد القربص
ج	جعل كلتوفي قتمت من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	متنى	وطلق احداهما مات لا بعد
ت	تعين أو بيان عدة الوفاة	هـ	ان كان لم يطأها أو وطئ وعاد	و	انا أشهر أو اقراء في دجى
م	من الطلاق وأما في	البا	ن من الطلاق فانها تمتد بالا كثر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق
ع	عدته من حين أو	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الموت والاحداد	و	لجب بمسدة وفاة لابن
ب	بان تترك الزينة بكما	وصفو	افلا تلبس حليوي يحرم عليها الاستنا	ربا	لثياب المصبة للزينة قوما
هـ	هـ وطب لانا	نه	ولا تختضب ولا تدخن وعليها الامتناع	ع	من الاكتمال بالاعد فلو
ع	عمر حازا كتمال عند	الكا	فك لا وتفسله نهرا ولا تنظف بصد	وتحوه	مباح وانعسروا حرام عليها
ل	لكن اذا احتاجت لثما	مل	في بيع غزل ونصوه خرجت نهرا	واما	البس فلا ولا يحبل

ت	تطرق البائن أيضا لو	السلطان	ينتهان من الخروج	العشرة	وبذاتها على المكان
ا	أو ضرورة ثم كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكتته فان	التي	تطلق السكنى لها واجب ب
ن	ثم لو كانت ساكنة في	الانزوف	من منازلها فله نقلها ولا يسكنها	لا	مع محرم لها وضوء ولو غضى ي
ال	الى مسكن بانه فوجبت	ا	لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تصرف	عنه او الى سفر تجارة أو و
ت	توابو لحقها	عها	الطلاق فلها ان ترجع وان غضى في	حاجتها	فاذا انقضت ابقى في
ز	زمن من العدة فالولد	عيل	يسافر ترجع معه لثمة خيبة العدة	المر	وفقة في المسكن ولو بقبول ل
م	مخرجي النقلة وأذنت ان	بن	مكاني وقابل لحاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في
و	وطء العدة في نكاح فاحد	العبا	رة أو غيرها أو بشبهة ما نة أخرى	و	تقدم عدة الجبل في ي
ه	هذا وغير الحامل تجري على القيا	س	فتقضى عدة الطلاق ثم	تصرف	لمدة الشبهة ولو راجعها ا
و	وهي في عدة سلايد	من	ان يهرج راحتي تقضى عدة الشبهة وان راجع	في	العدة فطلق ولم يطل ا
ا	الزمان استثنافا لا	لا	عتدا وبقائه الخلطة بينهما بعد الطلاق من	النكر	ثم الاصح تقسلا لا
ج	جريان البائن في عدها و	يختلف	الحكم في الرجعية فلا تجري فيها حق بغيرها و	ا	الرجعية لانصحب بد انتضاضا
ت	تاريخ العدة وان طلق و	احد	رجعية في لعدة طلق وان قالت اتقضى	حدها	وانكسر فان عرف ف
م	من الزمان ما يمتدور	في	مثله انتضاء العدة فالقول قوله ولو غضى في	ما	اذا قال طلق بعد الولادة
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا اختلف في الولادة فقال	هو	ما ولدت الابن عدما ا
ع	عقدت الطلاق فالقول قولها	ولا	اشكال باب الاستبراء كل سبب حصل لك	اسم	الملك في أمه أو جبا اذا
ال	الاستبراء لما قبل الوطء فلا	يأتي	من ملكها اما ملاح حتى تضع ومن	ليس	بها حمل استبراء ت
خ	خلف الملك بخصضة كاملة و	الزمان	الذي يستبرئه ذوات الا شهر العصم	بصر	فهو شهر واحد وان سوغ
و	ورجل ملك أمه معتدة أو	بذلك	زوج أو مرتدة لم تستبرئ حتى تؤمن بر	في	أو يزول النكاح وتعدد
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل وطئها لكن يشوب الاستبراء وان كانت	على	ملكه فبإسماها ثم انثى ي
و	وفسخ العقد فإليه	الاستبراء	على العصم وان زوجها طلق بعد المخول ط	أكثر	أعجابا متى اتقنت
ا	العدة استبراءها ما	من	طلق قبل الدخول فتستبرئ قطعا و	من	باع أمه وطئها هو و
ل	ليستبرئها كره خوفا على	نسله	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبق	لا ثلاثة	تستبرئ أمه وطئا

ق	قد عتقت ثم تسكن وكذا أم	و (لما) سبدها وان عتقت وهي مزوجة أو ممتدة فلا	استبرأه ووطه رجلين يجب
ب	به استبرأه أن يشرع في الثاني إذا	عتت	منه بل بين امرأته لم تفت
ض	ضمتنا يمكن في مثله	له	في بطنه حرم وان جبن
ن	ثم طعمه حرم ولو خلط	ا	اللين أو كرا لا إذا كان نفس
ال	اللين مغلوبا فلا يصح من	الحلا (ف)	عليهما محرمان ولا تقضى
ب	به في الحقة والرضع أو صا	فه	المسولين خمس رضعات فليس
ن	تقبح بدونهما حرمه و	في	عند نفسه غشرا فهي في
ر	رأبهم رضعة ولو تعول	يوم	فالتفت ثم هاد في الحال
و	ووضع فهي واحدة ولو	و	أقبل وشك هل حل حل
ه	هذا الرضيع حين يدخل اللبن	فاه	لرضعة تصير أم الفلام
و	ويصير صاحب اللبن	والده	إلى أخوته ممان الرضاعة مثل
ا	النسب وعند الشافعي	رجه الله لو كانت رجلا	مستوليات فوضع صبي
ج	جميعهم مرة مرة كفي	و	ذلك لأن أبا كان واطشا
ن	تلك النسوة وكل من	الحق به	ذا اللبن لا ينقطع إلا
م	منى ولدت غيره وان أدى	إلى	ضجع بين زوجته اما
ا	أرضعتا امرأته أو أم أحدهما	مد	ومن أقصد على الزوجين
ع	عقد نكاح بوضع صا	ر	تجب به يجب على
ال	الموسر ممدان والبد	سته	بالتوسط مد ونصف هكذا
ح	حصروه ويكون حيا سلم	في	ونخبزه فان تراصيا بابدال
ذ	ذلك به مرض فسوجهان والذي	تعر	لا والادام مما كان غالبا
ف	في البلد فان اختلف ليسار	و	انطبر بلام أصلا
و	واجب لها الادام إذا اعتا	د	الكفاية والعماد القسوم
ال	البلد وعادة أهل	فن	به ومما يكونون
			الزواج ويجب لها ذنق الشتم مرقد
			مغيرها وتجب لها كدوة يقع بها
			أصل ق قدره الحاصكم ومن لا
			ذلك
			أشبه
			وما
			كل
			اسم
			يليق

ف	تقودها عليه من التي جرت بها	المادة لا الطيب ولا ما تغسله لاتي	من الخضاب ونحوه وبلى ي
ط	طالب المشط والذهن يوم	تحتاجه وما تتكلف به من الصدر والمرتد	الزواج واجب لها
ع	عندنا وكذا ما يحتاج من الا	نية للطبخ والا تل ونحوه ويجب المكرو	ما يجب لاتي بحالها
ثم ال	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت	لحجب فان قال أنا أعده هالم يلزمهاو	لزمه عدم لتسائه فلا لا
شك	شك في وجوب نفقتها في	من مد وكسوتهم وتجب النفقة باتين لا	للقدر والتكثير بالمرض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	أهلها وتجب النفقة لكبير على صغير لا	ه كانت أو أمة قالوا
و	ولا تسقط لغيرها من الوط	ع بصرها أو رقتها ولا لباله تناف	والامانة ان كانت تختلف ف
ه	هكذا من السيد الى القر	ومن القرن الى السيد فلا نفقة لها ولا	لا اذا سلبت لا ونهار اليه
و	وان غاب الزوج فبعت	يعلمه بالتكثير لنفسها ومكتسبها	زما ما يمكن وصوله لو
ا	أراد وجبت النفقة من	الوقت وتسقط بنشوز وسفر لم ياذن	فيه وكذا بالذمة اذا
ج	جوى لما جتوا والمج حاجته افلود	فأذن لها بالاحرام بالبحر	خسر عن نفقتها مالم
ب	تسافر ولا يجوز له	أحرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات	التا نيت
م	منع ولا صوم التطاوع و	بغير اذن والمطافات بان ورجى فالجمعة	مثل
ا	التطيف فانه لا يجب لها و	المطافاة الباش فيجب على الزوج	سما
ع	عليه نفقتها وكسوتها و	اتفق حاملا فبالت حائلا لا تفر	و
ال	القول في وجوب سكناها و	ف فانه لا يجب نفقتها على	مر
ن	نمبر الزوجين فقال الذي صر	نفقة ثلاثة أشهر وقال شهرين صدق بيم	ينها وقد
ن	نفقه صدق بيمينه و	تأخر من نفقتها صار ديناً في الذمة	و
و	وجهه الصبر والفسخ ان شاء	لكن بالحاكم فان شئت القام في	ما
ال	العلم أن ما ذلك ومن	يكان وما له منه على مسافة القصر	أشبه
ك	كالكفى ويعمل فلا ناراءا	ن والصكوة اذا أعرم فكامل	ذلك
ف	في نفقة الخادم انه لا تسو	الفسخ على الاعسارها لكن ذكر	وا
ثم	ثم الادام كذلك والعبد	له زوجة ان كان مكتسباً	لنا

ذكر	وأنتا تعلق بذمته ولها الفسخ بعد إلنا	لث	أجاب نفقة القريب	الاصول	ل
نا	نا كانوا أو ذكورا وإن خالف	كل	الآخر في دين الحسنى	في	ل
هو	غير المكتسب إن كان ينطلق عليه	اسم	المخير أو يمنونا أو زمننا	ا	ن
كلن	كبير الفصح لثم يجب لأصل لا فرع و	في	أصناف الأب خلاف	ف	ق
من	أوجبه أوجب نفقة زوجته وبدأ بنفسه و	آخر	ماسواها ثم زوجته ثم يعلى	ي	ص
بعض	الاصحاب الأم أحق وقيل يستويان فيهما	هـ	والابن قبل ابنه وقيل يقسماء	هـ	ا
أمرا	بنفقة معاوان لم يستويا أوجبنا	ها	على الأقرب والابوان اذا	ا	ج
السلطان	الأب ثم أباه الأقرب فالأقرب ثم	المؤنث	بعدم يلزم الاصول	ل	ت
الملك	في المطالبة بما لم تفت فأنما الانصير	مثل	نفقة الزوجة دينان	م	م
الحما	هرة بطلب فأنها وعليها الرضاع ولها الالباب	حد	واعليه فان لم ياتق	ق	ا
هذا	رضاعه وإن وجد غير الأم قطا	يفة	من العلماء يقول يتصور	ي	ع
قطع	الاكثرون يصحتم انها أولى بارضاعه	و	اذا طلبت أجرة مثل فهو	هو	ا
ايه	وإن تبرعت الأجنبية ثم لا يلزمها إن تكون	فاطمة	له قبل الحولين وكذلك ذلك	ذلك	ل
حر	م عليه أن يضيقه وإن عدم نفعا وخد	مه	والسرية تفضل على المنه ور	ر	ع
ض	كسوته على نفقة أمة الخدمه وكسوته اذ امر	بيته	في ذلك على العرف ثم ثم	ثم	ص
وا	فاه بطعامه أن يطعمه منه ولا يكافه ما يضره وما	لا يطيقه	وزوجيه في	ي	ب
قامه	ويعقب في السفر ولعن الجارية والشاة وما أشبه ذلك	لا يجوز	أن يؤخذ ذ	ذ	و
بعدو	له ولو يباع ماله في نفقة الهائم	والر	قيق إن تعذر فيه الصكر	كرا	ال
ف	نه ييمه بطلب الحفاته والاثان	ا	ليقها ولا اختلاف	ل	لث
قوالده	الطفل ثم أمه القسرى فلقري ثم تتا	بع	أمهات الاب ثم تقدم أختا	ا	ف
مقا	م العمة بعد بنت الاخت والجدات	كل	من لا يرث فليست من أهل	ل	ثم
مه	وأيمه على أخت من أيمه وتثبت	اسم	الحفاته لكل ذكر و	ر	ال
في	يده بنت عمه المشتهة وتسلم الى	مؤنث	يعينها ابن العم ولو	و	ق

من صار لذكور ورائك كانت	الا	م اولهم	على	السترتيب ثم الاب وتصرف ف
من بعده لامهاته ثم الا	مر	بعد البدين امهاته وقيل يقدم نصوص	ثلاثة	على الاب فعينوا وا
الاخت لاوين ثم اخنت لام	ثم	الغالة والصمغ هـ والاول واذا	اس	ز سن التقي يظفل ل
جملت الخيرة اليه فلو	اته	اختار واحدا ثم الا تحوّل اليه وغيرها	ف	انه اذا اختار الاب لم يرجح
تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	يشوق من زيارة امه وان اشتاق	نصو	بنها المتفجع زيارته ما تترك وك
مرة في أيام كالمادة لازا	يد	عليه لو لم تقرر بغيرها ولا تزورها البفتون	قدم	اختيار الام كانت اقل مات ان
البفت معها ولا تاتي الاب ولا تزور	و	وله زيارتها والابن معها ابلا	و	صع الاب ينهار اولو و
عدم الاب والجدة واختاروا احدا	من	العصبة قدم الام ولو	نذر	ن الام وكمرهتا ما ما
أجرتا اجبارها وانتقل الى	الطا	ثقة التي بعده على الترتيب	وما	لريق ولا من يعباب
لفسقه حق والكافر لاند	عه	يخص مسلما او بالزوجة ففي	أشبه	الوجهين ان تزوجت من هو و
عهل طفل أو قريب	وكان	من أهل الحضنة بعده استفت مع	ذلك	ولاحق لمسافر واذا ما
ص صار السفر لنقله فالاب أحق	من ا	لام ثم من بعده بحارم العصبة	والخا	رج من الحرمة لا يمكن انتقالا لا
ب عشرة أهله وتطلى بنتها	مره	كتاب الجنائيات ولا يقتص عن يه	مس	جنسون ولا من عبي
و مبرم ويقتص عن شرب محر	ما	أكبره والعبد والكافر لا يقتص	على	خدمتها من ضده ولو وقع ع
ال المبستدئ له أو رجل	كان	كافر بكافر لم يحرمه فمتق المارح أو دخل	في	الاسلام ثم مات المجرع فلا
خروج له	و	جب من القصاص ويجب ان يقتل	لذكر	بالمؤث ويقتص لاب
من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد يذبح مرتد من	سجيت	أمي المرتد اذا
ث ثار عليه ذى قتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو لرتد المجرع ثم أسلم	سرى	به الجرح فان فيه اختلاف
م معظهم يسقط القصاص و	احدا	اقولن يقول ان تصد من الردة وجب و	مو	جب القصاص السجل وافضل ان
ا انطأ لا قود فيها	وقا	رها الذية كمن يرى هذا فقتل والعبد	واذا	نثال يقصده بما يقتل غالباً فان ت
ل لا ما لا يقتل غالباً كصرا لا	نين	وضرب السوط وهذا نحوه شبه عذابي	او	لا قود فيبسه ولو و
ج جنبه من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلمه أو كمن الحبس منه مدة	لانا	من موته فيها فلا يفييه
م من القسود شيء ويضئ	السلطان	بالقود على من غرورة بغيره مقل لحد	ث	منها تورموا لم حتى مات لا لا

م	من مات فورا بلا أثر فذلك	الملك	يازمهم بدية تشبه العمد ولو ضرب به بمقتل	وجعل	يضرب به حتى ذهب	ب
و	وجب القود وان حصل منه	الا	لقاه في نارا وماء مفروق له أو حصر منه	لذا كبر	بشدته أو خنقه حتى أ	ا
هـ	هلك أو ألقاه وقدا	شرف	به على ماء فلقمه حوت أو السمعة عقربا	إذا	كانت تقتل غالباً فطلس	س
و	وجب ولو أكرهه الو	الى	أو غيره على قتله لزمهما القود ولو	كان	المأمور بالقتل ذاهب	ب
ا	التبشير لزم الأمر ولو	سر	رجلاً أو أسكبه لمن يقتله فالقود	على	القاتل ولو شهد عليه	هـ
ج	جاز الشهادة عند من لا يتر	دد	في شهادته ما يقتل به فارجعوا أو	ا	بالتمجد لزمهما القود ولو	و
ث	توخى له ما قاتلا	وأ	لقاه في طعامه فأكله الرجل جاهلاً	كتر	هم يقول لا يجب	ب
م	منه قود ببلدية وان	قام	وأكرهه على أكله وجب القود ولو قتله	من	مثله الموت غالباً وقع	ع
ا	ايجاب للقود وان صكانت	به	ساعة قطعها رجل اعتد	لو	صاعلى شرفه فانت فرض	ض
ع	عليه القود وكذلك	ا	لإنسان لو اشتراك في قتله أو	في ثلاثة	قتلوا به جميعهم	هم
ا	اما اذا قطع أحدهم	يا	ديه وحزله الآخر قطع للرد	مثل	ما فعل وقيل الثاني	ي
ل	لكن شريك المقتل اذا	ما	تعمد لا قود عليه ويقتل من	رجل	شارك والد أو كذلك	ك
ع	عندنا في شريك المقتل	وفي	شريك قاتل نفسه خلاف والإظهار فيما	يقال	وجوبه ولو داوى جرحه بمض	ر
ق	قاتل وليس بموجب صكان	ذلك	شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس فبالجماعة	هـ
ل	لو اشتراكوا وجمعهم	الوقت	وقطعوا عضو إنسان قطعوا كلهم إن قطعوا	مر	واحدة والجروح مثله	هـ
و	ويجب القصاص فيما	قد	ر منها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	يم (فيها)	الاعظم كالوشعة والجرح في	في
ال	الغخذ ولو أضره فسا	مت	الجرح بعض رأسه ومثله يستوجب	أو	يزيد على رأس الشاج فلا	ا
ج	خلاف أنه يرضخ	عليه	الكل وإذا زاد منه فاضراً شمولاً	امراً	هتم من وجب	ل
ر	رأسه بموضحة قال الثاني	رضاه	أو وضعه وأخذ الأرض للزيادة	ة	وقصاص الاعضاء لازم	م
ث	مثلاً لا يجزى لا يبدل عنه	فأجاز	وه في أذن ولسان وشعة وذكر واثنين	يقال	ومارن وجفن وماتى في	في
م	مقتلة واليتين وشعرين ولجبا	في	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى	لها	ولا بأس بيمين وان قد	د
ال	اليمين وكذلك أعضا	وا	لا تخفى لا تؤخذ إلا أخرى ولا عين مصيبة	بما	رأسه بالعضبة ولو	و
ن	نزع ربيعاً منه واستأ	مر	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقتل	ب	بع الأذن وان قد	قد

ل	رجل أنفاس أصلها	ان	يقطع مائة ويأخذ الأرض الباقي	وما	يقوخذ بسن من غيرها
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخرس ويؤخذ ولو قطع الزندوما	أشبهه	من فوق المفصل فليست
هـ	هذه محمل قصاص فان أراد	تبع	المفصل دونوه الأرض الباقي	والسا	لمة لا تؤخذ بشلاء نم
و	وجهوا العكس ان لم يتخذ	وكا	ولا ذكر معجم باشل وعكسه ور	د	جوازه والذين جعل مثل
ا	الصحيح وذكر الصبي قطع	به	الجبيح من ذكر الكبير ولا با	س	باب عضو القصاص نقول نقول
ج	جعل القصاص للوارث لا	الما	قلة وهو محضير فان عني على	كل	الدية وجبت الدية
ت	فامة وان عني ولم يمرض	لى	ذكر الدية لم تجب وان عني على	اسم	مال غير الدية لزم
م	مهما قبل الجارح في الاصح	وفي	ماذا لم يبق لاي بقط القود	على	الاصح وان عضوا
ا	أحد الورثة سقط القصاص	هذا	والباقيين حقهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طفل ل
ع	على اتخذه القاتل	العام (والاشترى حتى يبلغ ثم ان رضوا بمسوف الا لفرقة)	القولين نصليهم من الدية في تركه وقيل لا يحسن	علا	بمنه وان وقع ع
ا	أحدهم بقتله قال باقون في	ج	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء لم يعضوا القريب ب
ل	لقتله ولو سبق عضوا أحدهم فهد	الحمل	حيثما يقتله ولو مات الجاني قبل	الا	خذه بالقصاص أو زال الطرف ف
ا	أم لا والصبي لا يصح	الا	تعد به وقطعه العضو وقال هذا التا	ان	عضوت عنهن عن سرية حدثت
ض	ضمن الدية ولو عني عن البا	شرف	يضادية العضو غير لازمة	و	أما الحادث بالسرية فالاصح
م	منه سقط القصاص	وكان	المؤمنين بغير فيه بين القصاص و	ا	لمسفو على الدية وما
ا	اياب ديته ومن لا وارث له فا	مير	خسة في القصاص بغير أمر السلطان و	لاد	مام بيل عليه اقتداء النبي
رو	روى عن أحمد من أصحابنا	الو	هذا من لا يحسن بل ويك أو يستأجر ولا ي	م	باجرة المستوفى ببل من ن
ال	المستوفاه والمستوفى فلا ير	كب	الوجهين ويستوفى في الحرم وقودا ويحمل	مثل	الحامل حتى تضع وحدا
ط	طرف مال الجاني في	نخر	يقضى ان رجلا لا يقتل مسلما	عمر	ثم المنبلي قتل بسهل ل
ي	يرضع اللباو بغيره غير هاهو	الدين	من ماله فان همموا قسم بالسوية	وز	عمدوا التلويدرا الآخر وسبق ق
ثم	ثم الدية لم يمرض	والسبيل	الباقين الدية فان اند التان وصاركا	فر	اقتل للقصاص فقطط
ا	الى قتله أخذ فقه	وفي	تفويت قصاصه ولو قال ان خرج بينك فا	وما	له باليسار فقطعهما نظر
ل	لان لمية يشترج ومن	المحرم			

نريد ان نعلم انهم والكنيسة في النسخة

نريد ان نعلم انهم والكنيسة في النسخة

خ	نبره فان قل كان	من (نقى	انما تجزى وقال ظننا اليه لدهش وما	اشبه ذلك	والقاطع ظن حسب	ب
ز	زوالها انما اليه فان	السنة	نارمه ديتها فاذا تم ملت قطع عينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم	ضم
ب	بينهما يقطع ثم يقتل	هذه	المقاصصة في القطار المقدار ما الجرح	السا	رى الذي ليس مقصدا	ا
وهو	وهو كيانة وكسر عظم فانه اذا	توفي	الجروح واراد الوارث القصاص فلا تنال	مع	بئله في الاصح بل	ل
ا	الواجب حزه بالسيف	الو	جه فحين قتل بالجر وان شابه يقتل بعنه	و	تحرير وتفرق ومنقط	ط
ج	جار مجراه والاولى ايجبا	ز	وان يقتص منه بالسيف ولا يتبع من	اسم	القتل بالواط والصرولا	ا
قا	تقاتل بل يقتص بالسيف ولو	ير	يد المقطوع القصاص فاقص ثم اتى ال	مراية الى	نفسه فلو لم يزاوغف	و
ع	على نصف الدية ولا ير	تقى	لا كثر ولو مات القاص منه فهدر ولو مات	فا	ن سبق المجني عليه قال قال	قال
ا	الماء اقص منه كما حكم	الدين و	ان سبق الجاني فالسراية هدر ولو	عول	الولى على القصاص بناب	اب
ل	الطفل لم ينفرد لم يكن	ولى	الطفل ولكن ينتظر فان ثبت	مثل	نابسقط القصاص ولو	و
نر	نوب المنيب وقصد امر	الو	الى الصبر حتى يبلغ اب موجبات الدية اذا	جا	وصي على شفا	ا
مو	موضع عال نصاح با	زا	نه وان داه اونه رسلا ما فوقع قا	لو	اتجب دية مغلطة وقيل	ل
ال	القصاص واما البالغ اذا مالو	ره	بمثل ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل	عل
له	كالبالغ مراده بقط حث	بمده	فوقع والمرأة اذا تكرت بسوء	وطا	لبها السلطان قالت جنينا	ا
في	فترضا منه ولو طرح بمسبعة	ولد	اصغير افلا ضمان ولو وقع هارب منه في بئر	قا	لو	و
ث	ثابت البصر وتلقاؤ	نور	فلا ضمان وان كان اعمى او في ظلمة	ت	ضمن ولو انخفض السقف	ف
م	من نفعه وهو جرب منه حكم	الدين	يجب ضمانه ولو سلم صبي لساج	و	امره بتعليقه فنرق في	ي
ال	البصر ضمانه ولو حفر	على	ملك غيره ابارا عدونا ضمن	كل ما	يقع فيها ولو حفر منها	ا
ش	شيء في دله يره اود هانزا	بن	له صغير وعدا بانسان فوقع فيها ضمن	اشبه	القولين ولو جعل	ل
ت	ذلك في طريق ضيق وان	عر	ه العسليين ضمن الواقع فيها فان اتعت وحفر	ذلك	باذن الامام او لصلة تم	م
ر	رفع الضمان عنه والا ضمن	وفي	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	الميازيب يجوز انزاجها وقيد	قيد
ا	الجواز بضمان التلف بها وفي	سنة	لحق لو وقع الخلع منها على انسان دون	الثا	بت قتلها وجبت الدية بهذا	ا
ج	جميع ما يربى الكلب النصف والا	ربح	والجسد دون الماشاة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسس	س

١	مستوفى لا ضمان أصلاً	١	تصورت مائة في الشارع
٢	ما قوله منها ولو تم قاب قب	٢	من ذلك ولو طرح فتصور
٣	نسان ووقع في البئر فخرج	٣	السيدان بان حفر أحدهما
٤	التعدي ضمن الحافر ثم	٤	عندنا السبب الاول و
٥	المدرج ولو عثر من	٥	الحفر لو عثر بهما غير الذي
٦	نية وان ضاق فالتقاء عديه	٦	خرج يعني بنائهم أو فاعداً لقا
٧	الصبح وان اصطدم ماني في	٧	معدراً لا المار به الا في
٨	عداً فخطوا ولم يصد	٨	وسط الطريق فالتحكيم
٩	لجنينان فقصص عن كل	٩	الاصطدام كما اذا لم يبا
١٠	في ذلك ان كلاهما	١٠	لازم لكل وان جر
١١	في سفينتين وقع التلاقي في	١١	قيمة نصف دابة كل
١٢	بحر المخبئين اذا عاد	١٢	بينهما فاصداً ما راي فيه ما
١٣	ون لزمهم تسعة أعشار دية	١٣	ض ضرورة على أحد الزم
١٤	لشالرا بيا ورتوا فلالول	١٤	ما اجتمعوا على البئر و
١٥	لثاني منسله على المتقدم	١٥	الثلاث من ديتهم يضر
١٦	على الاول وللرايع مجر	١٦	جزءو الثالث من
١٧	اذانقانا وجب كما ذكر	١٧	تمام الدية على الثالث
١٨	معة لحرد كرمائة بغير	١٨	على كل دية الا عثر فله
١٩	في السن لا يشترط بل اكل وتقبل	١٩	في العمدة وشبهه مثلثة ثلاثون
٢٠	عشرون وعلى هذا الحسن	٢٠	هذه من أبه والافاناب
٢١	حرم مكة خطأ سكان أو	٢١	ثلاثة الأنواع ابن بـون
٢٢	ذيرحم محمد فأنهم أو جيوها	٢٢	عداً فديته مثلثة و
٢٣	عوضاً من الأبل فله الرد	٢٣	للجميع اثلاثاً وهذا الحكم لا

وَالْفَرْسُ وَهُوَ بِاجْتِمَاعِ الْخَمْسِ وَارْدٌ

وَالْفَرْسُ وَهُوَ بِاجْتِمَاعِ الْخَمْسِ وَارْدٌ

و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	الدين	أخضعه ولا يصح واذا علمت الابل	فلما	م لمول فيه خلاف ف
ذ	ذكر في القديم الاختصار	على	التدينار وفي الجديد هو الصبح القيمة	ن	عست واذا كان
ا	المقتول أنى أو خنق و	حاله	مثل فقه ما نسب الديق ولوقل يهودى أو نصراني فعلا	فلا	قاتل عسدا أو خطأ وجب ب
ك	لكل ثلاث دية مسلم تعلم	الى	دارته وامرأته منصفه والجوسى والوثنى المتأمن	أو	من لم تبلغه داهى
ال	الاسلام ثلاثا عشر مسلم ثم	ان	الجنين دية غيرة اذا أحدثته	فلا	قاتل لا يقيمتان ثم
ع	عشر دية امرأة وعلى من	هالك	جنين يهودى أو نصراني غيرة كثلث غيرة تكو	ن	لم وان خر
ق	قبل حياتها فلا خلاف	في	وجوب دية كاملة وتقبل الفسرة	اذا	كانت لم ثم مرم وورد
ص	صغير لم يميز فان قد بلغت	شهر	الوجهين وجوب غيرة لا قبل من الدرة ما	كان	ميبا وخميبا والمصرف ف
و	ورثة الجنين والنجاب	جاء	عة انظار صرة تشق الجلود الحامية تدميه و	ا	لباحة تقطع اللحم والملاحه هو و
هـ	هدى فوصى في اللحم والسمان	د	ون الموضحة تبغ الجنين اللحم والظلم	لنو	ضع الموضحة وهي ضرب ب
و	وضع النظم والماشية الذ	ى	بشمه والمثقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	الدماع بجلسدة والدامسة التى
ب	بليقت الدماغ ثم	الا	قتصاص لا ييب الا فى الموضحة وما غيرها	لما	منه قصاص وقيل بسبب الشجاعت
ا	التى قبلها سوى انظار صرة والا	خرى	لا ييب فيها وليست الموضحة فى الرأس	زائدة	على التى فى البدن بل الكل ل
ج	جائز والقتصاص فيه ويجب	سنة	القتصاص فى ذنن قطعته ولم يبينه واما	مثل	الموضحة فنهالا ا
ت	تقتص عن ابل خمس ولو أضع	سبع	موضعات فكل واحد خمس والايضاح	ان	عسدا لها شمة وجب عشر ر
م	من الابل والاغنام	و	فى التقة عشر مشرة والمأمومة ثلث الدية ووجوب	ان	الموضحة نسبتبه من ان صادف ذف
ا	المصرف والاختكومو	نما	والجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة الكبيرة	و	المصغرة سواء ولو وسع فى فى
ع	عروض موضحة غير الجا	نين	فثلثان وان وسعها الجاني فهو واحدة ولو	زيد	فى الجائفة فكر يادة للموضحة
ا	الان الجائفة اذا نذنت	واستمر	تبطننا وظلهم سراقها بما جافتان و	ان	قطع اذنيه أو أشله افلك
ل	له دية فى احداهما يوجب	القاضى	نصفها ويوجب فى كل عضو اثلث حكومة	وبرهان	ذلك واضح وكل من من
خر	خرج عينا فقصم فديقوان	أشرفه	على المرو ولم يقتلوا الا عشم والاخص	ونحو ذلك	سواء اذ لم ينقص ضومها ا
م	منه فان نقص قدر فى حكم	الدين النار	قبيل الحسق فان لم ينضب الحكومة	والما	صة من الاحصاء توجب بكل ل
و	واحد من اجنان المال	فى	برج دية وفى المارن وحده الدية شر	عوه	ان لا نالها عجر والطرقة والقياس من

١	ان الاخشم كالصم	وز	هو وان في الشفتين الدية وكذا السن ناطق	ق وفي كل	انوس حكومة اما الطفل وان	ن
ل	لم يكن قد مضى من عمره ما	برا	ويصرف به امانة النطق واشاراته قاطرة	١	تجب الدية فيها	ا
ع	عليه وان يفتنى في شهر	شهر	لوجهين ثم في كل من خمسة ابرة الكل مو	١	ما حين للنظر في التفاضل وقد	د
ص	صرحوا بالتصوية بين كبير الظاهر	و	بين من قلها السخ على الصم	و	واجب في سن زائدة او	و
ب	بها حكمة وقليلة	استمر بها	بطلان المنفعة بحكومة ان تستفك كالمالمة	في	الوجهين فان عادت سنة	هـ
و	وكان متغورا فلا يصح	القاضي	ان يعود هيا قط الارض عنه وان كان	واحدا	لم ينشر اسقطه ولو	و
ا	ابان اللعين فدية وفي وجهه	انه	يف تشدح فيهما الاسنان وفي احد نصف	هاو	مثل ذلك اليه	م
ل	ليس فدية في قضاء الدين	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه	تضر	ديتها وحكومة ثم من	ن
ك	كل اصبع عشرين	بن	لبون وغيره كنسبة الدية والاخلة ثلث لو اما	مو	جب انقله الاجام بالقطع	ع
ف	فتمنعها او الرجل كاليد في	عيا	نهم وفي حلقى المرأة الدية وفي حلقا	ت	الرجال حكومة وفي	ي
و	وفد كسر الصلب ويا	س	من المثني وجبت الدية فان فقد المثني	و	النكاح فديتان وفي عضو	و
ا	الذكر الدية سواء كان	في	صغيرا كبيرا وعين والحشفة كالذكر	ممد	مبعضها يلزمه بالقط ويجب	ب
عل	على نسبتهما الاثنيان قد	ر	وافهم الدية كالذكر وفي اليتيم الدية وكذا	ي	شفرها او الافضا	ا
م	موجب الدية والنظر ان	مضا	هو اذهب به وجبت الدية وكذا الدمع وذ	كر	وان في النثم الدية وقيل	ل
ا	الحكومة وهو ضيف ووجوب	ن	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجوب	ب	يا سقط وفي الموت الدية لا ارش	ش
ن	فوجها فيه ففي الذاهب	من	الكلام والصوت ديتان وفي الذوق الدية	و	كذا المنع وقوة الامانة ولو قطع	ع
من	من رجل ورجل اطرافا	عامه	لديان ثم عرت الجراحات و	ما	تسقطت عنه وصار	ر
ا	الواجبة ولو وصل هو	الى	جزء عمدا والجرح لم ينسد فلكنك في	أشبه	الوجهين لا غير والقول	ول
ف	فيما لا تدري فيه	ان	الشرع يجب في الحكومة	ذلك	جزء نسبته الى الدية لا	ا
ع	عضو الجناية نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رقيقا	وا	لقرويم هذا لا يجوز	لا
ال	الابعد الاتي بال او ما الواجب	تق	الاطراف مثل السن والاصبع والموصلة فا	علم	ان السرقة منه وتلزم	م
ال	القيمة في الرقيق والاطراف	ال	في ثمان القيمة نسبة الدية في الحرفين	ان	تجبه قيمته فاكثر ومثل	ن
ع	عمده خطؤه وخين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	ا	علم باب العاقلة واليهما القول	ج

و رجوع ما يجب لافريق بين ال	و العشر والدية الكسالة في الخطا وشبهه العمدو	سما	العلماء ما خلا أملا	١
و وفرع من العصبية عاقلة والد	ينزهم الأقرب فالأقرب والنسب من	الا	يؤيد بن يقدم وفي قول	ل
من ضيف يستويان ثم الموالى	يعد هم وهم المتق ثم عصبته من كان	نينا	عن البلد أو ما ضرا هناك	ك
منهم سواء ثم قضى الترفع في	بالانتقال بينهم إلى استن المتق وعاقلة المرأة	عليهم	عقل عتيقها وليس	س
المتيق بطالب وان قدر في	الله فان عجزت عاقلة المسلم فيبت المالو	السلام	فان عجزت زولمة ع	ع
ي يومئذ منه سوى عشر جعلنا	على الجاني وان عدم فالحلل عليه في	لا	ظهر وأما دية النفس في	ي
ثم ثوبل ثلاثين	يلزم العاقلة لكل سنة ثلاثو	تتمرف	ديعة الذي في	في
في فردبنة أو جيسوا ذلك	اراع إلى الأصل والمرأة في ستين ثلث الدية	في	الاولى والباقي في الثانية والرقى	ق
ق قالوا الاظهر ان	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية	المر	وقفة وفي الاثنين خلاف	اف
الاصح ان ثلاث سنين منتهى	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموصو	فة	والاجل من الموت ويقضى	ي
في الاطراف ان أجل أر	من وقت الجناية ولا يعقل في الجنائيات	الا	سرا بالحق عاقلة ثابت	ث
الفنى ذكر موافق في أسلوب الدين	فان قدوا واحد من هذه الشروط هي	سنة	يلزمهم وكان لاخذ منه	ه
ظ علما ثم تقدير الشرع أحد	المورثين تسدينار والمتوسط بينهما ومن أع	سرا	آخر الحول أسقطنا	ا
ه هذاعنه وان استغنى أو بلغ	آخر الحول لزومه باب كفارة القتل وهو	و	جهاعلى من أحدث قتلا	لا
ويهم ذلك لصبي والمجنون و	الدوا العبد الذي في خطا وعمد ذي جنين	وا	ط بكل شريك كساره وهو	و
نج خذ من الطهارة تنوى كفارة ما	هو ان في الاطعام هنا قولين اظهرهما عدم	و	جوه باب البغاة الاصل	ل
ت تحرم عن مخالفة السلطان والتخذ	منه والبغاة مخالفة وهو بزوج وترك انقيا	داود	فمع عن حق وهم في	ي
لف لفيف شوهكة متأولين	اذا كان فيهم مطاع والاقطاع طريق	ولو	ترك قوم الجماعة في المجلس	ك
ال الصلوات وكفر والسلف في	وأظهر والعتقات انما اخرج وهم	طا	ثعون لم يقدموا على	ي
ن قتلتا لم قتلتا لهم ويحكم	شهادة البغاة بالقبول ونفذ قضاؤهم بالحق	وصا	رما أخذوه من الزكاة أو	و
ا الجوزية مجزى إلى الاصم و	الابن يجرى كذلك اذا قاموا احداصم ويحكم	لا	يكذب قاضهم بالبيئة واتلاف	ف
ب باع على عادل وعكسه	المال وغيره في القتال لا يعن وفي غيره يعن	و	يبت الامام قبل القتال إلى	ي
ه هو لا لبغاة أمين غير	التقصية بالهم ما يتقون فان ذكرهم واختلفوا ولو شتموا	رد	أوشبهه الزنا	ا

ف فان امر و اعلى الخلف فان	سنة	الشيخ تزنت فخالهم فان سألوا منه	و رأى ذلك باز ولا يقتل	ل
م مقتنهم ومديرهم ولا احد	احد	يتبع مديرهم ولا يطلق أسيرهم في شريعة	محمد	ا
ن نطقها ببدء الحرب في أقو	ن	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا حملوا	صلى	ثا
ذ ذماهم كالنار والمغنيق	و	نحوه لا تقتلهم به فان دعت ضرورة اباحه	الله	في
ل لا تقطع زرعها ولا	تسعين	في انسلق مال الباغى والاستماتة	عليه	ث
ك كما لا يسمين بكافرو الو	الى	يقضى يقض عهد ذى أعانهم عالميا بحريم	و يجب الضمان على المقتن اقتتالو	و
فا فلت بضعل بضعهم حق	الا	خر ومن قصه قتل رجل بين الناس وجب عليهم	الدفع عنه وليس	ص
عل عليه الدفع عن نفسه وا	ن	قصه قتل كافر وجب عليه دفعه عنه	و كذا نجمة ويجب ان يصحى	ي
ن نسائه وحماية المال جائزة	و	الدفع اذا أمكن بادن الوجه وترك	اسما	لا
ا ذا خشي عدوانه	لم	يدفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحد اهل	البلدا	لا
س صعب أو غيره من مكوة ولم	يزل	تظرو والمكان حرمة ولا حرمة له فين كا	ن	لا
م منه ولا يماقبه	السلطان	ولو اعماء أو أصاب قريب عينه فان قهد	رو الكل	لا
ه هدر ان تدرت بتزعيده	الملك	في ذلك الحية اذ لم يقدر على التخلص	لا	ر
في في ذلك ضامنا ولو عدت على	الانسان	جمعة ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذ لم	تنصرف	د
ال الرجوع الى الكفر بعد	شرف	الاسلام بنية أو قول أو فعل ردة لا خلاف	في	ف
م محصنا في قاتورة	قاصدا	كفرو بكفر من علق كفرو والسكران اهل	المعرفة	د
ت تضع رده واما المصبي فلا	طريق	لصحتا منه وكذا المجنون والمكروه	الا	لا
ق قبل القتل في الاسلام	الحق	ان استتابته في الحال وقبل ثبت	وا	لا
ا الرجوع فان عاذن أم لم	حسن	تعمز به تأديبا وان أمصر عليها	سطاو	لو
ز زماه باقتل غيره خالف	المطريقة	وعزز وملك المردة حال الارتدا	دابقا	ا
ب بصته انه موقوف ويصلى	أمينا	وكذا نصر فاته ما أقدم عليه منها	وبدا	لا
و وجود اسلامه فان أم لم فهو	على	ملكه والازال وان صلى في دار اسلام	وهجر	لا
ا اذا صلى بدار الحرب عنه	الطليقة	أو وحده فانما يحكم به وولد الرد مسلم	ا	لا



ل	للام وان ارتد امسا	الى	الكرم فولد حمرا تدعى الظاهر وقيل مسلم	و	قيل كافر (باب الجهاد) من والى والى
ما	طائفة الكفر يداه ويحجز	ان	يظهر الدين لزمته الهيرة ولا تعد	حنينا	وشوقا الى الولد عذرا ا
و	والصاخر يدفرو القادان	وفى	ما تظالم النفسه والجهاد فرض كفاية	(ويتعين	بحضور المصنف والغزو المتتابع ع
ى	يسحب ان ينال فيه	رضى الله	ولا يجب الجهاد على من هو فى	محروا	المسبى والمجنون والميل ل
ل	لا يجب عليه بل يسقط	عنه	وعن مرضى واعرج واقطع وعبدو	فا	قد اذهبتم ثم الذين الحال على ي
ا	الغنى يحرم السفر حوا من	يوم	جهادا او غيره وتقول للفرس	الملك ليلد	ومن ابراه مسلمان او اعدا الى الو
ث	نسنا عزمه الى	التا	هب الجهاد لم يجز له حتى ياذن له	في	ذلك فان اطاق اعدو منا و
ل	لزم القتال الكل وماو	سح (أح	دا الخلف ويكره غزو غير اذن الامام او من صرف	الامر اليه ولا يجوز دخول	ولا يجوز دخول
م	مخذل بيننا ولا يصل	عشر	في مرجف وان استعان بطائفة كفر اشترط في) هذه	الطائفة ان يكونوا	ولا يجوز دخول
و	وفيين لا يفتنون وفينا	من	القوة ما قاومهم هم لو اتاموا	و	يبدأ بالاهم أولا لا
ف	فاقولا ويحرم علينا الفسرا	ر	هان زادوا عن مثلنا جاز فان	ترك	أحد مننا القتال ل
ى	يريد الانصراف اليه ور	بيع	العودة او التصر الى فئة يريد	صرفها	اليهم مستقبدا فلا خلاف ف
ا	انه يجوز ولا يحكم ان	الا	سلب القاتل الا اذا فررت نفسه	فاقيم ذلك	اما اذا وقض ع
ل	له وهو اسير او مضع فلا يتنا	ول	من سلبه شيئا وكذا الوراء من الصف	واعلم ان	زالة امتناعه كالقتل ل
م	موجبة للسلب وذكروا	في	وجوب السلبه بالامر خيلافه	لصا	ب بالامر احوال فالمرسى ي
د	دون ابريه يلحق السابق	سنة	للقوى تبعه في الاسلام ان كان مسلما وبس	در	يقاومع ابريه او اعداها
يد	يدين يدينهما ونسرق بالامر	ثلا	ة) الميان والنساء المبيد ويبتد الامام في	احوال	الاحرار الكاملين وهو و
ا	ان يغسل بالصلوة فيما بعد	ث	من القتل والاسترقاق والقداء عنهم	فا	كان اغبط فلا يجوز
ب	بطلاته فان بادر	و (أح	لم قبل ان يرى الامام رايه فيهم سقط القتل ولو كان	كان	يحاصر قلعة فطراد والفتنول
ت	تحت حكم مجتهد باذ ويكونا	ثما	ان حابا ويردون ما منهم ولو تولوا	منها	على حكمه ثم اسروا قبل ما ا
ر	رسم الحاسك امره زم	ن	يصم دماءهم وامنوا المجهون اسلوا بعد	توكيد	الحكم سقط القتل ل
و	وبقى ما سواه فاذا	ما	دلتا رجل على قلعة وكان قد شرط اذا	فعل	ان يطلى من بعض ض
في	فيها او غنيتها جابر	بة	منها نفق من بابرية اعطى لولو علمت او	كان	فيها جارية ثم م

١	انها ماتت قبل الور	و	بالتفرد لا شيء له أو بعد التفرد لا يدل	منصور	من على وجوبه	٥
٢	له وهو جرة التل ويحوز	دفن	مياهمهم وهو دم دياره هو تغريب	با	رهم وعشداً تغريبهم وضع	٥
٣	يسمى اثنينهم الا اذا كانت	في مد	ينة أو مكان يقلب على الظن انا	نحو	زها فيحبب الترك والوالي الى	٥
٤	ينى عن قتل الهائم الاما	رسته	الرجال على بالقتال والآلات	ضرب	الهمو تكسر كلهم الا	٥
٥	طبل حرب وما يوجد من	الا	غيبيل والتوراة معهم من قوما	ضر	الساكول يؤكل وكذلك لك	٥
٦	ما ذبح لا كلو	شر	بلا ضمان فيه وغير ذلك من أخذهم	با	رجاءه الى القسطن وان أسر	٥
٧	قوم كفار بعد السلم حكم	فيه	بانه لسيده بباب قسم الفى	و	الغنيمة في الغنيمة ما أدركه	٥
٨	طلابه يا يافى خيل و	في	ذلك يقع الملك للثانيين باقتناء الحربي	اذا كان	فيهم اسلب فهو	٥
٩	واجب القاتل ثم	تقر	ل من الغنيمة خمسة اقسام خمسة اقسام	كان يعني	المال خمسة كسك النور واثنا	٥
١٠	على بنى هائم وبنى الطلب	الحر	م عليهم الزكاة كمثل حظ الاثنين ثم	لن	غنيهم وقسبرهم وما في ذلك لك	٥
١١	والثالث اليساى يقسم على و	وس	الفرار منهم الارباع الساكنين بن السيل	كذا	الاعنة واما باقى الاخماس	٥
١٢	في يقسم في الفاتنين وأمرها	برد	الراجل الى سهم والقارس الى ثلاثة قالوا	و	لا يسهم لهم لغير	٥
١٣	ال انجيل فلو كان راجدا لفرقه	الله	فرسا قاتل على ما وجبت الى	ان	انقضت الحرب وهي معه	٥
١٤	كان فارسا لو عارفس من	مناه	حتى انقضت الحرب عد صاحبها لاجلا اذا	فعل	هو على فرس لا ينفخ	٥
١٥	منعت ومن حضر الحرب	وجعل	يقاتل حتى قتل ومات بعد انقضائه اسحق وان كان	كان	قبل انقضائه لم يحمل	٥
١٦	له شيء وكان نديه	الجنة	ويرضخ لعمى وامرأة وعبد يكون الذي	جريا	بحسبهم ان حضر باذن ولي	٥
١٧	الامر بلاجرة وكذلك	ماوا	في مع العسكر من خدام وتجار يطون	على	الانظر كغيرهم اذا	٥
١٨	حضر واقتلوا والذي جملوا	ه	رضعا يكون من الاخماس الاربعة وبفاعل	الفضل	للو الكفار بنقل والنقل	٥
١٩	ذكر كرواته زادة تشربا	وكانت	تؤدى من سهم المالح والى ما يؤخذ بلا	جمل	قتال من مال الكفار كقرض	٥
٢٠	مال الجزية والخراج	نفسه	وما هو ربحه الكفار فزعا نوا	مثل	مال من مات من أهل الذمة	٥
٢١	من ضائما لا وارث له فيمنس و	تؤثر	بالجس أهله للذكور وينتصره على وصن الفضل	الفضل	للذكور في الغنيمة ويسبل	٥
٢٢	ما عداه لا جندوا أهل	العلم	أمره او وضع ديوان عرفاهو يطون كفاية	مثل	ويقدم في الاسم والسطا	٥
٢٣	رجال قسريه وهم ولد النضر	والعلماء	برون الاقرب فالأقرب من رسول الله	أهيب	ويستوى الهاشميون والمطيون	٥

و لو استويا في السن واحدهما	كان متشاك	قدم على الاورع ثم الانتصار ثم	ضرب	بساير العرب بعضهم	هم
ف في بعض ثم الجهم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات اعلی ورثته كفایتهم من غير	زيد	عليها ومن ابتلى بداء	ا
ي يطل منفته كما مرض بها	بها	صار زنا واعى اوجس اوطال به	عرو	هرم وهو جندى لم يسبح	خ
اسمه من الديوان والشافعي	رحمة تفتياه	برى ان عقار السفي وقضا	خلقا	يقسم عليهم كما رصفت	ت
لثا بهاب عقد الذمة	ثم	ضرب الجزيرة لايصح الامع ولئلا امر	فيكون	عقد هالن اتبع كتابا	ا
س سواء اليهودي والنصراني ومن	ثبت	لهم محض يتكون بها كصف ابراهيم و	ز	بور داود والمجوس وكذا من	ن
ر رجع آباؤه قبيل النسخ و	البيعة	الاسلامية الى دين اهل الكتاب لامن	يد	خل بعد النسخ يقينا ولا	ولا
ي يصح عقد الجزية	يومئذ	منهم الا بالاتزام احكامنا وبذل الجزية	في	ثل عام واقبل ما يبرزى	ي
ع عن الواحد دينار ولا ناخذ	لولاه	الصبر منه شيئا ولا كثر التراضى ويوزان يعل	موضع	الجزية نرا باو ييوز	ي
ا ان يجهل ازاكة ويضعها صاحب	السيف	وهو الامام او نائبه لو ازمهم بعد	نصب	الجزية ضيافة من جا	ا
س سنن بلدهم من المسلمين	الماضي	والراجع جاز ولا بد ان يذ كر عدا	لا	صناف فرسانا ورجالا ويسين	ن
م مقدار الطعام وجنسه و	في	العدة ايضا ولا يزيد على الثلاث ويوزعو	نه	على غنى ومتوسط وليست	ت
ه هذه على قسري	اعدا	م ويتزولونهم في فضول مساكنهم والتبين	المفعول	واجب والسبي لا يدخل	ي
ا اذ بلغ في عتده ابيه ولا يميز	نه	الاعتد يستأنف ونؤخذ الجزية برفق	فان	القول بالتنيف ضعيف ولا	ا
ص صارف لها عن الراهب	والو	جميع الزمن والمهرم وكذا الفقير فاذا	ادخلت	مدة التنايم وهو بلا مال	ل
ل زمت ذمته ولا تلزم صغير	ابن	تسلزم النساء والنقائي والبييد	الا	رقاء والمجانين فان خفت	ت
م مذته مثل الجنون	الما	جمع ساعة ويرتفع وجبت والا واجب ان نو	لف	ايام الافاق في الاصح	ح
و ويصان الذي من البا	طل	وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا احراما	واللا	زم فيه الحد واعتقدوا بقرعته	ه
ك كالزنا اقناء عليهم	على	شرعت ان اعتقدوه غير حرا	م	كالحر فلا زوج عليهم	ي
ذلك ذلك واذا أحدث دار	او	جبان ينفضه لمن يوت المسلمين علو	او نو	جب عليهم ان لا يركبوا	ا
ف فرسا لا ينلاوحار او	ليا	مرهم الوالى ان يركبوا هالبا كسوكا	نت	ركبهم خشب باقان فان	ن
ع عبروا طريقا في به	يه	الجانا هم الى اضيق الطرق وجعلوا الزناير و	رغبت	فوق نياهم و اذا دخل	ي
و واحد الخيام منهم وهو	مو	رد للمسلمين وغيرهم تعبر عن نياهم جعل	الفاعل	ذلك خاتم جدي في رقبته	ه

هـ	هذا الجاسوس يومنا	فت	الامة مكائده فيفضل والصبح	من	الوجهين في ارض السواد انها	ا
ز	زمن قضا وقضا القاتم	يوم	الفتح بأمر المسلمين وفي الخراج الذي	تا	حذره الولاء منها اختلاف	ب
ج	جزم الاكثرون تدقيقا وايضا	بامن	احسانه اجرة ولها تصرف في ثا	ليف	اور المسلمين ومصلحهم وحدها	ا
م	من حديقه الموصل الى الا	ر	ض القتيبة الى عبادان طولوا وعرض	ذلك	من القنادية حتى تصل	ل
ح	حلولان كل ذلك لا يميز فيه	يع	ولادهم في بابي حدة الزنا من زفا	في	حالة التكليف بلا حكر	ر
ذ	ذميا كان او مسلما فان	الا	مام يقيم عليهم الحسد بدبونهو	الثا	بني الحسن الرجم سنة الرسول	ر
و	واسم الحسن يتنا	ولمنه	الناس من وطه في تكاح صحيح وهو	من	المكافين الاحرار وأوجبوا	ا
ف	في غير الحسن اذا زف	وكن	حول طه مائة وتقرى بهام	من	البدن مائة اقصر والاختلاف	ا
و	وقع في تقرىب المرأة	السير	وحدها والاصح اشتراط محرم أو زوج فيما	عرفه	الاكثر من ولو سأل	ال
في	في ذلك اجرة أعلى ولذا	ي	يبيح زفر بهامه لو امتنع لم يصبر	سنة	الحسد في البعد خسون وأنا	تا
ال	الامثلة ايضا في تقرىبه	قد	حصل من اختلافهم في تقرىبه	ثلاث	مقالات أهماسة أشهر وقاس	س
ر	ريقا بسنهم يصرو بعضهم	ط	عنه التقرىب والصحيح ان للوط	و	الزنا سواء والبهمة ليس	يس
جز	جزا من اناها الا التفرير	على	الاصح وان تنكر وزناه والوط	كان مائة	مرة كفي لكل	ل
م	ما فعل حد واحد ومن	حسن	فنه بنكاح امرأة فوطها في الدبر	قال	الاصحاب يمزروا وكذلك اذا	ا
خ	خالط حائضا عذروا	المحر	ة والصفره سواء في الاصح وفي قول	مو	جبه التصديق به ينزلان كان	ن
ب	باول الدم وان جسر	اني	آخره تصديق بتمدينه ولو اخضا	لفه	لمن يقول ان المرأة اذا	ا
و	واقت المرأة عذرتنا والوط	مدة	الاستبراء والوط الامة المشتركة والاحتنا	الرا	حة وضوها ورجل	ل
ن	نكح محرما نكحها كله غير	مرض	الله يجب في التنزيروا حد على الرجل لال	جى	في وطئه الى قوله ثابت	ن
في	مقطوعه عن امام	وا	ان اعتقد تصريحه من غضب لثايب أن يرجو	عقوبه	ويستقر نفسه فان ابا	ا
و	واقربا لانا حد فان رجع فا	له	ين يقضى بقبول رجوعه وان اصر حوج	وزو	اعا المولى البينة ولا بأس	س
ب	بأقامته الحد والتمزيق على حد	هـ	ومن اعترف بفرجه باقراره ثم	عيل	صبره فبره لم تنبجوليس	يس
ع	عندنا من يقيم الحد	السلطان	أعنى على الاحرار حتى تقول الا	بن	لا يبيده او يمسح فبروا	ا
د	دفع المرأة الى صندوقها	وما	والاصحاب قالوا هذه الاثبات بالبينة	أي	العله الحفسر الرجيبي	ل

بجانب وركب لا يدعى سالم وإذا كان مسكوباً

سجدة واحدة ٩٩٩ مائة وتسعة وتسعون

هـ	هذا في غير الحامل والفا	عده	تضي في ذات الحمل انه تمهل حتى تضع	بكر	اكانت او حمصة وحتى يكف
ف	فوران دمها ويستثنى	ولم يهد	هابتيرها وسنة الجلدان يؤخر عن	المقر	ورو المحرور والمرض حتى يحسن من
ا	الماقية فان كان لا يسر	ي صاحب	ذلك جلده بشكل غسه مائة فصع ورا	ي الشا	ففي ان يكون الضرب مفرقا
ع	على الاغصاء وليستوق الا	سنا (بل	الوجه والمواضع الخوفة فان غشي عليه تركه وري	وري	بنويه حتى يفسق وتسكن كني
ن	نفسه ولو ان الامام استبا	ح	جلده في مرض او حركات الاربعان و	ساعة	وتضرب للسرارة
و	وهي قاعدة مستورة	ثم	تكون امرأة تمسك ثيابها والرجل ان	كانت	عليه ثيابه لم يجرى ويقام
و	وعليه خيص ولا يبلغ الى	ان	ينهر الدم ولا يسبونه ولا يمسونه	هجر	القول ولا بان ان يلام ولت
في	في عضده ولا يجب ان يبدأ	السلطان	برجعه ولا ان يحضره (ابعد القذف من	ث	بقذف لمصن وهو و
ا	اهل لتكليف وان كان تحت	الملك	حد الا لو اذ يجلد الحر من ثمن كان	من	الارقاء فاربعين أو النكاح
ل	ليس شرط بل المحسن ههنا من	النا	من هو والبالغ العاقل الحسنة	المو	من الضيف فلو ربا ما
م	مجنونا أو صغيرا أو من	صر	على فسق أو عبدا عزروا ن قذف بعيد الو	طن	بجهولا وادى انه يفتنى ف
دى	دين مع يمينه ولو	خرج	منه قذف (رجل عفيف فم يحد حتى	يت	القضاء عليه فزفي وجب ب
د	دفع المصد عن قاذفه	يوم	لنصفه وقين وطنى نكاح شبهة خلاف قال قاض	و) حدين	وغیره برون مرضه بجافله
س	سالا لا يبطل احصائه وليس	لدا	تر الناس اقامته ولا بد ان يثبت عندو	الى	الحكم قذفه بصريح الزنا
م	متنبل يلزاق وبالوطى وتر	د	طيه كتابات من الاضطاء مثل قول	الا	ان انت فاسق اولست متفيعا
واذا	واذا قال عاشرك من النسا	من عشر	ة اللية أو أنت خبيثة أو أنت تعين فقع الا	بواب	للزنا أو انك لو تهم بهذا
ك	كله حكمة فيصف ما ناولو	من	قذف من الناس جسا ككثير	الا	يجوز عليهم ذلك كما
ا	الذات اهل لزيد أو كل ذي	شهر	من الناس زان عزروا ن قال وهو	شر	يف يابلى فكتابة وان
ن	ناولوه فقال أما انا	فاخذ	حلالى ولست زان أو بان الحلال فلهذا (من فيه	فيه	صريح ولا حكمة وذلك ك
ع	عندهم تمرض فيه تمرروا	سنا	ده الزنا الى ولده يمز فيه ولو قال ذيت	عام	كنت مجوسيا وعرفه تجس
ز	زلفنا ا لصدعته لان صر	ح	(بغذفه ثم قال اوت يوم كنت مجوسيا ولا فوالى	بين اثنين	من المصدوح حتى يبرأ
و	ويجس الا بل ولو غشي واوت	وغيره	(من الورق لم يسهل يستوفون البعض	وقاين	فيه وجهان ولو امر هو و
ع	عاشرك أو اذ من يملكه فتنه	وربع	الاصم الى الحاكم فوجهان (باب الدقة)	و	السارق يقطع لاذن

مع السرقة شروطه فقام	السر	ان يسرق قبل دبره دينار فلو سرق	سبعائة	رجل فبان بفسخ	ن
نفسا اذ تشن الذ	ي	سرقوه مائة وخمسة وسبعين دينارا اكلوا	حد في	ربع دينار فلو تقيمت	ن
هذه دينارا لم يقطعوا	من	اخذنيكه ذهب وزعم اربع دينار فلا	جدا	ل اذا سويته مضروبا وعن	ن
العلم انه لو اخرج عن	مكة	من السرقة نصبا ثم ندم على ما احدث	نه	فردة قطع في ذلك	ن
ولو ظنه لسا فسرقة	ونهب	قطع الطريق ذلك فبان دينار قطع	من	سرق خسر او ما هو	و
غمر ضرب من الملاهي تظن ان	ما معهم	منه ان يبلغ مكسره او اتاه الخرز نصبا على	السن	المخفين قطع ويشترط كون	ن
المسروق ملكا لغيره فلو سرقه	ثم عاد	فادعاه ملكا لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	ادخلها شركه حرزا لها	ها
في يده ففي قطعه او جبه	منصورا	لحظها لا قطع ويشترط عدم الشبهة فلو	اخذت	لاصك او فسرقت اموال	ال
مالك كمالا لم يجب القطع	ويوم	القبض فلو قرر الامام لاطاعة من بيت المال	شيئا	فسرقه غيرهم وعرف	ف
حد دناه وان لم يقرر وكان	الحا	ثبا للسرقة فيه حتى يكن يكون	من	الفقر والمال ذكاة وكذا	ا
ذهاب الطعام بالسرقة اذا	مس	الناس جمع لا قطع واشترط اهل	العلم	الحرز في السرقة وهو	و
وجود ما يمدح حظا في عشرة	الاناس وعرفهم وفي	الحرز فسرقة منه خلاف	في الشرع	الاصح يقطع ولو ضمنه	مه
في حرز منصوص بجفاء	من	بذلك الحرز فقصه واخذه وسرق ما	و	ضمنه لم يقطع عندهم	م
وفي غيره خلاف ولو غصب	جاء	لا او غيره فاخرزها بجزءه للمالك و	الا	موال التي لهما صبحا	ا
المغصوب فسرقة او جبا	دى الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع باحد	د	يصة ولا يختلس وهو	و
بنفسه لوقب حرزا	ولى	اخراج المال غيره فلا قطع ولو حفر المتق	ب	معاطع الخرج ولو ان السارق	ق
سبيله في ماء او رماء	من	الحرز الى خارجة قطع ولو حليت طفلا	وتعلمت	عليه فلا تدسرق بالجميع	ع
طفلك وما عليه قال	عامه	اصحابنا الاصح لا يقطع واثبات للمالك عند	الفا	ضى شرطا فلا يؤخذ	ذ
سارقا فحر حتى يصدقه من	قصد	بالاترار وهل للولى ان يقطع عبده	فيه	وجهان واذا ثبت ذلك	ك
لزم قطع يده اليمنى	حد	اثنان عا د قطع رجله اليسرى	ثم	ان عاد بفسد قطع	ع
منه يده اليسرى فان	بني	على حاله وعاد قطعت وجهه اليمنى وانتهى	لما	خسوه منه حدا فاعاد	د
ووجب تمزيقه ويطع بسكين او	سيفوا	خدت دهن او غليت بالانوار	دخلت	محمل القطع فيه ولا بأس	س
في الاكتفاء بكتف يدق	باد	ت اصابها فان كانت يده اليمنى شلاء	زيد	اليمنى وقطعت اليسرى وان	ن

و	والى بين سرقين قالو	الاقران	في القطع بل يكفي واحدا ولو سرقتم	أخذت	يمينه أسكلة أو اذا
ا	ابنها سقط القطع	وأ	ما اليسار فلا يسقط منه القطع	في	ذهابها لهاب الحاربة في واجبوا
ف	لمن أخاف السيل بمسكا	سر	ة وشوكة أن يطلب حتى يؤخذ فيجب	الاشتغال	بطلب قطاع السيل ل
ر	رعاية المسلمين فن أخذ من	الاعيان	نصلب سرقه من غير شبهة قال أهل	الفقه	قطعت يده اليمنى وقطعت
ا	أيضار جله اليسرى	ثم	من قتل قتل حقا ومن قتل ونهب قتل	عند	ذلك ثم صلب ثلاثا فاذا
ج	جلوزها أنزل و	خرج	بعضهم أنه يطلب حتى يسيل صديده و	الامام	إذا لمسه وما خذوه خيس
م	ما بلغ نصابا وأخاف	بلاد	لولا ما أخذ ما لا تؤخذ عز ووقع الا	جا	ع ان من تاب من هؤلاء لا
و	وأصل قبل الظفر به وبعد	الاسا	ة يسقط حده (باب حد الخمر) وجلة القو	ل	فيه ان كل شئ ي
في	في الاثيرة أسكر كثيره فدور	وده	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين	سواء في التصريم ويكون
ال	الحدة على المكاف لمن كان	يوم	شر محيدا أو مجنونا أو حرا أو ذميا أو	الر	جل المكره لا يصح ان كان حرا
م	منهم جلد اربعين والمبدعين و	ا	ذاجله الامام للحرقتان أو بعض قا	بى	نوابه جاز والسوط لا
ضا	ضابطا ليمينه في احد الوجهين و	لثاني	يشبهوا الصحيح يرمى سوطا به ونعالا والثاني	رحمه الله	يصحده باقراره أو يمشه لا
بد	رائحة ونحوها (فصل في	و	المرتكب معصية لا حد فيها ولا كفارة يرمز	والنظر	للامام فيه كل أحد حد
خ	على قدره كبس وسمن وضريدون	العشرين	في عبدة والاربين في حر و يستوى	في	هذا جميع العامى في الاصح
و	ولو عني مستحق الحد فأراد	من	اليه تميز به لم يصح في الاصح و	علم	ان مستحق التميز ر
ا	إذا عني ظلاما التميز في	شهر	الوجهين (كتاب القضاء) هو فرض كتابه و	الادب	أن لا يطلب ولو
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	ه	تمين طلبة فان امتنع أجبر فان طلبه	وغيره	أولى منه صكره والمعروف
ه	هنا أنهم لو قلوه	وحلوا	الاخر الى الفضول فله القبول والطلب	من	خامس أو محتاج طلب بذلك
ز	زاده وكفائته بائز و	حصو	لأخصيين فأكتر في بلد ما عند أهل	والعلم و	لا ينقض أحدهما كلمة
ج	جوزم حكايها الاول ولو	نهم	أعنى المصوم أو النقصان حكموا لرجلا و	قتا	دواله وهو يصلح لقضا
ا	الحكم في غير حد لله جاز	بالرسانهم	قبل الحكم ولا يشترط بعده في الاظهر و	الى	القضاء ما مستحقان من كل
ش	شروطه أن يكون مسلما	ثم	ذكر اسرا عدا لا مكافا بمجتهد وان كان أميا في شهر	الوجهين جميعا بصيرا ناطقا يكفي	ي
ت	تولىه ويستحب أن لا يكون	عاد	مالثمة بلا ضرر ولين بلا جبر و	رضعا	في الامور ورسال من البلد ومن ربا فيها

ر	رب أمانة وقسمه ومن	تفر	ي اليه العدالة وعن في المجلس فن كا	ن	منهم فيه مظلوما	١
و	وجب اطلاقه وبمثل مما اجتمع	وحصل	عند الاول من السجلات ويأخذها وينبع	سنة	لقضاء في مشاوراة العلماء الفضول	ل
في	في المشكلات وله اختلاف واحد	منهم	في عمله ولا يتخذ بزوا ولا حاجبا في	ربع	انقذه اليكم فان احتاج فلا يؤخر	ر
١	الحاجب أحد الناصحين ومن كان	نوع	خيانة من أهوله ووكلائه أبعد عن مجلسه	و	يوصى وكلاهما وأعوانه بالتقوى	وي
ل	ثقف في العلم	وقصدهم	وايضا من السائل قدر الحاجة وان بلغوا	تتمين	يعرف بهم الشهود فان كان	فان
س	سعى رجالا وانقذهم	لاجلهم	فلا يتخذهم أئامه ويبتعدان لا يتعارفوا ثم انما يبرأ	وتعرضت	من هذه حكومة لمملوك	ك
ر	رقيب له أو لابنه أو أبيه	في	حق رضاء الى خليفة ويجوز للقاضي أن يحكم	لمروقه	وصديقه ولا يقضى ولا	١
يع	يقصد في غير ولايته والحكم	الرا	سم له ذلك لا يتخذ ولا يرتضى ولا يراد الهدية	ثانيا	عزمه عن قبولها فان كانت	نت
م	عمن له عادة جازا اذا	يع	العامة ولم تكن له حكومة حاضرة	فا	نردها فهو أولى ويحضر اذا	١
طو	طوب الحضور في واجبة	من	غيره يزيل بساوى بين الناس فان	فاض	ذلك وكثر أذى جلالا	لا
ي	يقلعه عن الحكم ولو حضر	جا	عة الحكم وهو جاني فلا يقضى بينهم ولا هو	على	عطش ولا في حال	ل
م	مضطرة ولا مفرحة ولا	دا	مقول وممرض مطلق ولا عند تراكم	محتاج	الموم ولا حق وخائف	ف
ك	كل ذلك مكروه والحالات	الانوى	أولى فان حكم فنفذ حكمه وليضع مجلسه و	كر	اعتقاد المصنف لذلك ثم	م
ش	شرح له التأديب بضم	فان	أن يجلس مستقبل القبلة وان تلازم	مه	السكنة حيث سكن	ن
و	وان يجلس الكاتب بالقرب	ب	منه تنظر معه في كتابه وان يكون العلماء	بده	زمن مجلسه المشاورة والتكلم	كلم
ف	في المشكلات وأحوال	بلادهم	أهلها ويحجب أن يترك القمطرين	يدى	مجلسه يختوما وان حضره	ه
ثم	ثم خصوم كثيرة فمن تقدم	حصو	له في المجلس بداهة وان تأساو وابدأ	با	لقرعة يقدم السابق على غيره	٩
في	في حكومة واحدة لا يزيد	نهم	عليها أعني السابقين ويؤى بين الناصحين في	لكرامة	والجلس لكن يرفع مسل	١
عل	على كافى في المجلس	وأهلك	منه من أرحام الناصحين أو قدم أرباب الثروة	والنعمه	ولا يلتصق من أغفل	فل
نف	نفس الحجة لما لا يدعى فان	منهم	من جرزة تعليلها وموضعها فوضع القسم	أو أضاف	ما عليه الى خدمته حتى	ي
ي	يضرر عنه جازو ينظر	كثيرا	في الأمانع تدبره وفي أموال الأيتام و	الى	من وصى بهم ولو ساء أحد الناس	س
ح	حضور المسزول توقف	ثم	سأه عن شكواه منه لأن قال حكم بشهود	ثم	لك الحكم أو قال أوشيت	ث
ش	شياء اليه أحضره والقول فيما	سار	من سيرة قوله وان ادعى جوره نظر في دسا	يس	حكمه فما كان على تأليس	١

و اجتهاد يسوغ فلا يمدل	الى	تعضدوا لا تقض فبلي حفات القضاء هو	الد	هي اذا حضر فلما ضاع هناك	ك
ان يسكت فان امر بالمدعى بما	ز	فاذا ادعى أحد الخصمين فأراد الآخر ان	رسه	ويقطع عليه الكلام	م
ليأخذ حق البداية	يد	ه او يظهر منه سوء ادينه فان أكثر	الجهاد	ة والى مدع عذره ومن جا	ا
مد مدعيه لو كانت دعواه	يوم	ذلك باطله لم يسمها فاذا حجت لد	به	قال لا آخر ما تقول فيها	ا
يد يدعيه فان أقر فلا يحكم	الا	اذا سأل المحكم لان المحكومة	وتقرها	اليه فان أنكروا حينئذ	ذ
ولا يئس فلا يمكن الجين من الا	تئين	الامدعي عليه اذا قال المدعي حقوه	و	ان نكل خلف المدعي يمين	ا
استحق وان نكل صرفه ما	الثا	يت ان المدعي عليه لو قال بعد النكول	تقر	ث في الحساب الذي سكت كان	كان
ل في وجبت لاحلف خلفه	في	لم يلقف عليه ثم كذا المدعي لكن لهذا	مدار	آخر اذا أراد أن يثبت	ث
ب يجلس آخر ونكل المدعي عليه	و	حضر هو استحق وان أقام بينة بعد اليا	س	والبهرز عمت والشهود اذا	ا
س سلوا العدالة أحسن	العشر	في الرد فيقول زدي شهودا والعدول وان كانوا	عدة	اذا اوتاب بهم فرحمهم وجعل	ل
ي يسأل حكلا من اليوم	ان من التهم هو من الكنية ومكان التسل فان تقرر وعنه	م) وجعل	م) وجعل	عنوفهم ثم يسأل الحق	ق
ط طالبه ثم لو قال الخصم هم	فا	تقون مكانه من برحهم فاذا قال	في	يئس تبرحهم امهل ثلاثا	ا
وا وان سأل المدعي ملازمته	قام	عليه ملازما يتفاجيرح الشهود	جامكية	السلام عليه فان وافى	في
خ غر ورج المصة وسأل المحكم	الى	القضاء حكمه وان جهل عدالة الشهود	كل	ذلك الى من وسكله	ه
ب بهم وهم اهل المسائل ويتقبل	اليوم	والايام حتى يعرف حالهم ولا يسأل عنهم في	شهر	قبل خفية فاذا علم	م
ب بعد التهم امر ان يشيعر البيئة	العا	دلة بعد التهمة علانية ولو شهد في قضية	ثلاثا	غير عدول فلا يد	د
م من ردهم والمعدل اذا لم يما	شهر	عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه في الباطن	دينار	جس الى قوله لا تهم	م
ا خبره واذا شهد بعد التهم	من ر	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	ومائة	لوتشهدوا بعد التهم ثم جا	جا
و وشهدوا لان يبرحهم	جب	تقديم شهداتهم او يشترط أن يفسر الجرح	أيضا	فلو جاء للعدل فقال قتال	قتال
ن تشهدان هذا الجرح قد تاب	بعده	وصح قدم ولو قال المدعي مرا	لغلان	وقضوه لاعدلهم استوقف	ف
و والاظهر ان القاضي يحكم بطله	ونرج	من ذلك حدود الله وان سكت الخصم و	مضا	في محكوه لاني اقرار ولا في	ي
ا انكل جعل ناكلا ويبرهوه	الى	القضاء انه ان لم يجيب جواب العسر	نين	اولئك نكرن جل ناكلا فلو قال ال	ال
ان ان كل حبالا لا عسر في	العلاجة	فامهلوني ثلاثا لم يبرحهم وان ادعى انه قضا	وصرف	عنه الذين يملأونوه وجب	ب

[illegible]

ذ	ذلك موزعاً على الحصص	من	المال كل بقسطه وما لا ينقسم بكونه رقيقاً	يض	فيه الشركاء ولورثوا	١
و	وقالوا انقسمه ونفرقه	شعباً	منناهم وما يطل ما تنفعه المقود كثيراً (لو) الى	الى	والحمام الصغير فليس	س
ف	فيه قسمة الا	ن (يتر)	اضون ولو كانت القسمة مضرة بأحدهم نظرت ان	كان الطالب لها والذي	ي	
و	وقع الضرر به منع	وا	ن طلبها بشركاؤه أجيبوا والقسمة التي	توقا	بها الحقوق منها ما ليس	س
في	فيه تفاضل فيقسم اجزاءها	خذلما	القسمة الاغروا بها لها كما امر	الله	بالعدل ويكتب لكل على	١
ا	ايمه في قسمة تنفر	ز به	ثم تدرج الرقاب في نفاقه تساوية من	قالبه	شيء منها لم يميز ثم	م
ل	ليخرجها على الاجز	ابل	لو كتب الاجزاء اخرج على الاعايب اوز	الله	أعلم ويمتد عن تفريق حصته	٥
ك	كل واحد ولا تبطلها	المنافرة	بسد ها واما قسمة التعديل فتكون مثلاً	بر	بمع وأرض تشتلف اجزائها ثم	م
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ن استوت قيمة دارين فاعلى كلاً دلوا أو ترا	ضوا	جاءزون كره البعض	ض
م	منهم وان لم يكن	غار	ما لم يجبر وفي ثيلب وعبيد من نوع يميز	نه	لامن نوعين ثم	م
ل	لنذكر قسمة الرد فليس	عليهم	فيها الجبار وهي ان يكون بأحد الجانبين (بما) و	و	أشياء لا تتصور	ر
ا	القسمة فيها فيحتاج أحدها	يوم	القسمة ان رد قسمة (ال) الذي ملكه	ملكه	فيجب هن الرضا بالقسمة	٥
ح	حين انقرة وبمدها في الاصغر	الثاني	يكني قباهو قسمة التعديل بيع وقسمة (ال) اعلى	الاطهر افسراز ولو اقسام حقاً	قا	
ذو	ذووه بالتراضي حين بدأ	وابا	انقرة اشترط الرضا بهما من منسوبين له	مرتبة	المحكم اذا قسم فيمكن	ي
ف	في حقه خروج القرعة فان	دمهم أ	حد واقام بينة يعيظ أو غلط عليه	في	قسمة اجبار نقصت ثم	م
ي	ينظر فيما قسم بالتراضي فان كان	عما	قسمة يبيع فلا أثر للقلطو	جنا	يفالحيف وغيره فيه	٥
ا	أصلها في باب الدعوى	و	الينلتهم من وجد عيناه عند آخرها	نه	يجوز له انتزاعها بنفسه	١
ل	لمكن اذا خشي حدوث	قتل	أو قتله ما لم يميز الا بالقاضي ومن بعده حقه	ثم	وجده أموالاً استوفى منها	ا
س	سواء كانت جنس ماله أو	شيئاً	غيره وان كان مقر اغبر بمنع فلا يجلو	انتقل	الى الحاكم والمدي اذا	ا
ر	رام دعوى تقسدين قدوة	كثيراً	كان أو طيلة لاجنسه ونوعه أو عيناً يضبط	الامرف	وصفها وصفها يوم	٢٥
ي	يدي بمصفات المساوان	حدث	بها تنوجب ذكر القسمة ومن ادعى	للك	في نكاح ذهكر في اثبات	ت
ع	عقده انه بولي شاهددين من	بعض المد	ولا يكتفي الاطلاق في الاصغر و	الى	في نكاح الامهاته حصل	صل
مح	محذوف من العتق	انه	اجزءه من طول حرة والا صغر (أمير	المؤمنين	لا يكافه ذلك في المقود المالية	٥

ب	بل يكفى الاطلاق واذا	سمع	القاضي البينة الكاملة لم يحلف المدعي بها	و	لوقال أوفيته أو أبرأني أو وهب	ب
و	وأقبضني حلف على نفي	الما	في هذه ولو ادعى عليه بصدق الشهود	لد	دا شهادة فوجها الاصح	ح
ل	له تعليفه ولو قال لي ما أبر	زبه	صدق وادفع به فامهلوني أمهلنا	ه	نلائنا والناس أحرار	ر
م	من الاصل فاذا سمعنا بالتين	يقولون	نحن أحرار صدقناهم والعي إذا ادعى	الملك	فيه رجل ولم يعرف	ف
ك	كونه حرائر تان كان	مر	سلا لا يده عليه فلا بد من البينة عند	النا	ظرفي الحكم وإن كان	كان
ش	شوهه في يده فتن	نوا	فقه وتحكمه بملكه الايد المنقط وإن	صر	ح بدعوى دين مؤجل لم نسمعها	ا
ف	فان ادعى عليه مالا فاقال	هذا	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	مذرى	عليه حتى يقول ولا يجب ان يطلب	لب
م	منه بشئ والاجعله	السلطان	ناكلا ثم يحلف المدعي حينئذ في حكم	الله	على دون ما ادعى	ي
ف	فيستحقه ومن ادعى	على	رجل قرضا ونحوه فقال لا يستحق	في	ذمتي شيئا وسكت	ت
ع	متجوا بالاكافيا	الخلق	فيما إذا أجاب بنفي السبب لم يثبت	ايا	في باليمين حلف على النفي اللهم	م
و	والصحيح لا يقبل بينه	حتى	ينفي فيه السبب والمشهدون إذا لزم	مه	فيه من يدهه فقال هو	و
لن	لن يلزمي تسليمه كفاء ومن	يتو	لي حفظ مل برهن أو أجارة وأقر به مالك	فا	نكر ذلك الاثم إن فليس	س
في	فيه الا يمين المالك اذا	طا	ليه ان لم يقدم بينة فلو قال المالك لابني المنيبر	او عطاني	هذا بعض الناس	س
ا	أخطئه أو ليس هو	لكم	بل هو صدقة أولى منه قدر	انفدين	والباقي لرجل مجهول لها	ا
ل	لهم زعمه ولا تصرف عن	جنايه	الخصومة فحلف انه لا يلزمه التسليم	وأجرى	على حاله ما لم يقدم بذلك	ك
ب	بينة ولو أقسره له يمين	فا	ن صدقه انها انتقلت لخصومة منه	لي	لمالك وإن كذبه لما	ما
مى	مى سئل تركناه في يد المقر ولا	نكر الامر	في الاصح الى ان يثبت بها مالك وإن	الجا	الى غائب معصوف فحينئذ	اذ
طو	طوبت وصرفت لخصومة عنه	وفي	المال تبسقى للدعوى على غائب وهي با	رزة	والحكومة مع العبد الجاني فيما	ا
ال	الزمه عقوبة وإن كان	النا	بت بيمينته مالا فالحكومة مع السيد	والجا	في لا افسراره ولو طالب	ب
ر	رجل رجلا وقال	في	أجرتك نصف الدار بشرين دورها	مكية	وقال الا تخربل أجبرتني في	في
ج	يجلتها بمشرين مصرية وجاء	من	كل بينة تمارضت أو لو تنازع في دارا	وشغل	نصبت يدها أو تحت	ت
ز	زيد ويده وأقسم	شهر	كل بينة انما ملكه تمارضت أو سئلوا لا تخين	بأمر	الكثرة لو كان أحدهما	ا
مق	مقيما بذلك شاهدين و	شو	هدم مع الاثني عشرة فلا ترجع عند	المها	بذرة رجح شاهدان في قول	ل

ط	طاعتهم على شاهد وبين نماز	ال	الملكاء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها أولا بل الخارج يسبق ف
و	ويقيم بينته ثم هو بعده ولو	أخذ	الخارج الدين بالحكم ثم حضرت لداخل بينة	و	أقامها سمعت واستخلص من
ع	عند ذلك العيين وحكمه	السلطان	بها ان اعتذر بغيرية بينته عند	البلاد	وضوء ولو قال الخارج مشتراى
و	وملكى انتقل الى فيها	الملك	منك وشهدت بذلك بينة قدمت ولو	وهلت	بينة تتم بما قرأه لزيد
في	في ملك ثم ادعاه لم يسمها	التنا	نظر في الحكم الا اذا ذكر كره انتقل	الى	ملك به بعد ذلك ولو شهدته
ال	الينة بملك مؤرخ وتقا	صر	ت بينة الا تعرف لم تؤرخ فيها ما هو اولى رخ	هذلو	هذفا لتقدم أقدم واقوا
و	ولا تزل الخارج مع اليد	المهور	والاجرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	المستحق ولو شهد بملكه في
ا	أمس لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الآن أولا نعلم الملكة من	يوم	ملكه امر بياؤه التهمة بملكه
ف	في الحال لان الاستصحاب	من عظيم	ولو أثبت بملكه شجر او دابة استحق	التنا	بت من الحمل لا ولدا منفصلا
ر	راحت به ولا غيرة موجودة	به	ولو اشترى شيئا فاستحق رجع على	من	بأعنه ولا تلزم
ا	القيمة بسل اذا رد الف	انصحت مادة	الطلب ولو تداعيا ثمر اعين	من	رجل وهى في يده سمع ع
ق	قوله في اقره أحد هذا راصح	الخلاف	لا يحلف الثاني والا فان اتما بينتني احداها	المحرم	تاريخها والاخرى صفر قدمنا
ص	صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ أو لم تؤرخ احداها تعارضتا	سنة	العارض انهما يقطعان
م	معاه على الصحيح ولو مات عن	مخالف	وموافق الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ثاته انشاءات على
و	وفقد دينه وكان كافرا بالخائر	مهام	الميراث الكافر الذي هو الدين أبيه نا	يعو	لوا قام كل بينة مطلقة
في	في دعواه قسما السلم	وتك	الينتان أو شهدت احداها ثمانية	ثمان	من الثمروا آخر كلامه وهو
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	خري ان آخر كلامه الكفر تعارضتا ولو لم ي	رف	ينه وشهدت لكل بينة واختلفت
كا	كانت متعارضتين ولو مات في	طراف	البلاد كفر وخلف مسلم أو كفر اولد	يعو	قال المسلم هو
م	مات قبل ان أسلم	ثم	كذب الا خر صدق المسلم بيمينه ولو	قد	م كل ومعه بينة بما اذا
ل	لزم تقديم الكافر ولو	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	جا	موته في شعبان والكافر قال
م	مات في شوال قدم الكافرو	تعزيز	اليه (باب العيين في الدعوى) ومن ادعى	في الثاني	حقا امس في دين أو في
ضم	ضمن أو غيره وليس للدهى	يوم	الدعوى بينة وكنت غير مدوراد	منه	اليسين حلف فان نكل عنها
ر	ردت على المدعي الا ان كان	الثاني	غير معين كالسجين سب في يكلف وقيل	سلي وعود	اليين هنا متذرو من جاء هو

م	مدع وما هنالك لوث	و	جب لدعي أن يحلف حسين عينا نطقها	صادقة	واستحق الدية ولا ياق فيها
ق	قدود ولوحاب عشر من حلفنا	العشرين	على قدر الارث فان حلفوا على غير العمد	فأنا	بازمها العاقبة أو على عهد أبدا
ط	طوب بها القتاتل وان نكل	من (الورة)	أحد حلف الباقر من حلف المدعي عليه	في	غير اللوث جريا على
ع	عادة الدعاوى لكن ها	ذى	يحلف فيها حسين عينا والوث مثل أن يقرق	رجا	لن عن قتل أو يوجد بمجعة الاعداء
و	وهي صغيرة فتبيل أو قال ذوو	القدمة	عن الشهادة ككنا وصيدان وعبيد	وقا	حقين فلو شهدا نكاحا وكان كل
في	فيها ما واحد يقول قنله	سنة ثلاث وغامضة	وقال الا خسر عنده أدا	نها	قتله سنة أربع فجازر جازر
ا	أن يكون اسونا وقيل لا	و	لو ادعى على رجل أنه قتل مورثه	و	سمعت دعواه هناك لوث بها
ل	له ورجل وأقرقته فالحق	في	لنساء الذي ثبت لا يبطل بذلك	انتظا	مه ولو ادعى عليه حرا أو و
خ	حاصمه في طرفي نعم كاذكرنا	أول	الكلام لوث لم يلف اليه وشعا	رها	ذه شماس رائد الدعاوى ويجوز
في	فيها الحلف بالهبة وان كان	يوم	العين بحسن بالعسرية ويستحب التغلظ	و	ذلك اذا كان الاختلاف
ف	في غير مال أو مال لا ينقص	من	الصابون والتغلظ بالرد والمكان كاسق في الامان وعود	و	وابضا التعليل بزيادة الاسماء
و	والصفات كل ذلك	سنة	كقوله ولله العظم الرحمن الرحيم فهذا	ه	صادقة للتعليل ويحلف على الفعل
ال	المسبوب اليه على البت وكذا	ار	جل حلف على انبات عمل غيره وما ماسا	قه	النسفي لفصل دخيل
م	من غير فعل في علم لورثنا	نح	يحلف ما علم ان مورثه وهب	و (ابر)	(باب الشهادات) للعدل وصف
ج	جمعه هذه النرائط	وكان	هي اسلام وبلوغ وعقل وحرية	مروءة	وتتوى لامتهم ولا مغفل في
ت	تحمه فترشده كافر وصبي	ما	بلغ ومجنون وعبد وفاقن خيرا	نه	نفسه على كبيرة فحق اذا
ث	ثم من امر على صغيرة تجبر	يه	هذا المجري وفي الفناء والشعر والدفع اخبار	سابقة	تقضي بمجوازه واباحته نه
م	ما عدا المسود واللات التي	أخذ	تلهو فقط واباحوا الرقص بغير تكرار	ولا	تقبل من عادم مروءة فكل
ش	شي ارتكابه يهدم	حصن	المرض كمثل غير السوقي في السوق والملا	حققة	من القسفي في السير الذي لا
ع	عادة بطلبه يسقطها	ر	جعو في الحرف الدنيئة الى الاخصاص	و	اللائق بهم كمسنة خفاف
ث	ثم بحجارة ودين وكل حرفة ملا	عة	الدعاة اذا تعاطاها لمن لا يليق به	معا	طائم اردت شهاده واماني
و	وارثها ومن يليق به فلا	و	لا تقبل من منهم كضرب لاسل وعكسه اما المع	رفقة	وأصدقاه تقبل وتصح
في	في الشهادة عليها أورد ومن	سائمه	غرام عيت أو مقلس شهدها له الواجب	بوالردي	شهادة شهود شاركت

هـ	هذا المدي في نفع وفي كل	ما كنهه له لم يده وموكله وكذا العاقلة في	قوله (ف)	في شهود القتل ولو شهد بطلاقه	هـ	
ز	زوجته ابنا عاقبت	هنا (وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر من غير قيد)	رفه	بل قبلها فيما له وعليه ومنعوا	وا	
ج	جوازها على عدوتها شرط	لك	بغض يحزن معه لسروره وبذبح عصبية	ول ينفهم انه لا بأس	س	
ا	أن يشهد وتقبل من مبتدع	و	المفضل غير مقبول وهو من ليس بثبت وإذا	الامر لم يضبطه فلان يستعمل	ق	
خ	غيره ولا شهادته ومصر	كن	سوي على أدائها ليدادهم بامارة	عاص وتردالا فيما هو	و	
ر	راجع الى حق الله فان	افتتاح	القول منه والمبادرة حسبة كنهه بطلاقه	فتقبل وان لم يستشهد وكذا	ا	
م	مقات عدو وعق ومثل	هذه	عقوعن قصاص ونسب وحدود لله لكن	الستر في الحدود افضل وإذا قال	ال	
و	وحكم بشهادة ككاهن و	الا	عبدن أو صبيين نقضه هو وغيره في شرع	ولو كانا فلقين نقض	ض	
في	في الاطهر ولو شهد صبي	ما	بانع أو رقيق أو كاذب ثم أعاده بعد ما	الله رتبة الكمال قبلت ثم	م	
ال	الفاقد اذا تاب قبلت شهادته لا	كن على	غير واقعة فقد رد بها بالاختيار	كثروهم مدني سنة وعندهم	م	
س	سائر القضاة يوجب ما	يد	في لا يكفي فيه شاهد واحد الا رمسان	يناقول انه لا بد أن يجمع	ع	
ر	رجلان كثيره وبالزنا قالو	الا	بدم شهادة أربعة رجال أو و	وتقبل شاهدان فيما	ا	
ي	يقربه من الزنا ويقبل	مير	المؤمنين في المال والنفود المالية	شهادة رجلين أو رجل	ل	
ع	عضده امرأتان وأما غير	(الاموال)	كالنكاح والطلاق والوكالة وهل الواقف اذا	لله كنهه وجهان والشرك	ك	
و	والاسلام وسائر ما يطالع	جل	عليه غالباً في شرطه رجلان وبعد	ذلك ما لا تراه الى حال غالباً كنفاس	س	
ال	المرأة وبكرتها والارتضاع	بدو	عريب النساء المستورة فتثبت بأربع نسوة وثبت	هذا (رجلان) أيضاً وما ثبت بأمر آتين وذكر	ر	
من	من المحسوق يثبت في حكم	الدين	بشاهد عيين الاعيوب النساء ونحوها ما لو	قفن	خلف مع شاهدان مرونه	هـ
س	سبل هذا وقال اصح من منجب	محمد بن	ادريس رحمه الله فيسوته بذلك انه	وقف	والشهادة على الفصل نحو	و
ر	رى وضرب وغصب	زياد	ة نقصان ونقصوها فلا تجوز الشهادة	على	نهي من ذلك ككثرة وشاذ	ثذ
ح	حتى تشاهده بعينك فغند	الكا	فة الاصم يقبل هنا وان كانت على قول	هذا	مثل تحصيل للشهادات	ن
م	من أهله او النكاح ومن	ملى	أبراً أو طلاقاً أو نكاحاً بشرطه ورويته وسماع	الكتاب	ونحوه فلا تقبل من الامه	ا
ك	كذلك الاصم اذا كلفه	و	هو مصنف بانه يكلمه فيم اولاً زمه الى القاضي	(و) (ادها) وتحملها قبل المعنى أو تحمل	ل	
ن	شهادة عليها وعنده الاداء	ما	اسفرت أجبرها القاضي ليراهما الشاهد	(لو) وجد	وارجلها وهو بالمدلة موصوف	ف

و	واخبرهم لنهاى جا	زا	التصل على الاصح ونحو الشهادة بما ح	ل	فيه	الاستفاضة من نسب وكذا موت	ت
ف	في آدى وعنى وولاء فابقا	ل	ووقفونكاح وملاك في الاصح ولا	ل	هو (عن)	شرطها وهو ان يستفيض ويضع	ح
ثم	ثم يجمعهم من جمع يؤمن	مو	اطاعهم عليهم بعد اجتماعهم على كذب	أو خطأ	أو خطأ	والتهادة بالملك باليد المجردة	هـ
م	ممنوعة بل اذا انضم اليها	لانا	بالدرا مثلا والسكى والصرف مدة طو	لانا	لانا	رضيا ومن تعد شهادة او معها	مها
ف	فطلب الاداء فامتنع اثم ولا يجبره	السلطان	لانه يفسد بالامتناع ومن طلب لها ولم	يوجد	يوجد	معها ثانيا فانظرت فاذا كانت	ف
ا	الشهادة مما يثبت فيها	الملك	بشاهد وعين كالمال ومتعلقاته	له	له	من عذر ويجب ادائها او الا فلا	ا
عل	على الاصح ولو لم يمد فيها	لنا	فع فيه شاهد وعين أحد الشاهدين وقال	لنا	لنا	في اليامين معه لم يجز بل	ل
ن	ناه امر بادائها فان	صر	على الامتناع اثم ولا يجزى في ذلك	ويلا	ويلا	ولوجب ادائها بشرط لا تتعلق	ق
في	في الذمة الا اثم الا بها القسرب	قا	لوا وحده مسافة العدوى وما زاد لا يجب	فيه	فيه	الاجابة الثانية انه الله اما	ا
ال	الفاق للجمع على فسخه فلا	يا	رى في ان الصحيح عدم وجوب الاداء عليه	قد	قد	وى ان وجوب الاداء الفاسق فيه	فيه
ف	مصارح العدل الثالث عدم المنزلة	يس	على المريض اجابة بل يعنى اليه فصل	اذا	اذا	قلت اشهد على شهادتي هذه	هـ
وا	والا اننا شاهد بكذا فاشهدك او	قدم	الى القاضي ومعه يشهد عنده وكذا	ان	ان	لم يحضر قاض بل كان سامعا	اعا
له	له يقول اشهدان لقان من عن	الجد	ارو مبيع الفاعلى الاصح والادعاء	يصلح	يصلح	الا في حق آدى اما فى	ى
ز	زنا ونحوه يشبهه لحلفه فلا	والا	صل اذا مات او جرت جازت شهادة الفرع	ما	ما	اذا نسى او ارتد فلا	ا
ج	جواز لها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قبول شهادتي فرع لردود الشهادة فان	وجد	وجد	حكم الله حال رفعها	فما
و	واديا الشهادة جاز ومما	ناهضا	بالتصل عن اثنين وقيل يشترط اربعة	و	و	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث	ث
ال	الاستيفاء بالمال لا يتنقض	با	للقوة والقصاص ينقض او بعده فلا ولو	كان	كان	رجوع الشهود عدانهم	م
ط	طويلوا بالقصاص وان صرحت	عبا	رهم بالخطا فالدية ورجوع القاضى كرجوع	هم	هم	لا عذر لهم ما علمهم	ث
و	وان رجعوا جميعا فصاحب	اختلافه	ينظر فيما يقتضى رجوعهم فان كان يؤد	ى	ى	الى وجوب القصاص فلا دافع	ر
ى	يدفعه عن الجميع او الدية	قا	لو يكون عليه نصفها وعليهم نصفها	عند	عند	نالو رجوع تركه عن ايضا	ا
ل	لصكن لو رجع الولي كان	قما	عنهم بالجميع ولو رجع اثنان ودفع مال غرمو	مبسوطا	مبسوطا	عليهم ولا يقبل الواجب	ب
مقبوض	مقبوض من الشاهدين الاولين	نم	في ما زاد رجوع بعضهم بوق منهم نصاب خلاف	فان	فان	أحد الوجهين يلزمهم بعض المال	ال
وفى	وفى الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	باب الاقصر اراد اذا اقرب حتى لا	فى	فى	صح ان كان مطلق التصرف	ف

ل	أما أقرار الصبي والمجنون لا يابا	ح	قبوله وإن أدى البسوخ نظرت فإن قال	بلفت	بالاحتمال وكان وقت ت
ل	لا يبعد إذا كان صدق	فا	ما بالن فليزمه إقامة البيعة فيه	واقترار	البعد يصح ح
ب	بما يوجب عقوبة أو	مد	الوجهين يقطع باقراره في السرقة ولا يؤخذ من	يده	المال إذا كان كان
س	سيده يكذب ولو ضارب في	البلاد	وعامل بالذن سيده واقترار في	ملافة	الاذن بمال صم ومضى شاشا
ط	طالبه العامل بما أقر	و	يقضي من كسبه وتجارته اقرار الحرفي	الوارض	من المرض صحيح نافذ ذ
وال	والوارث وغيره من الأحرار	المباد	سواء ولو أقر هو ثم الوارث بدن عليه أقدم	المال	ولا يقدم أقراره وإذا ا
ر	روعه فأقر مكرها خفي	نسال	فحبيب بطلانه وشروط صحة الأقرار أن يكون من صا	نعه	به أهلا للثبوت فلا و
ج	جاء وأقر لدابة لموجب الله	لما شيا	وإن أقر للمملوك في البطن أ	حدا	لناس بمال نظرت فإذا ا
ز	زعم أنه بارت ونقضه جازو	ان	أطلق فكذا في الأظهر ولو قال	حصل	بشراء ونقضه بطل ولو قال ل
مح	مختاراه هذا فلا يلزم	يجمع	معه على ذلك بل كذب لم يؤخذ منه وبقي	معه	في الأصح ويقرر ر
ب	بيده حتى ثبت به أحد من	الخلق	ولو قال عليك ألف قتال	الذي	ي عليه الدعوى وي
و	وهو ينزعه زنه أو أخرجه	على	هذا أو أجعله في كسبك فليس	هو	باقرار وقوله صدقت أو و
ن	نعم أو بلى اقراره	طا	ثمة تقول لعمرى اقرار وقوله أنا مقربة أو	ل	أوقد أرايتي اقرار وكذا ا
و	وفيتك أو قد اندثر عنه وان	قال	أنا مقر فلقو وكذا أقربه	على	الصحيح ولو قال رب المال ل
في	فيه اقض الألف قتال	بد	في الله تعالى وأفضيك أو أبت من قبضه أ	وما	أمالك الأدهم يوم م
ا	أوصبر حتى أفضخه واقرار	في	الأصح ولو قال داري أو قولي أو ديني الذي	في	ذمة زيدك جرى بجرى
ل	لغوا الحديث ولو لم يكن	أيام	الأقرار في يد المقر له حكمه إذا صار	ضمن	يده فلو قال هذا جازي
و	وصية زبجه ثم صار في	دولته	بأن اشتراه حكم عليه بجرته وكأته	ا	قتاده من ظالمه ويصح بالجهول كما
ا	إذا قاله عندى شيء و	انه	يقبل تفسيره ما قبل ما يقول وبجبة بر ويا	لكتاب	الموقوف ولا يقبل ما لا لا
ف	فائدة فيه مما يحرم	على	الناس اقتناؤه كالحنزير والكلب	هذا	في غير العلم وفي العلم انتد لان
ر	راجع إليه وإلى الغير المحترمة و	كل	ما في مناه مما امننا من بيعه ولم يمنع	من	اقتناؤه واختاروا فيه فيه
م	من الوجهين قبول كل	شيء	من ذلك لا رد سلام وعبادة مرض ولو يضمن	الالتزام	مال ووصفه بأنه عظيم م
عق	عقبت كثير وغيره بقبول	قد	ره قبيل لا بمرجسين وكاب ممل	ما	إذا قاله علي كذا ا

و	و کذا اوشی و نئی و کان تکریر	یر	و کذا اوشی و نئی و کان تکریر	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ل	ل و قال عندهی درهمان	کل	ل و قال عندهی درهمان	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
و	و لزمه درهمان	هذان	و لزمه درهمان	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
فی	فی الجیع و لو قال لهذا	التا	فی الجیع و لو قال لهذا	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ا	ا اذ قال خمسة و عشر و د	ر	ا اذ قال خمسة و عشر و د	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
لک	لک ان الدرهم ناقص و اتعدتار	یح	لک ان الدرهم ناقص و اتعدتار	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ا	ا انه ان كانت دراهم البلد	و	ا انه ان كانت دراهم البلد	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
م	م مفسوش فکالناقصه و التفضیل	بنجامه	م مفسوش فکالناقصه و التفضیل	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ل	ل له کتاب فی صندوق لزم	الکتاب	ل له کتاب فی صندوق لزم	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
م	م من الکتاب و کذا عبد علیه عامه	فی	م من الکتاب و کذا عبد علیه عامه	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
و	و هو فی میراث اب حکمنا	الیوم	و هو فی میراث اب حکمنا	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ف	ف قال درهم درهم کلن	الثانی	ف قال درهم درهم کلن	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
و	و لو قال له علی من المال	من	و لو قال له علی من المال	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ص	ص صرح باله تأکید للاول فا	شهر	ص صرح باله تأکید للاول فا	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
و	و وجب درهمان وان اقصر فی	الحرم	و وجب درهمان وان اقصر فی	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ت	ت تمیز بسبب بان قال	أحد	ت تمیز بسبب بان قال	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
م	م مختلفه لزم الجیع و فی	أشهر	م مختلفه لزم الجیع و فی	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ال	ال ألف قضیته لزمه و علیه فی	سنة	ال ألف قضیته لزمه و علیه فی	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ع	ع عامه مفسر و لو قال له علی	أربع	ع عامه مفسر و لو قال له علی	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ر	ر رقبتهی اوفی ذمتی و جابا ل	و	ر رقبتهی اوفی ذمتی و جابا ل	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
و	و وجد فی یدیه مثلاً ثمانیة	و	و وجد فی یدیه مثلاً ثمانیة	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
ض	ض ضرب من الاثمانه المتصل	فی	ض ضرب من الاثمانه المتصل	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا
و	و وقوعه من غیر المجلس کعلی	مد	و وقوعه من غیر المجلس کعلی	لا	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا	و	بالو لزم شیآن و کذا کذا

أقبل من الالف ونسب	ينه	في ذلك وصح اقراره بنسب منه وشترط في ذلك	أن يصدق المحس وأيضا
لا يكذب الشرع كسبته	تقر	بما اليك وقد عرفنا من غيرك انتسابا	وأن يصدق المستطلق فلو و
حصل استحقاق صغير ثبت	المحروس	تقلا لاته اذ بلغ وكذب لم يطلو	استحققه بالافا كذب فلا
عد مدخل له اليه الابالينة	و	استحقاق الميت جميع اذا اقي به على وجه	وشروطه ورتبه بل
لو قال لولد أمته هذا	الحمد لله	ولدى ولاته في ملكي ثبت النسب الكريم	دون الاستيلاء فلو قال
له لم علقته في ملكي	وصل	الها حكم الاستيلاء ان لم تكن مزوجة ومقر	بنسب ولاد أمته المزوجه
كتم كلان الولد الزوج	يا	في فبين الحق النسب بغيره شرطان ملحقان	الشروط التي ذكرناها
ثم وهي أن يكون	رب	النسب الملحق به ميتا وان يكون من	يلحقه باللبت يعلم علم
يوم مثذاته وارث يتحوى	على	جميع الميراث ويجوز له فان لم يحزه لم يثبت في جنا	بالمقرو لا يشاركه ولومات
رجس وخلق عداو	محمد	افاستحق على وحده عالم ثبت فان ما	محمد وعلى حائر الونه لم
النسب وصلى الله على محمد	وآله وسلم	غاية التسليم الموجب للكرامة في دار النعيم	م

يقول ملتزم طبع هذا الكتاب الجليل • بمجد الله سبحانه وتعالى والثناء الجزيل •
قد تميز بالمطبعة الهية الجسيمة • ذات البراعة في الصناعة والآلات الجلييلة • طبع ونصح هذا الكتاب
عزيز المثال • الذي عزان ينسج له ناسج على منوال • المعنى بعنوان الشرف • أسكن الله منعه في
الجنات أعلى الغرف • فلقد أقي فيه بديع صنع لا يجارى • وحسن وضع في هذا الأسلوب لا يبارى
حيث احتوى روضه خمس غار في قصته الاخضر • هذا وليس على الله عسكرة • ولما
أطلق ملتزمه النظر في رايص بحاسنه الهية • سمع بالاتفاق على طبعه بتلك المطبعة
السنية • الكاشنة بمصر المنزيه • وقاه من الآفات رب البريه • الحالة
بجلاء حوش قدم العامره • ادارة حضرة محمد افندي ممطفي ذي
المآثر الباهرة • وقدمه بطيه المنظم • في أوائل شهر
شعبان المنظم • سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة

على ذمة حضرة الشيخ
حسن أحمد الرشيدى



ونسمة من هجرة سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم • وشرف
قدرة الجليل

وكرم
٥



